معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢١٥)

إتجاهات و محددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ - ٢٠٠٥)

أغسطس ٢٠٠٩

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص بحث

اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر، (١٩٨٨-٢٠٠٥)

ترجع أهمية هذا البحث إلى أن التوجه الاستراتيجى لسياسة مصر السكانية يقوم على دعامتين أساسيتين؛ أولاهما خفض الطلب على الإنجاب إلى حده الأدنى الممكن، والثانية تعظيم الطلب على تنظيم الأسرة، وتسعى هذه الدراسة الى التعرف على اتجاهات ومحددات هذه الظواهر للمساعدة فى إختيار حزمة التدخلات التى تحقق هدف السياسة القومية للسكان. وقد اعتمدت الدراسة أساسا على بيانات سلسلة المسوح الديموجرافية الصحية التى أجريت فى مصر ١٩٨٨-٢٠٠٥. واستخدمت عدداً من المنهجيات شملت الأسلوبين الوصفي والتحليلي المتعمق. وقد تبنت الدراسة النظرية الاقتصادية فى تفسير الخصوبة التى ترى أنها حصيلة مجموعة من العوامل؛ الطلب على الأطفال، والعرض من الأطفال، والمقارنة بين الطلب والعرض يبرز الدافع لتنظيم الخصوبة ثم تكلفة هذا التنظيم الاقتصادية والاجتماعية السيكلوجية. وفى تناولها لجانب الطلب على الأطفال استخدمت الدراسة عدداً من المؤشرات تشمل حجم الأسرة المرغوب؛ والرغبة فى إنجاب أطفال آخرين، والإنجاب المخطط وغير المخطط ... ولجانب الطلب على تنظيم الإنجاب تناولت جوانب الطلب الملبى، والطلب غير الملبى، والطلب الكلى، والطلب الممكن. وقد أظهرت الدراسة أن حجم الطلب على الإنجاب - بدلالة حجم الأسرة المرغوب - يبدو ثابتاً تقريباً خلال المجال الزمنى للدراسة عند مستوى ٢,٩ طفل/سيدة. وتحليل الطلب على الإنجاب بدلالة "الرغبة فى مزيد من الأطفال" يعكس أن حوالي خمس السيدات فى الفئة العمرية ٣٠-٣٤ لا يزلن يرغبن فى طفل آخر، ونسبة أخرى فى الفئات الأعلى لا تزال ترغب فى المزيد من الأطفال، مما يعرضهن للحمل ذو المخاطر العالية الذى يرتبط دائماً بالمعدلات المرتفعة لوفيات الطفولة والأمومة. وبتحليل الطلب على الإنجاب بدلالة الإنجاب المخطط وغير المخطط، فقد أتضح أن هناك نسبة من المواليد أحياء تقدّر بأكثر من الثلث فى عام ١٩٩٢ إما أن الحمل كان مرغوباً فيه ولكن بعد فترة (فشل فى ضبط التوقيت) أو لم يكن مرغوباً فيه على الإطلاق (فشل فى ضبط الإنجاب). و قد أخذت هذه النسبة اتجاهاً تنازلياً إلى حوالي ١٩٪ فى عام ٢٠٠٥. وتعكس النتائج بالنسبة للطلب على تنظيم الإنجاب أن الطلب الملبي قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال المجال الزمنى للدراسة بمقدار ٢١ وحدة مئوية تقريباً. وأن نسبة السيدات ذوات الحاجة غير الملباة قد أخذت إتجاهاً تنازلياً خلال المجال الزمنى للدراسة بما يقارب النصف وأن الطلب الكلى قد بلغ حوالي ٧٠٪ فى عام ٢٠٠٥، ونسبة الطلب المشبع بلغت ٨٤٪. و أن هناك نسبة تتراوح ما بين ٢٩، ٣٢٪ من المستخدمات يتوقفن عن الاستخدام خلال الإثنى عشر شهراً من بدء الاستخدام. وأن السبب الرئيسى للتوقف يعزى إلى "الأعراض الجانبية" ثم إلى حدوث حمل أثناء الاستخدام.

TRENDS AND DETERMINANTS OF DEMAND FOR FERTILITY, EGYPT, 1988 - 2005

STUDY ABSTRACT

The study seeks to identify the trends and determinants of the demand for fertility as well as the demand for fertility control. It based on the DHS series conducted in Egypt during 1988 – 2005 and used such methodologies as descriptive and analytical analyses as appropriate. The study adopted the economic theory of fertility that considers fertility level is a function of such factors as the demand for children and the supply of children. The balancing between these two aspects creates the motive for fertility control which is being facilitated by the amount of economic and social costs. On addressing the demand for children, the study used such indicators as desired number of children, desire for additional children and wanted and unwanted fertility.

For demand for fertility control, the study used such indicators as the met need, the unmet need, and the potential need.

The study showed that the desired number of children remained constant at 2.9 child/woman during the concerned period (1988 – 2005). A significant portion of women aged 30–34 and over, still desire for more children which are likely to be exposed to high risk pregnancies that are associated with high maternal and child mortality. It also showed that about one third of the live births during the five years preceding the 1992 DHS were mistimed or unwanted births. However, this ratio decreased to 19% as shown in the 2005 DHS.

The study showed that the met need for family planning took ascending trends during 1998 – 2005 and increased by about 21 percent units. The percentage of unmet need showed a reversing trend and decreased to about 9%. The disconnection rate during the first 12 months of the method use amounts to about 30%. The main reason for that seems to be side effects and method failure which may reflect the poor quality of the provided services.

الفريق البحثي

د. محمود إبراهيم فرج	الباحث الرئيسي
د. فادية محمد عبد السلام	منسق البحث
د. منى توفيق يوسف	باحث
أ. ميرى توفيق	مساعد

المحتويات

		رقم الصفحة
أولاً	: مقدمة	١
ثانياً	: مراجعة الأدبيات	٤
ثالثاً	: مستويات واتجاهات الخصوبة فى مصر	١٨
رابعاً	: اتجاهات وتباينات الطلب على الإنجاب	٢٩
٤/١	: حجم الأسرة المرغوب	٢٩
٤/٢	: الرغبة فى مزيد من الأطفال	٣٤
٤/٣	: الإنجاب المخطط وغير المخطط	٤٤
خامساً	: المحددات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للطلب على الإنجاب	٥٣
٥/١	: محددات حجم الأسرة المرغوب	٥٣
٥/٢	: محددات الرغبة في مزيد من الأطفال	٦٠
٥/٣	: محددات الإنجاب المخطط وغير المخطط	٦٦
سادساً	: الطاب على تنظيم الإنجاب	٧٢
٦/١	: مستويات واتجاهات وتباينات الطلب الملبى (الاستخدام الحالى)	٧٢
٦/٢	: مستويات واتجاهات وتباينات الطلب غير الملبى	٧٨
٦/٣	: الطلب الممكن على تنظيم الأسرة (نية الاستخدام مستقبلاً)	٨٢
٦/٤	: إجمالي الطلب الكلى على تنظيم الأسرة ونسبة الطلب المشبع	٨٤
سابعاً	: المحددات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للطلب على تنظيم الإنجاب	٨٩
٧/١	: محددات الطلب الملبى (الاستخدام الحالي)	٨٩
٧/٢	: محددات الطلب غير الملبى	٩٤
٧/٣	: محددات الطلب الممكن	١٠٠
ثامناً	: أهم النتائج والتوصيات	١٠٦
	المراجع	١٢٠

قائمة الجداول

الرقم	البيان	رقم الصفحة
٣-١	معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر، ومعدل الخصوبة الكلى، مصر، ١٩٨٠ - ٢٠٠٥	٢٠
٣-٢	اتجاهات بعض مؤشرات الخصوبة الأخرى فى مصر ١٩٨٨ - ٢٠٠٥	٢٢
٣-٣	اتجاه بعض المؤشرات المرتبطة بمستويات الخصوبة، مصر، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥	٢٣
٣-٤	اتجاه بعض المؤشرات ذات العلاقة بمستويات الخصوبة، مصر، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥	٢٥
٣-٥	معدل الخصوبة الكلى حسب المناطق الجغرافية (١٩٨٨ - ٢٠٠٥)	٢٧
٣-٦	معدل الإنجاب الكلى حسب بعض الخصائص الخلفية، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥	٢٨
٤-١	اتجاهات متوسط عدد الأطفال المرغوب للسيدات اللائى سبق لهن الزواج حسب عدد الأطفال الأحياء، مصر ١٩٨٨ - ٢٠٠٥	٣٠
٤-٢	متوسط عدد الأطفال المرغوب للسيدات السابق لهن الزواج حسب العمر، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥	٣١
٤-٣	متوسط عدد الأطفال المرغوب حسب المناطق الجغرافية، مصر ١٩٨٨ - ٢٠٠٥	٣١
٤-٤	متوسط عدد الأطفال المرغوب حسب الحالة التعليمية للسيدة، مصر ١٩٨٨ - ٢٠٠٥	٣٢
٤-٥	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب تفضيلات الإنجاب للزوج، مصر ١٩٨٨ - ٢٠٠٥	٣٣
٤-٦	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥	٣٥
٤-٧	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال وعمر الزوجة/الزوج، مصر، ٢٠٠٥	٣٦
٤-٨	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال وعدد المواليد أحياء، وعدد المواليد الأحياء، مصر، ٢٠٠٥	٣٦
٤-٩	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال وطول مدة الحياة الزواجية، مصر، ٢٠٠٥	٣٧

الرقم	البيان	رقم الصفحة
٤-١٠	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى مزيد من الأطفال ومنطقة الإقامة، مصر، ٢٠٠٥	٣٩
٤-١١	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى مزيد من الأطفال والمستوى التعليمى لكل من الزوجة والزوج، مصر، ٢٠٠٥	٣٩
٤-١٢	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات اللائى لا يرغبن فى مزيد من الأطفال وعدد الأطفال الأحياء والحالة التعليمة لكل من الزوجة والزوج، مصر، ٢٠٠٥	٤٠
٤-١٣	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال والحالة العملية، مصر، ٢٠٠٥	٤١
٤-١٤	التوزيع النسبى للمواليد أحياء خلال الخمس سنوات السابقة على المسح حسب الرغبة فى الحمل وقتها (متضنا الحمل الحالى) مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥	٤٥
٤-١٥	معدل الإنجاب الكلى المرغوب (Wanted)، ومعدل الإنجاب الكلى (المشاهد) مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥	٤٦
٥-١	المتغيرات التي شملتها الدراسة و تعريفها حسب استخدامها فى تحليل الانحدار المتعدد (حجم الأسرة المرغوب)	٥٤
٥-٢	نتائج تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لحجم الأسرة المرغوب	٥٨
٥-٣	المتغيرات التي شملها الدراسة وتعريفها حسب استخدامها في التحليل اللوجيستي، الثنائى (الرغبة فى مزيد من الأطفال)	٦١
٥-٤	نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستى (الرغبة فى مزيد من الأطفال)	٦٤
٥-٥	المتغيرات التي شملتها الدراسة وتعريفها حسب استخدامها في التحليل اللوجيستي (الإنجاب المخطط وغير المخطط)	٦٧
٥-٦	نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للإنجاب/الحمل المخطط وغير المخطط	٧٠
٦-١	نسبة السيدات المتزوجات حاليا (١٥-٤٩) حسب الاستخدام الحالى لوسائل تنظيم الأسرة، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥	٧٣
٦-٢	نسبة السيدات المتزوجات حاليا (١٥-٤٩) اللائى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة، حسب الوسيلة المستخدمة، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥	٧٤
٦-٣	نسبة السيدات المتزوجات اللائى يستخدمن حاليا وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، حسب طبيعة محل الإقامة والمنطقة، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥	٧٥
٦-٤	نسبة السيدات المتزوجات حاليا ويستخدمن حاليا وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، حسب فئات العمر وعدد المواليد الأحياء، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥	٧٦

الرقم	البيان	رقم الصفحة
٦-٥	نسبة السيدات المتزوجات (١٥-٤٩) اللائى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة، حسب المستوى التعليمى وحالة العمل، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥	٧٧
٦-٦	نسبة السيدات المتزوجات ذوى الحاجة الملباة حسب الغرض من الاستخدام، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥	٧٨
٦-٧	نسبة السيدات المتزوجات ذوى الحاجة غير الملباة حسب نوع الحاجة، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥	٧٩
٦-٨	خصائص السيدات ذوات الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة، التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا ذوات الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة، حسب خصائص خلفية مختارة ونوع الحاجة، مصر، ٢٠٠٥	٨٠
٦-٩	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا ذوات الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة، وبعض مؤشرات الممارسة ونية الاستخدام، مصر، ٢٠٠٥	٨٢
٦-١٠	التعرض لرسائل تنظيم الأسرة أو المشورة بين السيدات ذوات الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة: التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا ذوات الحاجة إلى تنظيم الأسرة، حسب بعض مؤشرات التعرض لرسائل تنظيم الأسرة وحسب نوع الحاجة، مصر، ٢٠٠٥	٨٢
٦-١١	نسبة السيدات المتزوجات حاليا حسب الطلب الكلى على تنظيم الأسرة، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥	٨٢
٦-١٢	معدلات التوقف عن الاستخدام فى العام الأول من الممارسة، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥	٨٤
٦-١٣	التوزيع النسبى للتوقف عن استخدام الوسيلة فى الخمس سنوات السابقة على المسح حسب السبب الرئيسى للتوقف، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥	٨٥
٦-١٤	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات وغير مستخدمات حسب نية الاستخدام فى المستقبل، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥	٨٦
٦-١٥	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات وغير مستخدمات وليس لديهن نية الاستخدام فى المستقبل حسب السبب الرئيسى لعدم الاستخدام، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥	٨٧
٦-١٦	التوزيع النسبى للسيدات غير المستخدمات لتنظيم الأسرة واللائى زرن أو تمت زيارتهن من أحد العاملين فى تنظيم الأسرة فى مكان يقدم الخدمة فى الستة شهور السابقة على المسح، مصر، ١٩٩٥-٢٠٠٥	٨٨
٧-١	المتغيرات التي شملتها الدراسة و تعريفها حسب استخدامها فى تحليل الانحدار اللوجيستى (الطلب المبلى)	٨٩
٧-٢	نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستى (الطلب الملبى)	٩٢

الرقم	البيان	رقم الصفحة
٧-٣	المتغيرات التي شملتها الدراسة وتعريفها حسب استخدامها في التحليل اللوجيستي، الثنائى (الطلب غير الملبى)	٩٥
٧-٤	نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستى (الطلب غير الملبى)	٩٩
٧-٥	المتغيرات التي شملتها الدراسة وتعريفها حسب استخدامها في التحليل اللوجيستي (الطلب الممكن)	١٠٠
٧-٦	نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة الطلب الممكن	١٠٤

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	رقم الصفحة
٣-١	نمو عدد سكان مصر خلال الفترة ١٨٩٧ - ٢٠٠٦	١٨
٣-٢	اتجاهات معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٨٩٧- ٢٠٠٦	١٨
٣-٣	اتجاهات معدلات المواليد ومعدلات والوفيات خلال الفترة ١٩١٧-٢٠٠٦	٢٠
٣-٤	اتجاهات معدل الخصوبة الكلى والمعدلات العمرية خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٥	٢١
٤-١	متوسط عدد الأطفال المرغوب، مصر، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥	٢٩
٤-٢	متوسط حجم الأسرة المرغوب حسب موافقة الزوجين على استخدام الوسائل بعد إنجاب الطفل الأول، مصر ٢٠٠٥	٣٢
٤-٣	متوسط حجم الأسرة المرغوب حسب محل الإقامة، مصر ٢٠٠٥	٣٢
٤-٤	متوسط حجم الأسرة المرغوب، حسب المستوى التعليمى، مصر ٢٠٠٥	٣٣
٤-٥	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى مزيد من الأطفال والاستخدام الحالى لوسائل تنظيم الأسرة، مصر، ٢٠٠٥	٣٨
٤-٦	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى مزيد من الأطفال وموافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)، مصر، ٢٠٠٥	٣٨
٤-٧	التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى مزيد من الأطفال وطبيعة محل الإقامة، مصر، ٢٠٠٥	٣٨
٤-٨	نسبة السيدات المتزوجات حسب الفئات العمرية الخمسية لكل من الزوجة والزوج اللائى فشلن فى ضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى(الحمل وقت المسح ٢٠٠٥)	٤٧
٤-٩	نسبة السيدات المتزوجات حسب المواليد الأحياء اللائى فشلن فى ضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى، وقت المسح ٢٠٠٥	٤٧
٤-١٠	نسبة السيدات المتزوجات حسب محل الإقامة اللائى فشلن فى ضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى وقت المسح ٢٠٠٥	٤٧
٤-١١	نسبة السيدات المتزوجات حسب المناطق الجغرافية طبقا للحمل الحالى وقت المسح ٢٠٠٥	٤٨
٤-١٢	نسبة السيدات المتزوجات حسب المستوى التعليمى للزوجة طبقا لضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى وقت المسح ٢٠٠٥	٤٩

الرقم	البيان	رقم الصفحة
٤-١٣	نسبة السيدات المتزوجات حسب العمل الحالى للزوجة طبقا لضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى وقت المسح ٢٠٠٥	٤٩
٤-١٤	العلاقة بين عمر الزوجة والزوج وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥	٤٩
٤-١٥	العلاقة بين عدد المواليد وعدم القدرة على ضبط الإنجاب،٢٠٠٥	٥٠
٤-١٦	العلاقة بين موافقة الزوجين على استخدام الوسال وعدم القدرة على ضبط الإنجاب بعد انجاب الطفل الأول،٢٠٠٥	٥٠
٤-١٧	العلاقة بين المستخدمات وغير المستخدمات للوسائل وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥	٥١
٤-١٨	العلاقة بين الإقامة فى الحضر/الريف وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥	٥١
٤-١٩	العلاقة بين مناطق الإقامة وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥	٥١
٤-٢٠	العلاقة بين المستوى التعليمى للزوج/الزوجة وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥	٥٢
٤-٢١	العلاقة بين عمل الزوجة وعدم القدرة على ضبط الإنجاب،٢٠٠٥	٥٢
٥-١	المعاملات المعايرة للانحدار للعوامل المؤثرة في حجم الأسرة المرغوب	٦٠
٥-٢	نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للرغبة فى مزيد من الأطفال	٦٥
٥-٣	نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للإنجاب/الحمل المخطط وغير المخطط	٧١
٦-١	نسبة السيدات المتزوجات حاليا (١٥-٤٩) اللائى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة، حسب الوسيلة المستخدمة، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥	٧٤
٦-٢	نسبة الطلب المشبع حسب بعض الخصائص الخلفية، مصر، ٢٠٠٥	٨٣
٧-١	نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للاستخدام الحالى لتنظيم الأسرة	٩٤
٧-٢	نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للحاجة غير الملباه	٩٩
٧-٣	نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة لنية الاستخدام مستقبلاً	١٠٥

بحث

اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر

(١٩٨٨ – ٢٠٠٥)

أولاً : مقدمة

فى أى مجتمع، يوجد مركب من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تعمل على المستوى المجتمعى لتحديد المعايير والقواعد والأعراف المتعلقة بحجم الأسرة. وهذه ترتبط بالخصائص الاجتماعية – الديموجرافية، والعوامل السيكولوجية – الاجتماعية للتأثير على حجم الأسرة المرغوب على المستوى الفردى. أيضا مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودرجة التحضر، والطلب على عمالة الطفل، ودعم المسنين، والضمان الاقتصادى، وتكلفة تنشئة الطفل، ومعدلات وفيات الرضع، ومستوى تعليم المرأة، وأنماط الزواج والعادات الدينية... كلها أمثلة للعوامل التى تحدد الطلب على الأطفال فى مجتمع ما، وبالتالى تحدد مستويات الإنجاب الفعلى فى هذه المجتمعات.

وفى أدبيات السكان، يشار عادة إلى مثل هذه العوامل كمحددات بنائية عملت تاريخيا على استدامة أو بقاء معدلات مرتفعة من الخصوبة فى المجتمعات التى تقع أسفل سلم التنمية الاجتماعية–الاقتصادية. ويسعى هذا البحث إلى رصد اتجاهات الإنجاب فى مصر خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٠٥ والتعرف على أهم العوامل المتعلقة بجانب " الطلب على الإنجاب" أو "الطلب على الأطفال". ويشير هذا المفهوم – الطلب على الإنجاب – عادة إلى عدد الأطفال الذى يختاره الشخص أو الزوجان إذا لم يكن هناك تدخلات ذاتية أو اقتصادية لتنظيم الخصوبة، وينظر إلى الطلب على أنه مسألة تفضيل نسبى، ويتضمن عدد الأطفال المرغوب، والتوزيع النوعى لهم، وتوقيت إنجابهم. ويشمل أيضا استراتيجيات تحقيق الرغبات الإنجابية، ودرجة قبول/التوافق مع ما يغاير هذه الرغبات.

وترجع أهمية هذا البحث إلى أن التوجه الاستراتيجى لسياسة مصر السكانية تقوم على تفعيل آلية ذات وجهين، الأول هو خفض الطلب على الإنجاب إلى حده الأدنى الممكن، والثانى تعظيم الطلب على تنظيم الإنجاب (تنظيم الأسرة). والوجهان يرتبطان

ارتباطا عضويا بحيث يمكن إذا ما تحقق أحدهما أن يتحقق الآخر. ووضع استراتيجية خفض "الطلب على الإنجاب" يتطلب فى المقام الأول التعرف على اتجاهات هذه الظاهرة، وتباياتها، ومحدداتها – وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية – للمساعدة على اختيار حزمة التدخلات التى تحقق هذا الهدف – هدف خفض الطلب على الإنجاب وتعظيم الطلب على ضبط الإنجاب.

فى ضوء ما سبق يمكن صياغة الأهداف المحددة للبحث على النحو التالى:

(١) تحليل اتجاهات الخصوبة فى مصر خلال المجال الزمنى للدراسة، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥.

(٢) التعرف على حجم الطلب على الإنجاب واتجاهاته خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٠٥.

(٣) الوقوف على التباينات والفروق لحجم الطلب على الإنجاب بين المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية المختلفة واتجاهاتها.

(٤) التعرف على العوامل المحددة للطلب على الإنجاب خلال المجال الزمنى للدراسة.

(٥) التعرف على حجم الطلب على ضبط الإنجاب (تنظيم الأسرة) واتجاهاته وتبايناته خلال المجال الزمنى للدراسة :

- الطلب الملبى (الاستخدام الحالى).
- الطلب غير الملبى.
- الطلب المشبع.
- الطلب الممكن (النية فى الاستخدام مستقبلا).

(٦) التعرف على محددات الطلب على تنظيم الإنجاب.

- الطلب الملبى.
- الطلب غير الملبى.
- الطلب الممكن (Potential).

ويعتمد هذا البحث أساساً على البيانات التى أتاحتها سلسلة المسوح الديموجرافية الصحية (DHSs) التى أجريت فى مصر أعوام ١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ (البيانات الخام) وإنتاج الجداول التى سوف يعتمد عليها التحليل لأغراض البحث، بالإضافة إلى أية بيانات أخرى تتعلق بأهداف البحث الحالى من مصادر أخرى متنوعة.

وقد استخدم البحث عدداً من المنهجيات تشمل الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي، حيث يتم استخدام الأسلوب الوصفي في توضيح اتجاهات ومستويات معدل الخصوبة الكلى في مصر خلال المجال الزمني للدراسة، كما توضح أيضا اتجاهات الطلب على الإنجاب؛ حجم الأسرة المرغوب فيه، والرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال، والإنجاب المخطط وغير المخطط. هذا بالإضافة إلى دراسة أهم العوامل الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية – المؤثرة على العناصر الثلاثة للدراسة (الرغبة في الإنجاب – حجم الأسرة المرغوب – والإنجاب المخطط وغير المخطط). كما يتم استخدام الأسلوب التحليلي في دراسة كل من محددات عناصر الدراسة الثلاثة، ويستخدم نموذج الانحدار اللوجيستى لدراسة محددات الرغبة في الإنجاب والإنجاب المخطط وغير المخطط، حيث تستلزم طبيعة المتغيرات الأحادية (binary) استخدام هذا الأسلوب، أما بالنسبة لمحددات حجم الأسرة المرغوب فقد استخدم أسلوب الانحدار المتعدد حيث طبيعة المتغير منفرد وغير مترابط (discrete) وفقاً لمجموعة من المتغيرات المستقلة.

وفى تناولها لجانب الطلب على تنظيم الإنجاب تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفى فى توضيح مستويات واتجاهات وتباينات الطلب الملبى، والطلب غير الملبى، والطلب الممكن. كما تستخدم نموذج الانحدار اللوجستى الثنائى فى توضيح محددات الطلب الملبى، والطلب غير الملبى والطلب الممكن.

ويتضمن هذا التقرير النهائى للبحث :

(١) مقدمة تشمل أهمية البحث – الأهداف – مصادر البيانات – المنهجية – وبنية التقرير.

(٢) مراجعة الأدبيات.

(٣) مستويات واتجاهات وتباينات الخصوبة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٠٥.

(٤) اتجاهات وتباينات "الطلب على الإنجاب" مقيساً بـ :

- الرغبة فى إنجاب أطفال آخرين
- حجم الأسرة المرغوب
- الإنجاب غير المخطط

(٥) العوامل الديموجرافية – الاجتماعية – الاقتصادية والبرامجية المحددة للطلب على الإنجاب.

(٦) اتجاهات وتباينات الطلب على تنظيم الإنجاب :

- الطلب الملبى
- الطلب غير الملبى
- الطلب الكلى (الحالى)
- الطلب الممكن

(٧) العوامل الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والبرامجية المحددة للطلب على تنظيم الإنجاب.

(٨) أهم النتائج والتوصيات.

ثانياً : مراجعة الأدبيات

فى الأدبيات، يشار عادة إلى عدد من المؤشرات لقياس ظاهرة الطلب على الإنجاب – موضوع هذه الدراسة منها :

➢ حجم الأسرة المرغوب فيه

يعّرف بأنه متوسط عدد الأطفال الذى كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه طوال حياتها بغض النظر عن العدد الذى لديها فعلا (إذا كان يوجد). وهذا المؤشر هو الأكثر معرفة والأكثر إتاحة لتفضيلات (أو الطلب على) الإنجاب. ويعتبر هذا المؤشر مقياساً لمستوى الخصوبة المكتملة المرغوبة عند الزوجين تحت أفضل الظروف التى يستطيعان فيها ضبط الإنجاب وبلوغ العدد المرغوب فيه من الأطفال بالضبط.

➢ الرغبة فى إنجاب أطفال آخرين

وتقاس من خلال نسبة السيدات أو الأزواج فى سن الإنجاب الذين يريدون إنجاب طفل آخر. وتوظف المعلومات عن الرغبة فى إنجاب أطفال آخرين بالإضافة إلى المعلومات حول الخصوبة البيولوجية الحالية (القدرة على الإنجاب) واستخدام وسائل تنظيم الأسرة لتقدير الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة. وهذه الأخيرة بالإضافة إلى معدلات الممارسة الحالية تحدد الطلب الكلى على تنظيم الأسرة.

➢ الإنجاب غير المخطط

يعّرف المؤشر بأنه عدد أو نسبة المواليد الذين ولدوا خلال فترة زمنية معينة سابقة، وكان الزوجان لا يريدونهم. ويصنف الأطفال إلى "مرغوبين" "Wanted" عندما تقرر السيدة أنها كانت تريد أطفال آخرين عند الحمل فى المولود المعنى، والأطفال "غير المرغوبين" "Unwanted" عندما تقرر السيدة أنها لم تكن ترغب فى مولود آخر عند حدوث الحمل فى ذلك الطفل. وينظر إلى هذا المؤشر على أنه بديل آخر لحجم الأسرة المرغوب – يقيس الطلب على الإنجاب. ومن حيث المبدأ فإن المؤشر يقدم مقياساً بسيطاً ومباشراً نسبياً للخصوبة المطلوبة Wanted Fertility، وهو مقياس للطلب على الخصوبة الحالية Recent Fertility، وعلى عكس المؤشرين السابقين للطلب على الأطفال فهذا المؤشر يقيس الطلب عند نقطة زمنية معينة فى الماضى (عند حدوث الحمل السابق) بدلاً

من النوايا الإنجابية الحالية أو المستقبلية. ويمكن النظر إلى نسبة الأطفال غير المرغوب فيهم على أنها مؤشر لمدى فشل ضبط الخصوبة.

فيما يتعلق بحجم الأسرة المرغوب، يشار عادة إلى أنه بالرغم من الطبيعية الافتراضية للسؤال فى المسوح السكانية حول عدد الأطفال المرغوب فيه، فهو يعكس - بدرجة كبيرة الدوافع الداخلية التى تشكل درجة توقعات وآمال المستجيبات ... وعلى ذلك فإن الفروق فى الخبرات والآمال والتطلعات وإمكانية بلوغ رغبة الفرد ... تؤثر فى الخصوبة الفعلية بطرق مختلفة.

و يلخص (Esterlin 1975) محددات الخصوبة فى ثلاثة عوامل؛ (١) الطلب على الأطفال ويمثل عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة الذين يرغب الآباء فى إنجابهم - بفرض عدم وجود تكلفة لتنظيم الخصوبة؛ (٢) وعدد الأطفال الباقين على قيد الحياة المحتمل ولادتهم بالفعل - بفرض عدم استخدام وسائل لتنظيم الخصوبة (جانب العرض)؛ (٣) تكلفة تنظيم الخصوبة بما فى ذلك التكلفة المعنوية (النفسية) والتكلفة الموضوعية مثل الوقت والمال اللازمين لمعرفة واستخدام تقنيات محددة ...

وينظر إلى محددات الطلب على الأطفال بشكل يحقق التوازن فى رغبات الأسرة ما بين "الكم" و "النوعية" مع الوضع فى الاعتبار تكلفة تحقيق هذا "الكم" وهذه "النوعية" (مستوى رعايتهم وتنشئتهم).

والعدد المتوقع إنجابه من الأطفال - فى حالة عدم استخدام وسائل لتنظيم الخصوبة - والذى يتوقع بقاءه على قيد الحياة (جانب العرض) يعتمد على عدد من العوامل مثل الخصوبة الطبيعية، واحتمال بقاء الطفل على قيد الحياة حتى سن البلوغ، وتكرار الجماع، والقدرة أو عدم القدرة على الإنجاب، ووفيات الأجنة ... وتعتمد الخصوبة الطبيعية - بصورة جزئية على العوامل الفسيولوجية (أو الحيوية) وأيضا - جزئيا - على العوامل الثقافية. وتتأثر العوامل الحيوية بالتأثيرات الجينية التى تؤثر بدورها على القدرة على الإنجاب وبتأثير الأمراض وسوء التغذية. وقد ثبت تأثير هذه العوامل على تكرار الجماع، وأيضا على القدرة على الاحتفاظ بالحمل حتى اكتماله. وتشكل العوامل الثقافية أيضا عنصراً مؤثراً على الإنجاب، مثل العادات والتقاليد التى تؤثر فى عملية الجماع والقدرة على الإنجاب وكذلك وفيات الأجنة. مثل تلك العادات التى تفرض تجنب

الاقتراب من الزوجة طالما كانت فى فترة الرضاعة، أو مثل الفصل بين الزوجين تحت ضغط الصراعات المدنية أو التباعد بين الزوجين بسبب الهجرة لأغراض العمل. وإذا تطابق مجتمعان فى الخصائص الفسيولوجية والحيوية، فربما لا ينطبقان فى الخصوبة الطبيعية بسبب العوامل الثقافية. والأسرة التى ترغب فى تخفيض حجمها، لابد وأن تتبنى بعض أساليب تنظيم الخصوبة ... والسؤال الهام هنا هو المعنى الكامن وراء استخدام هذه الأساليب ...

وهنا يتناول Esterlin مسألة الدافع لاستخدام وسائل تنظيم الخصوبة ... ويشير إلى أن العاملين الرئيسيين : عدد الأطفال الممكن إنجابه وبقاؤه على قيد الحياة حتى سن البلوغ (العرض)، والعدد المرغوب إنجابه (الطلب) يشتركان فى تحديد قوة الدافع وراء استخدام وسائل تنظيم الخصوبة (تنظيم الأسرة) فإذا كان العرض (الممكن) من الأطفال أقل من العدد المرغوب فيه فلا توجد رغبة أو حاجة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة، بل على العكس ربما تولد رغبة فى استخدام طرق من شأنها زيادة القدرة على الإنجاب ... وقد توجد المعرفة بالوسائل، ولكن لا يوجد الحافز على استخدام هذه الوسائل، وفى هذا الوقت يرغب الآباء فى إنجاب أكبر عدد من الأطفال، وبالتالى يرتبط عدد الأطفال الذين يتم إنجابهم بالفعل بالعدد الذى كانوا يرغبون فيه.

ومن جهة أخرى إذا كان العرض أكبر من الطلب، فإن الآباء يواجهون مشكلة الأطفال غير المرغوب فى إنجابهم، وتظهر الحاجة إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

وبالرغم من أهمية وجود الدافع لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة إلا أنه ليس شرطاً كافياً للاستخدام حيث يفرض هذا الاستخدام نوعين من التكلفة :

١) تكلفة نفسية ترتبط بعدم الارتياح وراء استخدام الوسائل.
٢) تكلفة تتمثل فى المال والوقت اللازمين للتعرف على الوسائل ومعرفة الاستخدام الصحيح لها، ويعتمد ذلك على اتجاه المجتمع نحو تبنى استخدام وسائل تنظيم الأسرة وأيضا على القدرة على توفير هذه الوسائل بأسعار ملائمة ...

وإذا ما توفرت المعلومات حول الوسيلة وحول استخدامها فى مجتمع ما يتمتع بعرض أكبر من الطلب، وتوفرت الوسائل بتكلفة نفسية ومادية تصل إلى الصفر، فإنه يطلق على هذا المجتمع "المجتمع المثالى" فى استخدام الوسائل.

ويخلص Esterlin إلى أن الخصوبة هى حصيلة مجموعة أو أكثر من العوامل :

- الطلب على الأطفال – فى حالة ما إذا كانت وسائل تنظيم الأسرة بلا تكلفة.
- العرض من الأطفال – فى حالة عدم وجود محاولات مقصودة لتنظيم الإنجاب.

وتتحدد العوامل المباشرة للطلب على الأطفال فى عوامل مثل الدخل – القيمة الاقتصادية للطفل – تفضيلات الآباء... الخ. وتتحدد العوامل المباشرة للعرض فى الخصوبة الطبيعية واحتمالات البقاء حتى سن البلوغ... الخ.

وتتحدد تكلفة تنظيم الإنجاب فى تكلفة تغيير الاتجاهات (تكلفة نفسية) وتكلفة الوقت والمال المنفق فى التعرف على الوسائل والاستخدام الصحيح لها، (تكلفة الوصول للوسائل) والمقارنة بين الطلب على الأطفال والعرض منهم يبرز الدافع لتنظيم الخصوبة، فإذا تجاوز العرض الطلب، عندئذ يلجأ الآباء إلى التعرف على وسائل تنظيم الأسرة واستخدامها. وإذا ما تجاوز الطلب العرض فإن الدافع لاستخدام الوسائل يتعين أن يتعدى تكلفة استخدامها.

وبوجه عام فإن النظرية الاقتصادية التقليدية للخصوبة كانت تختزل محددات الخصوبة فى الطلب على الأطفال وتكلفة تنظيم الخصوبة بينما يضيف Esterlin محدداً ثالثاً هو "العرض من الأطفال" مع شرح للعوامل المؤثرة فى تحديده.

والعوامل المرتبطة بجانب العرض فى تنظيم الأسرة يمكن أن تؤثر على الطلب على الأطفال عن طريق تقديم خدمات لهؤلاء اللائى يشعرن بالحاجة إلى إطالة فترات ما بين الولادات أو تحديد حجم الأسرة، وعموماً بلوغ الأهداف الإنجابية (حجم الأسرة المرغوب) أو توقيتات الإنجاب. ومدخلات أى برنامج لتنظيم الأسرة تستثمر فى قائمة من الأنشطة أو العمليات التى من شانها أن تؤدى إلى "كفاية الخدمات". والكفاية عادة ما

تقاس بدلالة مخرجات الخدمة Service Outputs وهى سهولة الحصول على الخدمة accessibility، ونوعية الخدمة quality، وصورة/تقبل البرنامج لدى المجتمع المستهدف Program image/acceptability.

وسهولة الحصول على الخدمة لها عدة أبعاد، بُعد "جغرافى" ويشير إلى المسافة بين محل الإقامة وموقع تقديم الخدمة، وأحيانا يقاس بالزمن اللازم للحصول على الخدمة من موقع معين ... وبُعد "اقتصادى" ويشير إلى التكلفة المالية للحصول على الخدمة أو الوسيلة، وبُعد "إدارى" ويشير إلى القواعد والنظم التى يمكن أن تعوق اختيار الوسيلة التى يضعها البرنامج لأسباب لا ترتبط باعتبارات طبية. وبُعد "معرفى" يتعلق بمدى معرفة مصادر الحصول على الوسيلة أو الخدمة، وبُعد "نفسى - اجتماعى" ويشير إلى عدم الاستخدام - مع وجود الرغبة - لأسباب ذات طبيعة سيكولوجية - اجتماعية مثل الخوف من حدوث آثار جانبية ومضاعفات، وجود عوائق اجتماعية تحد من حركة المرأة ... الخ (Foreit et al, 1978).

وبينما سهولة الحصول على الوسيلة/الخدمة تدفع المجتمع المستهدف للذهاب إلى موقع تقديم الخدمة (Getting Clients to the clinic)، فإن جودة الخدمة المقدمة من شأنها أن تجعل المنتفعة تعاود التردد على الموقع وتستمر فى الاستخدام (Keeping them wanting to come back). فالعنصران محددان هامان لرضاء المنتفع بالخدمة (التقبل والاستمرارية).

والبعد الثالث لمخرجات البرنامج هو صورة البرنامج Program Image ويشير إلى درجة إدراك المجتمع للبرنامج ومدى تقبله له. وهناك عدد من العوامل تكوّن أو تعمل على تشكيل هذه الصورة. تشمل تصور المجتمع لتنظيم الأسرة كفكرة، وتصور المجتمع لنوعية الخدمات المقدمة ذاتها وشرعية البرنامج ... الخ وذلك من خلال أنشطة الإعلام/التعليم/الاتصال.

والخلاصة أن سهولة الحصول على الخدمة، وجودتها، وإدراك/تصور المجتمع المستهدف للبرنامج والخدمات المقدمة من خلاله من شأنها أن تختزل من تكلفة تنظيم الإنجاب إذا ما تولد الدافع للاستخدام - كما سبق الإشارة - وارتباط ذلك بإنجاب حجم الأسرة المرغوب أو تلبية الطلب على الأطفال كما تحدد مسبقاً.

وفى الأدبيات، يشير مصطلح "الطلب على تنظيم الأسرة" إلى الرغبة أو الدافع لدى المرأة أو الزوجين لضبط الخصوبة مستقبلا. ويتأثر الطلب على تنظيم الأسرة بالعرض (الممكن) من الأطفال؛ أى عدد الأطفال الأحياء لدى المرأة فى غياب السلوك التنظيمى للخصوبة (Bongaarts and Menken, 1983, Knodel, 1983) وأيضا بالطلب على الأطفال.

والطلب على تنظيم الأسرة يوجد عندما يزيد عرض الأطفال عن العدد المرغوب أو المفضل من الأطفال. فالنساء أو الأزواج يفترض أن يستمروا (أو على الأقل ينوون أن يستمروا) فى إنجاب الأطفال إلى الوقت الذى يبلغون عنده العدد المرغوب. وعند هذا الوقت – فإنه من المفترض – أن يكون لديهم الدافع للتحكم فى/ضبط الإنجاب فى المستقبل بشكل ما (على افتراض أن العدد المرغوب فيه من الأطفال يظل ثابتاً) (Hermalin, 1983).

ومن المفترض عند وجود الرغبة للتوقف عن الإنجاب أو التباعد بين الولادات مستقبلا – بصرف النظر عن ممارسة/عدم ممارسة الوسائل – أنها تكون قد تحددت على أساس عملية تقدير/تقييم assessment للتكلفة الاقتصادية والاجتماعية – السيكولوجية لتنظيم الإنجاب، وقوة الدافع لضبط المزيد من الحمل.

وينقسم الطلب على تنظيم الأسرة إلى مكوّنين؛ الطلب على التوقف أو التحديد والطلب على المباعدة فيما بين الولادات والسيدات أو الأزواج الذين يرغبون فى إنهاء الإنجاب يقال أن لديهم طلب على التحديد Limiting. بينما هؤلاء الذين يرغبون تأجيل الولادات المستقبلية (ولكن لا ينهون الإنجاب) يقال أن لديهم طلب على المباعدة Spacing.

ويشير مصطلح "إجمالى الطلب على تنظيم الأسرة Total Demand" إلى عدد أو نسبة السيدات المستخدمات حالياً القادرات على الإنجاب ويرغبن فى التوقف عن الإنجاب أو يؤجلن المولود القادم لفترة معينة من الوقت. وإجمالى الطلب على تنظيم الأسرة هو مجموع الطلب لإنهاء الإنجاب، والطلب على المباعدة. ويقدم هذا المؤشر الأساس لتقدير العدد الكلى من المنتفعات اللائى يتعين تقديم الخدمة لهن لإنهاء الإنجاب أو المباعدة ...

والمؤشر يقدم أيضا مقياساً لأداء برنامج تنظيم الأسرة فى تلبية الطلب على خدمات تنظيم الأسرة.

ويشير مصطلح "الحاجة غير الملباه لتنظيم الأسرة" إلى أعداد السيدات المتزوجات أو نسبة السيدات المتزوجات حاليا، وقادرات على الإنجاب، ويرغبن إما فى إنهاء أو تأجيل الإنجاب لمدة سنتين على الأقل، ولكن لا يستخدمن حالياً وسيلة لتنظيم الأسرة.

والمؤشر يقدم معلومات عن حجم شريحة هامة من السكان تشمل النساء المعرضات لخطر الحمل ولديهن حاجة واضحة لخدمات تنظيم الأسرة على أساس إبدائهن الرغبة فى إنهاء الإنجاب أو المباعدة بين المواليد مستقبلا، ولكن لا يستخدمن أى وسيلة. هذه الشريحة يقال أن لديها "حاجة غير ملباه" أو طلب غير ملبى" على تنظيم الأسرة ويمثلن الهدف الأول لبرامج التسويق لتنظيم الأسرة والجهود التعبوية للبرنامج ...

والمؤشر قد يفسر أيضا على أساس العدد الإضافى من السيدات اللائى سوف يستخدمن الوسائل بجانب اللائى يستخدمن فعلاً إذا كان كل النساء المعرضات لحظر الحمل ويرغبن فى إنهاء الإنجاب أو المباعدة يتعين أن يستخدمن وسيلة لتنظيم الأسرة.

ويتكون المؤشر من تقسيم الطلب على تنظيم الأسرة إلى مكوّنين : "الطلب الملبى" و "الطلب غير الملبى" (أو الحاجة غير الملباة).

وطبقا للطريقة المقترحة من Westoff and Ochoa 1991 فالنساء المعرضات لخطر الحمل هن :

"السيدات المتزوجات فى سن الإنجاب، وقادرات على الإنجاب، ولا يستخدمن حاليا وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، ولسن حوامل حالياً أو فى فترة العقم المؤقت Amenorrberic"

وبوجه عام فالمجموعات الآتية من النساء لا يصنفن على أن لديهن حاجة غير ملباة لتنظيم الأسرة :

"الحوامل حاليا أو فى فترة العقم المؤقت اللائى كن يستخدمن وسيلة عند حدوث الحمل الحالى أو الحمل فى الطفل الأخير، والحوامل حاليا أو فى فترة العقم المؤقت اللائى

صنف حملهن أنه حمل مقصود intentional، والنساء القادرات على الإنجاب اللائى يرغبن الطفل القادم خلال العامين القادمين".

وحديثا، اقترح بعض الباحثين أن تعريف الحاجة غير الملباة يتعين أن يشمل السيدات اللائى يستخدمن وسائل تقليدية (على أساس أنها تتسم بمعدلات عالية لفشل الوسيلة)، والوسائل الفعالة نظرياً التى لم تستخدم الاستخدام الصحيح أو الاستخدام المتباعد، والوسائل غير الآمنة أو غير الملائمة للسيدات (Foreit, 1992; Dixon – Mulle and Germain, 1992).

وقد اقترح بونجارت (1991b) تعديلين فى طريقة القياس المشار إليها : (١) أن يؤخذ فى الاعتبار حقيقة أن تلبية الحاجة للمباعدة باستخدام الوسائل سوف تؤدى إلى خفض الحاجة لإنهاء الإنجاب إلى المدى الذى يؤخر تاريخ بلوغ السيدة حجم الأسرة المرغوب، (٢) تعديل لما هو متصور أن يؤدى إلى تقدير بالزيادة للحاجة للمباعدة فى الطريقة المشار إليها.

واقترح بونجارت أن تكون التقديرات المحسوبة على أساس الطريقة المشار إليها كنقطة بداية، وإدخال التعديلين المقترحين. والمقارنة بين الطريقتين توحى بأن طريقة Westoff تؤدى إلى تقدير الحاجة غير الملباة بزيادة حوالى ٥٪ بالمقارنة بطريقة بونجارت (Bongaart, 1991 b; Westoff and Ochoa, 1991).

ويشار عادة فى الأدبيات أن اتجاهات السيدات المتعلقة بحجم الطلب على الإنجاب تبنى عن طريق الخبرات المكتسبة من التأهيل الأسرى Family Orientation، ومكان الإقامة، والتطلعات نحو تعليم ومهنة الأبناء، وتقدير التكلفة اللازمة لمتطلبات بلوغ مستوى عال من التعليم للأبناء، والعائد الاجتماعى والاقتصادى من وجود أطفال، ودور الأطفال المتوقع فى تحديد مركز وقوة العائلة (Blood and Wolfe, 1992).

وعلى ذلك فإن النساء الأعلى تعليماً سوف يأخذون فى اعتبارهم عند اتخاذ قرار حجم الأسرة المرغوب تكلفة التحاق الأولاد فى التعليم حتى بلوغ مستوى الجامعة. وسوف لا يضعن قيوداً على تعليم بناتهن. وعند مستوى متساو من التطلعات فلا يوجد تحيز نحو النوع يمكن توقعه فى حجم الأسرة المرغوب. وعلى العكس فإن المرأة غير المتعلمة لا

تأخذ فى اعتبارها تكلفة تعليم الأبناء عند تحديد رغباتهن بل على العكس سوف يعنيهن بدرجة كبيرة دور الأبناء فى الإسهام فى ميزانية الأسرة وإعالة الوالدين عند الحاجة (Hassan, 96). وتوقع الآباء لمساعدة مالية من الأبناء عندما يكبرون قد يكون دافعاً إلى مزيد من الإنجاب لدى الزوجين ... وقد أظهرت بعض البحوث (CDC, 1997) أن هناك حوالى ٦٠٪ من الآباء يتوقعون مساعدة مالية من الأبناء وحوالى ٤٠٪ من البنات. وتوقع المساعدة يكون أعلى فى الريف عنه فى الحضر، وبين الآباء الأقل تعليماً، والآباء الذين يعملون لدى الأسرة أو يعملون لحسابهم.

والظروف الاجتماعية – الاقتصادية المحيطة غالبا ما تلعب دوراً مهماً فى تحديد حجم الطلب على الإنجاب ... حيث تؤدى مشاركة الآخرين فى تكلفة تربية ورعاية الطفل بجانب الوالدين – كما هو الشائع فى الأسر الممتدة – إلى رفع العدد المرغوب من الأطفال، بعكس الحال إذا كانت الأسرة النووية هى وحدها التى تتحمل تكلفة تربية ورعاية الطفل. فالأعباء الاقتصادية للزوجين هى الأخرى أمر يلعب دوراً عند تحديد حجم الأسرة المرغوب (Attai, 2003).

ويرى آخرون أن تفضيل الأسرة الكبيرة لا يتوقف فقط على الظروف الاقتصادية، ولكن على تأثير البيئة التقليدية المحيطة التى تقاوم أى تغيير ممكن ... وهذا التفضيل يعكس نمطاً من الثقافة التى ينشأون ولا يزالون يعيشون فيها والتى تعكس معتقداتهم الدينية والخبرة العمرية Age Experience والمركز الاجتماعى الذى يحدد تفضيلاتهم لعدد أكبر نسبياً من الأطفال ... الخ.

ومن المشاهد أن الأسر فى الريف تبقى على كثير من الجوانب التقليدية ذات العلاقة بالزواج وتكوين الأسرة والقيمة الاقتصادية للطفل ... الخ. ونتيجة لذلك يكون من المتوقع أن المجتمعات الريفية والحضرية تمثلان نمطين ثقافيين مختلفين فيما يتعلق بحجم الأسرة المرغوب. وهناك العديد من الأسباب التى من شأنها أن تبقى على هذا الأمر، فإن طبيعة الاقتصاد الزراعى الذى يسود حياة الأسر الريفية يضع قيمة أعلى على عمالة الطفل بالمقارنة بالأسر الحضرية وفى الواقع فإن الأطفال الصغار لهم فائدة اقتصادية للأسرة – إذ لم تكن بسبب قيامهم بالأنشطة فى مزرعة الأسرة – فسوف تكون فى مزارع أخرى بأجر عينى أو نقدى (Simon, 1992).

وهناك سبب آخر يبرز من طبيعة التنظيم الاجتماعى للمجتمع الريفى حيث أن الوقاية من الفقر، والأمن Security يتوقف على حجم الأسرة الممتدة. وأكثر من هذا فإن تكلفة تربية ورعاية الطفل أقل كثيراً فى القرية بالمقارنة بالمدينة ... والتأثير المتراكم للثقافة الريفية تبدو واضحة من تأثيرها على تفضيل إنجاب الذكور عن الإناث، والذى يعنى البقاء على حجم الأسرة المرغوب عند ثلاثة أطفال على قيد الحياة Living Children على الأقل (Todaro, 1982).

وتشير الأدبيات أن مكان النشأة للزوجة/الزوج قد يؤثر على حجم الأسرة المرغوب. والإدعاء بأن حجم الأسرة المرغوب حسب مكان النشأة يكون مساوياً لنظيره حسب محل الإقامة الحالى ... يتجاهل تأثير التنشئة الاجتماعية Socialization فيما قبل الزواج والتعديل الذى يطرأ على ثقافة المرأة Acculturation فيما بعد الزواج – على تشكيل الاتجاهات فيما يتعلق بحجم الأسرة المرغوب للمرأة المهاجرة (Nimkoff, 1982)؛ أولا؛ فإن المرأة التى ولدت وعاشت فى المراكز الحضرية الكبرى تكون قد نشأت فى بيئة تتسم بشيوع أنماط ثقافية وقيم تساند نمط الأسرة الصغيرة، وعلى ذلك فمن المحتمل أن يكون حجم الأسرة المرغوب أقل من نظيره لدى المقيمين فى الحضر الذين يتضمنون نسبة يعتد بها من الوافدين من المناطق الريفية والذين يفضلون حجم أكبر للأسرة المرغوبة.

ومن ناحية أخرى فإن السيدات اللائى هاجرن من المناطق الريفية لابد وأن يكن قد تأثرن بثقافة منطقة الوصول الحضرية بما يؤدى إلى تغييرات فى الاتجاهات والتقاليد التى تفضل نمط الأسرة الكبيرة بالمقارنة بالشائع فى المناطق الوافدين منها، ومن المتوقع أن يرغبن فى عدد أقل من نظيراتهن اللائى بقين فى مناطق الأصل. وعلى ذلك من المتوقع أن يكون حجم الأسرة المرغوب حسب مكان النشأة أقل بين الوافدات من مراكز حضرية كبرى والعكس.

وتناولت الأدبيات العلاقة بين عمل المرأة وحجم الأسرة المرغوب وأشارت إلى أنه من المتوقع أن يكون عمل المرأة خارج المنزل له تأثير بالسالب على حجم الأسرة المرغوب لسببين رئيسيين ... الأول يتعلق بعدم قدرتهن على تخصيص وقت كاف لرعاية

وتربية عدد كبير من الأطفال، والثانى يعزى إلى "نقص الدخل" الذى يمكن أن ينتج بسبب أجازات الحمل والولادة أو رعاية الطفل (Armsden, 1980).

ويربط بعض الباحثين مستويات الإنجاب العالية بالنظرية الاقتصادية التقليدية، حيث ينظر إلى الأطفال كسلعة يزداد الطلب عليها عندما يتعاظم دورهم فى تشكيل دخل الأسرة، بينما ينخفض هذا الطلب بانخفاض هذا الدور، ويرتبط ذلك أيضا مع تفضيل الذكور باعتبارهم الأكثر قدرة على المساهمة فى دخل الأسرة البسيطة ... (Easterlin, 1975).

وتفترض الأطر التحليلية لدراسة الطلب على الأطفال أن معظم الأزواج – فى الواقع يحددون رغباتهم فى حجم معين لأسرهم بشكل يتفق مع خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية وموروثهم الثقافى (Bulatao and Lee, 1983).

وقد أكدت معظم الأبحاث أن الرغبة فى إنجاب طفل آخر لا تتوقف على عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة فقط، ولكن تتوقف أيضا على التركيب النوعى لهؤلاء الأطفال فى الأسرة. وقد يرجع ذلك إلى رغبة الأزواج فى تركيبة متوازنة للأطفال، او إلى تفضيل نوع معين – عادة الذكور. وقد عكست دراسة عن دور الأزواج فى مجال الصحة الإنجابية (CDC, 1997) أن نسبة الأزواج الذين لا يرغبون فى إنجاب طفل آخر تبلغ ذروتها عندما يكون لديهم تركيب نوعى مختلط من الأطفال الباقين على قيد الحياة، ويكون عدد الذكور فيه أكبر من الإناث. وتبلغ نسبة الأزواج الذين لا يرغبون فى إنجاب طفل آخر أدنى مستوياتها عندما يكون هناك إناث فقط لدى المبحوثين، مما يعكس ظاهرة تفضيل النوع فى المجتمع المصرى ولا سيما الذكور، والتى تؤدى بدورها إلى إستمرار الرغبة فى إنجاب أطفال آخرين حتى يتحقق للزوجين العدد المرغوب من النوع المفضل لديهما. وهذا بدوره يرتبط بالإنجاب الزائد، ومن ثم بالآثار السلبية لظاهرة تفضيل النوع.

ومساعدة الأسرة لبلوغ حجم الأسرة المرغوب من خلال خفض معدل وفيات الرضع وأيضا تنظيم الخصوبة من شأنه أن يزيد استثمار الأبوين فى تعليم أبنائهم وتغذيتهم وصحتهم، حيث أن بقاء الطفل Child Survival يمكن أن يشجع الآباء للإدخار. وهذه المدخرات المالية يمكن أن يكون لها أثر إضافى على النمو (World Bank, 2007).

وعلى الرغم من أن المؤتمرات الدولية تدعو عادة إلى نوعين من السياسات لخفض النمو السكانى، فإن الدول النامية ومنها مصر – لا تستطيع أن تنفذ بسهولة أيهما ... فهى لا تستطيع ان تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً يعلو بهامش كبير النمو السكانى، ولا توليد Generate بيئة صحية ومناخ موات يحفز الزوجين – بطريقة كافية – على تقبل الاستخدام المبكر والفعال لوسائل تنظيم الأسرة، والطريقة الأولى تمثل أداة "خلق الرغبة فى أسرة صغيرة" والثانية تقدم "الوسائل لبلوغ هذا النمط" (World Bank, 2000).

وفى مسح دور الأزواج فى مجال الصحة الإنجابية (CDC, 1997) طرح على المبحوثين سؤال عن حجم الأسرة التى يمكن اعتبارها "صغيرة الحجم" وسؤال آخر عن حجم الأسرة التى يمكن اعتبارها "كبيرة الحجم". وأظهرت النتائج أن أكثر من نصف الأزواج (٥٧,٦٪) يرى أن حجم الأسرة الصغيرة هى التى تضم أقل من ثلاثة أطفال، وأن حوالى ٢٣٪ يرون أن الأسرة الصغيرة هى التى تضم أقل من أربعة اطفال. وبوجه عام يبلغ متوسط حجم الأسرة الصغيرة فى رأى المبحوثين حوالى ٣,٣ طفل. وعن السؤال عن حجم الأسرة التى تعتبر كبيرة، رأت النسبة الأكبر من المبحوثين أن "الأسرة الكبيرة" هى التى تضم أكثر من خمسة أطفال بمتوسط حوالى ٦ أطفال. ويعلو هذا المتوسط بين الأزواج الأكبر سناً والأزواج فى الريف والأزواج الأقل تعليماً.

بالإضافة إلى ذلك يشار إلى أن هناك علاقة بين الحجم المرغوب فيه وبين العمر عند الزواج الأول والزواج الحالى ومدته (Pullum, 1980).

وفى دراسة (Casterline, et. Al 1997) حول الإنجاب غير المرغوب أو غير المخطط فى محافظتين فى صعيد مصر – أسفرت نتائجها أن أغلبية السيدات كن غير مستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة (٧٣,٦٪) ولديهن معدلات حمل غير مرغوب – بالمقارنة باللائى سبق لهن استخدام الوسائل.

وهناك دراسة عكست نتائج مغايرة، فالمستخدمات للوسائل كن أكثر احتمالا لأن يتعرضن لحمل غير مرغوب بالمقارنة باللائى لم يستخدمن الوسائل (EMHJ, 2007).

ومن المحددات الاجتماعية والديموجرافية للحمل غير المرغوب أو الحمل غير المقصود، عمر الأم ومستوى تعليمها ومنطقة الإقامة، فالنساء أكبر من/أو يساوى ٣٥ عاما أكثر احتمالاً لحدوث حمل غير مرغوب بالمقارنة بالأعمار ١٨ – ٣٤.

والتعليم كان محدداً هاماً فى الحمل غير المرغوب أو غير المقصود، حيث أن النساء "ثانوى +" لديهن الاحتمال الأقل لحدوث حمل غير مقصود ويمكن تفسير ذلك بقدرة المرأة المتعلمة الأعلى على استقبال وفهم رسائل تنظيم الأسرة.

وفيما يتعلق بمحل الإقامة فإن محافظات الوجه القبلى لديهن النسبة الأعلى من الحمل غير المرغوب، وهذه المحافظات تتسم بشيوع الأمية، وتدنى الظروف السكنية، ومعدلات خصوبة مرتفعة، وخدمات اجتماعية وصحية محدودة ... (EMHJ, 2007).

ثالثاً : مستويات واتجاهات الخصوبة فى مصر

المتتبع لنمو السكان تاريخياً فى مصر يلاحظ أن حجم السكان بلغ فى بداية القرن العشرين، نحو ١٠ ملايين نسمة وفى رحلة النمو السكانى خلال القرن العشرين تضاعف عدد سكان مصر سبع مرات خلال القرن العشرين – من ١٠ ملايين إلى ٧٠ مليون نسمة – والملاحظ أن مصر خلال رحلة الملايين العشرة الأولى احتاجت إلى آلاف السنوات، أما الملايين العشرة الثانية فاحتاجت إلى ٥٠ سنة فقط، وهى النصف الأول من القرن العشرين حيث وصل عدد سكان مصر إلى ٢٠ مليون نسمة فى عام ١٩٥٠. أما الملايين العشرة التالية فاحتاجت إلى ١٧ سنة ثم إلى ١٣ سنة لتصل مصر إلى ٤٠ مليون نسمة فى نهاية السبعينات، ثم لم تحتاج سوى ٩ سنوات لتضيف العشرة ملايين الخامسة ومثلها لإضافة العشرة ملايين السادسة أما العشرة ملايين السابعة فلم يحتاج الشعب المصرى سوى سبع سنوات لبلوغ الـ ٧٠ مليون نسمة.

شكل رقم (٣-١)

نمو عدد سكان مصر خلال الفترة ١٨٩٧ – ٢٠٠٦

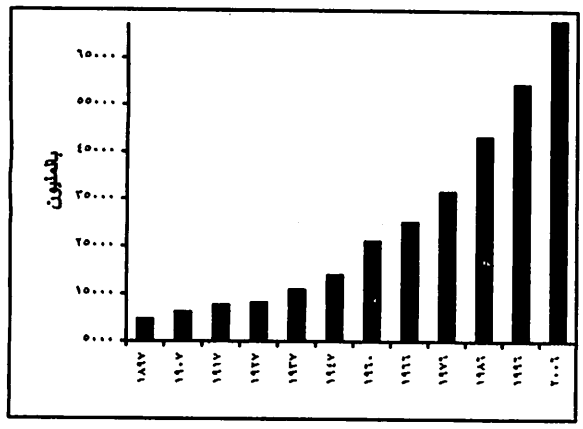

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨، مصر فى أرقام.

وإذا نظرنا إلى الزيادة السكانية كنسبة من السكان فالملاحظ أن عدد سكان مصر كان يزيد فى المتوسط خلال النصف الأول من القرن العشرين بنحو ١٪ سنوياً، وخلال النصف الثانى كان معدل الزيادة يزيد على ٢٪ ووصل إلى قمته بين تعدادى ١٩٧٦، ١٩٨٦ حيث بلغت الزيادة السنوية

شكل رقم (٣-٢)

اتجاهات معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٨٩٧ – ٢٠٠٦

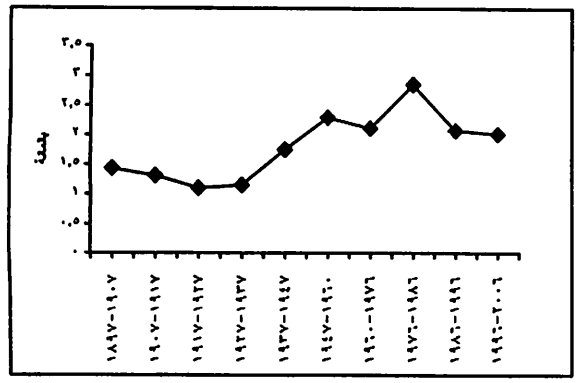

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨، مصر في أرقام.

٢,٨٪ فى المتوسط. وكانت كل التوقعات ترجح ان هذالمعدل سيتراجع وهو ما حدث فيما بين ١٩٨٦، ١٩٩٦ حيث بلغ معدل النمو السنوى ٢٪، إلا أن السنوات العشر الأخيرة فيما بين ١٩٩٦، ٢٠٠٦ لم تشهد استمرار لهذا الانخفاض حيث لوحظ أن متوسط معدل النمو السنوى مازال ٢٪.

وهنا قد يبرز التساؤل هل زيادة السكان بنمو ٢٪ سنوياً زيادة مرتفعة أم هى زيادة معقولة؟ ومحاولة الاجابة على هذا السؤال تؤدى إلى تساؤل آخر أهم وهو ماذا يترتب على هذا التزايد؟ والاجابة هى إذا استمر معدل نمو السكان ٢٪ سنوياً فى الفترة القادمة فهذا يعنى أن عدد سكان مصر سيصل إلى ٩٦ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ أى بزيادة قدرها حوالى ٢٣,٥ مليون نسمة إضافية فى الـ ١٤ سنة التالية لتاريخ تعداد ٢٠٠٦. فهل يمكن أن يتم استيعاب هذه الزيادة سواء فيما يتعلق بأساسيات الاحتياجات البشرية وبنية أساسية واجتماعية؟

وبوجه عام، فمن المتفق عليه بين المشتغلين بعلوم السكان فى مصر أن مشكلة التزايد السريع للسكان فى مصر هى مشكلة "خصوبة مرتفعة"بالدرجة الأولى. فالمتتبع لمستويات الخصوبة (الإنجاب الفعلى) – مقيسة بمعدل المواليد الخام – فى مصر يلاحظ أنها كانت عرضة لتقلبات متفاوتة الشدة خلال الفترة من ١٩١٧ (تاريخ بدء نشر احصاءات المواليد فى مصر بصورة دورية) حتى أوائل القرن الحالى. كان المعدل يتذبذب بين حوالى ٤١، ٤٥ لكل ألف من السكان فى العشرينيات والثلاثينيات وأوائل الأربعينيات. ثم شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال فترة الحرب العالمية الثانية، أخذ بعدها اتجاهاً تصاعدياً خلال النصف الثانى من الأربعينيات والخمسينيات. وتأمل الاتجاه طويل المدى لمعدل المواليد يوضح أن المعدل أخذ اتجاهاً تنازلياً منذ بداية الستينيات، وأن قوة هذا الاتجاه قد اشتدت بوجه خاص منذ عام ١٩٨٠، باستثناء الانخفاض الذى حدث أثناء فترة الحروب خلال الستينيات والسبعينيات. فتتبع معدل المواليد يوضح أنه انخفض من حوالى ٤٤ لكل ألف من السكان فى عام ١٩٦١ إلى نحو ٣٦ لكل ألف من السكان فى عام ١٩٨٢. هذا بالإضافة إلى أنه انخفض بصورة أوضح فى منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات من نحو ٤١ لكل ألف من السكان، إلى نحو ٣٤,٤ لكل ألف من السكان فى عام ١٩٧٢ – وهى الفترة التى شهدت ميلاد البرنامج القومى لتنظيم الأسرة فى مصر عام ١٩٦٦. وبرغم ارتفاع المعدل بعد عام ١٩٧٢ فإنه بقى دون المستوى المشاهد عام ١٩٦٠، أى أنه برغم التقلبات

التى حدثت فى معدل المواليد خلال القرن الماضى، إلا أن هذه التقلبات كانت آخذه فى التناقص عبر الزمن بحيث احتفظ المعدل باتجاهه التنازلى وإن كان بإيقاعات بطيئة نسبياً.

شكل رقم (٣-٣)

اتجاهات معدلات المواليد ومعدلات والوفيات خلال الفترة ١٩١٧-٢٠٠٦

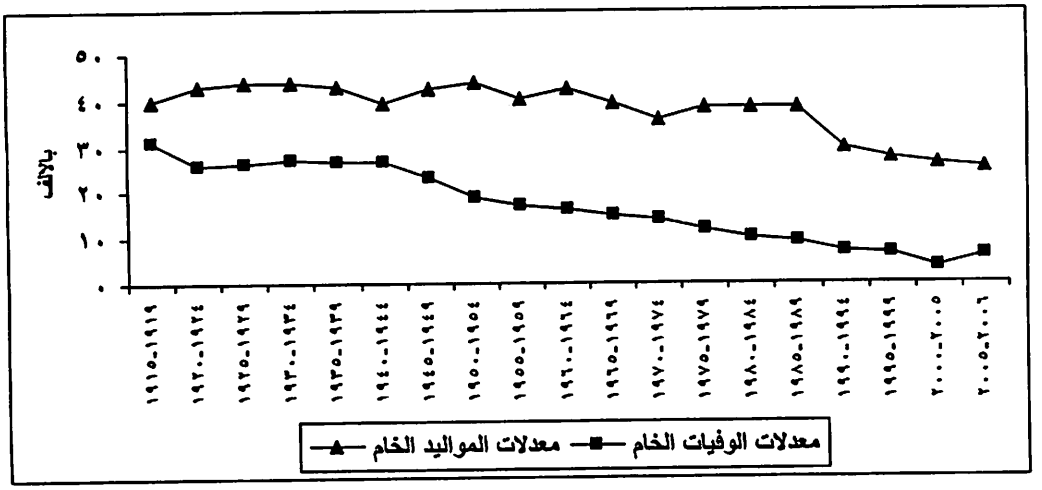

المصدر : سكان مصر فى القرن العشرين، المركز الديموجرافى، ٢٠٠٣ و مصر فى أرقام، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨

جدول رقم (٣-١)

معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر، ومعدل الخصوبة الكلى، مصر، ١٩٨٠ - ٢٠٠٥

فئة العمر	مسح الخصوبة المصرى ١٩٨٠	مسح مدى ممارسة طرق تنظيم الأسرة ١٩٨٤	المسح الديموجرافى الصحى مصر ١٩٨٨	المسح الديموجرافى الصحى - مصر ١٩٩٢	المسح الديموجرافى الصحى - مصر ١٩٩٥	المسح الديموجرافى الصحى - مصر ٢٠٠٠	المسح الديموجرافى الصحى - مصر ٢٠٠٥
	١٩٧٩-١٩٨٠	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٨٦-١٩٨٨	١٩٩٠-١٩٩٢[٢]	١٩٩٣-١٩٩٥	١٩٩٦-٢٠٠١	٢٠٠٢-٢٠٠٥
١٥ - ١٩	٧٨	٧٣	٧٢	٦٣	٦١	٥١	٤٨
٢٠ - ٢٤	٢٥٦	٢٠٥	٢٢٠	٢٠٨	٢٠٠	١٩٦	١٧٥
٢٥ - ٢٩	٢٨٠	٢٦٥	٢٤٣	٢٢٢	٢١٠	٢٠٨	١٩٤
٣٠ - ٣٤	٢٣٩	٢٢٣	١٨٢	١٥٥	١٤٠	١٤٣	١٢٥
٣٥ - ٣٩	١٣٩	١٥١	١١٨	٨٩	٨١	٧٥	٦٣
٤٠ - ٤٤	٥٣	٤٢	٤١	٤٣	٢٧	٢٤	١٩
٤٥ - ٤٩	١٢	١٣	٦	٦	٧	٤	٢
معدل الخصوبة الكلى ١٥ - ٤٩	٥,٣	٤,٩	٤,٤	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,١

[١] المعدلات تم حسابها بالنسبة لفترة ١٢ شهر سابقة للمسح،

[٢] المعدلات تم حسابها بالنسبة لفترة ٣٦ شهر سابقة للمسح،

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥.

وتحليل معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر خلال النصف الثانى من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين - المحسوبة من الإحصاءات الحيوية فى سنوات التعدادات - يوحى بأن هناك تذبذباً فى معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر فى جميع الفئات العمرية ماعدا الفئة الأولى (١٥ - ١٩) وذلك فى سنوات التعدادات من ١٩٤٧ إلى ١٩٩٦. ورغم هذا التذبذب فقد سجلت المعدلات انخفاضاً ملحوظاً فى نهاية الفترة - ١٩٩٦ - بالمقارنة بسنة الأساس - ١٩٤٧. وشهد معدل الخصوبة الكلى أيضا انخفاضاً مطرداً من ٥,٧ مولود حى/سيدة إلى ٣,٧ مولود حى/سيدة خلال ذات الفترة.

شكل رقم (٣-٤)
معدلات الخصوبة العمرية خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٥

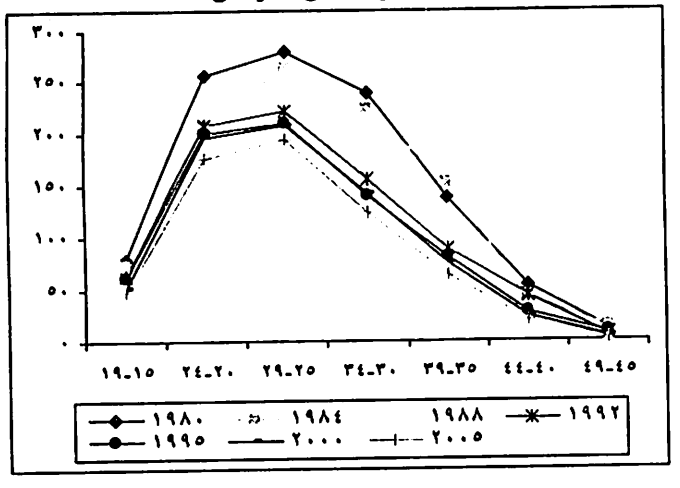

ويدعم هذه النتائج تحليل اتجاهات معدلات الخصوبة العمرية، ومعدلات الخصوبة الكلية المقدرة من سلسلة المسوح الديموجرافية التى أجريت فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٥؛ حيث شهدت كل معدلات الخصوبة العمرية انخفاضاً فى نهاية الفترة مقارنة بنقطة البدء رغم التذبذب المشاهد فى السنوات البينية. وسجل معدل الخصوبة الكلى أيضا انخفاضاً من ٥,٢٧ مولود حى/سيدة - بناء على نتائج مسح الخصوبة المصرى عام ١٩٨٠، إلى ٣,١ مولود حى/سيدة - بناء على نتائج المسح الديموجرافى الصحى لعام ٢٠٠٥ كما يتبين من الجدول رقم (٣-١) والشكل رقم (٣-٤).

وبشكل عام فإن تحليل التغير المطلق فى معدل الخصوبة الكلى يعكس أن الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٥ تتميز بإتجاه تنازلى فى المعدل حيث انخفض بحوالى طفلين لكل سيدة خلال هذه الفترة. ويبدو الانخفاض الأكبر خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ حيث انخفض المعدل بحوالى ٠,٥ طفل خلال الأربع سنوات بمتوسط حوالى ٠,١٢٥ طفل لكل سيدة سنوياً. والإنخفاض الأقل تحقق خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ حيث انخفض المعدل بحوالى ٠,١ طفل لكل سيدة خلال الخمس سنوات بمتوسط ٠,٠٢ طفل لكل سيدة فى

السنة. ولباقى الفترات حدث انخفاض مماثل بحوالى ٠,١ طفل لكل سيدة فى السنة خلال ٨٠ – ١٩٨٨، ٩٢ – ١٩٩٥، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥.

ومن الملاحظ أن كل الفئات العمرية قد شاركت فى انخفاض معدلات الخصوبة، ومع ذلك فإن الإنخفاض كان أسرع بين السيدات فى الفئات العمرية الكبيرة نسبياً (٣٠ سنة فاكثر) عنه بين السيدات فى الفئات العمرية الأصغر. وكنتيجة للفروق فى سرعة التغير، فإن الإنجاب أصبح أكثر تركيزاً بين السيدات الأقل من ٣٠ سنة.

وتحليل اتجاهات بعض المتغيرات ذات العلاقة بمستويات الخصوبة السائدة يدعم الاتجاه التنازلى المشاهد فى معدل الخصوبة الكلى. فجميع المؤشرات المشاهدة فى الجدول رقم (٣-٢) تأخذ اتجاهاً تنازلياً خلال الزمن (بإستثناء نسبة الحوامل حالياً) التى ارتفعت قليلا أو ظلت على مستواها خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥.

جدول رقم (٣-٢)

اتجاهات بعض مؤشرات الخصوبة الأخرى فى مصر ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

المؤشر	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
معدل الخصوبة العام (١٥ – ٤٤)	–	١٣٦	١٢٤	١٢٠	١٠٨
معدل المواليد الخام	–	٢٩,٧	٢٨,٠	٢٧,٨	٢٧,١
٪ الحوامل حاليا (١٥ – ٤٩)	٧,٩	–	٧,٠	٥,٨	٦,١
متوسط عدد المواليد أحياء (٤٥ – ٤٩)	٦,١	٦,٠١	٥,٩٥	٥,٤٢	٤,٨١
متوسط عدد المواليد الأحياء (٤٥ – ٤٩)	–	٤,٧٣	٤,٧٢	٤,٥٠	٤,١٧

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى – مصر، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

فمعدل الخصوبة العام لكل ١٠٠٠ سيدة فى سن الإنجاب ١٥ – ٤٤ قد شهد اتجاهاً تنازلياً من ١٣٦ لكل ألف سيدة فى سن الإنجاب عام ١٩٩٢ إلى ١٠٨ لكل ألف سيدة فى عام ٢٠٠٥. ونفس الاتجاه التنازلى شوهد أيضا فى معدل المواليد الخام الذى انخفض من ٢٩,٧ لكل ١٠٠٠ نسمة إلى ٢٧,١ لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٥ وشهد متوسط عدد المواليد "أحياء" للسيدات ٤٥-٤٩ (الخصوبة المكتملة) أيضا اتجاهاً تنازلياً من ٦,٥ مولود حى لكل سيدة عام ١٩٨٨ إلى ٤,٨١ لكل سيدة عام ٢٠٠٥. وأيضا شوهد نفس النمط لمتوسط عدد المواليد "الأحياء" (الباقين على قيد الحياة) فقد انخفض من ٤,٧٣ مولود حى لكل سيدة عام ١٩٩٢ إلى ٤,١٧ مولود حى لكل سيدة عام ٢٠٠٥.

ويلاحظ أيضا من تحليل اتجاه بعض المؤشرات ذات العلاقة بنمط السلوك الإنجابى فى مصر خلال المجال الزمنى للدراسة وجود اتساق بين الاتجاه التنازلى لمستويات الإنجاب المشاهدة وبين هذه المؤشرات. فوسيط عدد الشهور منذ ولادة الطفل السابق (للمواليد بعد الأول) فى الخمس سنوات السابقة على تاريخ المسح أخذ اتجاها تصاعدياً من ٢٩,٩ شهراً فى عام ١٩٩٢ إلى ٣٥,٤ شهراً فى عام ٢٠٠٥. ونفس النمط يمكن مشاهدته فى الاتجاهات نحو طول الفترة الأمثل بين الولادات بين السيدات ١٥ – ٤٩ السابق لهن الزواج، فوسيط عدد الشهور بلغ ٣٢,٠ شهراً فى عام ١٩٩٥ وارتفع إلى ٣٦,٣ شهراً فى عام ٢٠٠٥. والاتجاه التصاعدى لوحظ أيضا بالنسبة لوسيط عمر الأم عند المولود الأول (للنساء ٢٥ – ٤٩) الذى ارتفع من ٢٠,٨ عاما فى عام ١٩٨٨ إلى ٢٢,٤ عاما فى عام ٢٠٠٥ [جدول رقم (٣-٣)].

جدول رقم (٣-٣)

اتجاه بعض المؤشرات المرتبطة بمستويات الخصوبة، مصر، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

المؤشر	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
وسيط فترات المباعدة بين المواليد (شهر)	–	٢٩,٩	٣٢,٣	٣٤,٣	٣٥,٤
الاتجاهات نحو طول الفترة الأمثل بين الولادات (شهر)	–	–	٣٢,٠	٣٤,٠	٣٦,٣
وسيط العمر عند المولود الأول (سنة)	٢٠,٨	٢١,٢	٢١,٤	٢١,٦	٢٢,٤
الحمل والأمومة دون سن العشرين (٪)	–	٩,٩	١٠,٢	٨,٥	٩,٤
٪ للمتزوجات حالياً	٦٥,١	٦٥,٣	٦٥,١	٦٢,٨	٦٢,١
وسيط السن عند الزواج الأول (سنة)	١٨,٥	١٩,٢	١٩,٣	١٩,٥	٢٠,٤

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، مصر، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

وفيما يتعلق بالحمل والإنجاب المبكرين معبراً عنه بالنسبة المئوية للسيدات فى الفئة العمرية ١٥ – ١٩ اللائى أصبحن أمهات أو حوامل فى المولود الأول، فالملاحظ أنه أخذ اتجاهاً متذبذباً حيث بدأ بـ ٩,٩٪ فى عام ١٩٩٢، ثم ارتفع إلى ١٠,٢٪ عام ١٩٩٥، ثم شهد بعض الإنخفاض فى عام ٢٠٠٠ حيث بلغت النسبة ٨,٥٪ وارتفع مرة ثانية ليبلغ ٩,٤٪ عام ٢٠٠٥. وبوجه عام هناك بعض الإنخفاض فى عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بعام ١٩٩٢ (من ٩,٩٪ إلى ٩,٤٪) كما يتبين من الجدول رقم (٣-٣).

وتعتبر نسبة المتزوجات فى المجتمع من المحددات المباشرة للخصوبة، والملاحظ أنها قد أخذت إتجاهاً تنازلياً خلال المجال الزمنى للدراسة حيث بلغت نسبة

السيدات المتزوجات حاليا (وقت المسح) لمجموع السيدات ١٥ – ٤٩، ٦٥,١٪ عام ١٩٨٨ وانخفضت هذه النسبة إلى ٦٢,٢ فى عام ٢٠٠٥.

ويرتبط بذلك أيضا وسيط السن عند الزواج الأول للسيدات (٢٥ – ٤٩) حيث أخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال المجال الزمنى للدراسة فبلغ فى عام ١٩٨٨، ١٨,٥ عاماً وارتفع تدريجيا حتى بلغ ٢٠,٤ عاماً فى عام ٢٠٠٥ كما يتضح من ذات الجدول المشار إليه.

ومن أهم المحددات المباشرة لمستويات الخصوبة ضبط الإنجاب، فتحليل اتجاه بعض المؤشرات المتعلقة بهذه الظاهرة يعكس نمطاً متسقاً مع الاتجاه الذى شهدته مستويات الخصوبة خلال المجال الزمنى للدراسة [كما يتضح من الجدول رقم (٣-٤)]. فدرجة المعرفة بتنظيم الأسرة – وإن كانت قد بلغت تقريبا مستوى الشمول – فقد طرأ عليها بعض الارتفاع (من ٩٧,٨ عام ١٩٨٨ إلى مستوى الشمول عام ٢٠٠٥). ودرجة المعرفة بمصدر الحصول على الوسيلة وإن شابها بعض التذبذب خلال الفترة إلا أنها قد أخذت اتجاها تصاعديا فى عام ٢٠٠٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٨ (٩٩,٥ مقابل ٩٥,٩٪). واتجاهات كل من الزوجة والزوج نحو تنظيم الأسرة وممارسة وسائله أخذت اتجاها تصاعدياً من ٨٦,٨٪ عام ١٩٨٨ إلى ٩٥,٦٪ عام ٢٠٠٠ بالنسبة للزوجة، والقيم المناظرة بالنسبة للزوج جاءت ٧٠,٧، ٨٦,١٪. والمشاهد هنا أن درجة موافقة الزوجات على تنظيم الأسرة تفوق نظيرتها بين الأزواج. وبالنسبة للاتجاهات نحو توقيت بدء استخدام وسائل تنظيم الأسرة – قبل مجئ المولود الأول أو بعده – فالملاحظ أن الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى هى أن الاستخدام يكون بعد مجئ المولود الأول ... بعد التأكد من عدم وجود أية مشاكل تتعلق بالقدرة على الإنجاب. ويعتبر مناقشة موضوع تنظيم الأسرة مع الزوج ودعمه لممارسة الوسائل أحد العوامل الهامة فى شيوع الاستخدام، وتشير البيانات إلى أن نسبة السيدات اللائى قررن حدوث هذه المناقشة قد ارتفعت من حوالى ٤٥٪ عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٥٣٪ عام ٢٠٠٠. ويعتبر وسيط عدد الأطفال عند الاستخدام الأول لوسائل تنظيم الأسرة من المؤشرات التى تعكس فعالية البرنامج فى جذب السيدات الأصغر سناً – غالبا للمباعدة – ويأخذ هذا المؤشر اتجاها تنازلياً حيث انخفض من ٢,٥ طفل فى المتوسط عام ١٩٨٨ إلى ٢,٢ طفل عام ٢٠٠٠. ويرتبط بهذا المؤشر أيضا النسبة المئوية للسيدات السابق لهن الزواج (١٥ – ٤٩) حسب عدد المواليد الأحياء عند الاستخدام الأول فتأخذ نسبة السيدات ممن لديهن أقل من ثلاثة أطفال اتجاهاً تصاعدياً فترفع النسبة من ٣٤,٤٪ عام ١٩٨٨ إلى ٦٤,٣٪

عام ٢٠٠٥ مما يوحى بأن نمط الاستخدام الأول لتنظيم الأسرة يبدأ فى توقيت مبكر نسبياً بدلالة عدد المواليد الأحياء وقت بدء الاستخدام وهى ظاهرة صحية تزيد من فعالية البرنامج القومى لتنظيم الأسرة.

جدول رقم (٣-٤)

اتجاه بعض المؤشرات ذات العلاقة بمستويات الخصوبة، مصر، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

المؤشر	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
درجة المعرفة بتنظيم الأسرة (الوسائل الحديثة) (٪)	٩٧,٨	٩٩,٥	٩٩,٨	١٠٠,٠	٩٩,٩
درجة المعرفة بمصدر الحصول على الوسائل (٪)	٩٥,٩	٩٢,٩	٩٢,٣	٩٥,٥	٩٩,٩
الموافقة على تنظيم الأسرة (٪)					
الزوجة موافقة	٨٦,٦	–	٩٠,٤	٩٥,٦	–
الزوج موافق	٧٠,٧	–	٨٢.٩	٨٦,١	–
الاتجاه نحو توقيت بدء الاستخدام (بعد المولود الأول)	٩٠,٤	–	–	٨٤,٧	٩٣,٣
مناقشة تنظيم الأسرة مع الزوج (٪)	–	–	٤٤,٩	٥٣,٢	–
وسيط عدد الأطفال عند الاستخدام الأول – طفل	٢,٥	–	٢,٣	٢,٢	–
٪ للسيدات السابق لهن الزواج (١٥ – ٤٩) حسب عدد المواليد الأحياء عند الاستخدام الأول					
المواليد الأحياء					
٣-	٣٤,٤	٣٩,٩	٤٥,٦	٥١,٤	٦٤,٣
٣	٨,٦	٩,٠	٨,٩	٩,٣	٦,٤
٤+	١٤,٤	١٥,٧	١٣,٩	١٤,٥	٨,٩
لم تستخدم	٤٢,٦	٣٥,٤	٣١,٦	٢٤,٩	٢٠,٤
مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الاستخدام الحالى (أية وسيلة) (٪)	٣٧,٨	٤٧,١	٤٧,٩	٥٦,١	٥٩,٢
نية الاستخدام مستقبلا (٪)					
تنوى الاستخدام	٤٨,٦	٤٥,٥	٥٨,٤	٥٨,٩	٦٥,٠
غير متاكدة	٩,٥	٨,٣	٥,٣	٧,٨	٤,٢
لا تنوى الاستخدام	٤١,٧	٤٦,٢	٣٦,٣	٣٣,٢	٣٠,٨

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، مصر، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

ومن ناحية أخرى فنسبة السيدات اللائى بدأن الاستخدام ولديهن ٤ أطفال فأكثر أخذت اتجاهاً تنازلياً حيث بلغت ١٤,٤٪ عام ١٩٨٨ وانخفضت إلى ٨,٩٪ عام ٢٠٠٥، كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٣-٤).

وذات الجدول يعكس أيضا سبق الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة، وهى النسبة المكملة لنسبة "لم تستخدم" بالجدول حيث ترتفع نسبة السيدات السابق لهن استخدام الوسائل من ٥٧,٤٪ فى عام ١٩٨٨ إلى حوالى ٨٠٪ عام ٢٠٠٥.

أما معدلات الاستخدام الحالى للوسائل - وقت المسح - فالمشاهد أيضا أنها أخذت اتجاهاً تصاعدياً من ٣٧,٨٪ عام ١٩٨٨ إلى ٥٩,٢٪ عام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بنية الاستخدام مستقبلا للسيدات المتزوجات حالياً ولا يستخدمن الوسائل فتعكس البيانات أن نسبة من تنوى الاستخدام مستقبلا أخذت اتجاهاً تصاعدياً (باستثناء عام ١٩٩٢) حيث ارتفعت النسبة من ٤٨,٦٪ عام ١٩٨٨ إلى ٦٥,٠٪ عام ٢٠٠٥. وفى المقابل تأخذ نسبة من يقررن عدم النية فى الاستخدام مستقبلا اتجاهاً تنازلياً من حوالى ٤٢٪ عام ١٩٨٨ إلى حوالى ٣١٪ عام ٢٠٠٥.

➢ اتجاهات وتباينات الخصوبة حسب بعض الخصائص الخلفية

الملاحظ أن معدل الخصوبة الكلى قد أخذ - كما سبق الإشارة اتجاهاً تنازلياً على المستوى القومى خلال المجال الزمنى لهذه الدراسة. فقد بلغت نسبة التغير (بالسالب) فى معدل الإنجاب الكلى خلال ١٩٨٨ - ٢٠٠٥ حوالى ٢٩,٦٠٪ على المستوى القومى وتنخفض نسبة التغير عن هذا المتوسط فى المحافظات الحضرية (١٦,٧٪)، حضر بحرى (٢٨,٩٪)، حضر قبلى (٢٦,٢٪)، ومحافظات الحدود - خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ (١٧,٥٪). وهذا التباين فى نسبة التغير يعزى فى الغالب إلى الفروق فى خصوصيات الثقافة بين المناطق المختلفة من ناحية، وقد يعزى من ناحية أخرى إلى الفروق فى جانب العرض فى برامج تنظيم الأسرة فى المناطق المختلفة بما ينعكس على سهولة الحصول على وسائل تنظيم الأسرة والمعلومات والخدمات المرتبطة بها ... أو إلى عوامل أخرى مرتبطة بمحددات الخصوبة على المستوى الاقليمى.

وبوجه عام فإن إيقاع التغير السنوي فى معدل الخصوبة الكلى خلال المجال الزمنى للدراسة يبدو الأبطأ فى المحافظات الحضرية، يليه حضر قبلى ثم حضر بحرى، فمحافظات الحدود ويبدو الأسرع فى ريف قبلى، يلية ريف بحرى؛ مما يعكس حقيقة أن

التحولات فى مستويات الخصوبة فى مراحله الأولى تبدو سريعة ثم تتباطأ حتى تصل إلى حالة من الاستقرار فى المراحل المتقدمة من التحول [جدول رقم (٣-٥)].

جدول رقم (٣-٥)

معدل الخصوبة الكلى حسب المناطق الجغرافية (١٩٨٨ - ٢٠٠٥)

المنطقة	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٪ التغير ١٩٨٨-٢٠٠٥ (-)	المعدل السنوى للتغير(-)
المحافظات الحضرية	٣,٠	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٢,٥	١٦,٧	٠,٩٨
وجه بحرى	٤,٥	٣,٧	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٣٥,٦	٢,٠٩
حضر	٣,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٧	٣,١	٢٨,٩	١,٧٠
ريف	٤,٧	٤,١	٣,٥	٣,٠	٣,٣	٣٦,٢	٢,١٢
وجه قبلى	٥,٤	٥,٢	٤,٧	٣,٧	٤,٢	٣١,٥	١,٨٥
حضر	٤,٢	٣,٦	٣,٨	٣,١	٣,٤	٢٦,٦	١,٥٤
ريف	٦,٢	٦,٠	٥,٢	٣,٩	٤,٧	٣٧,١	٢,١٨
محافظات الحدود	-	-	٤,٠	٣,٣	٣,٨	١٧,٥	١,٧٥
اجمالى	٤,٤	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,١	٢٩,٦	١,٧٤

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥

ومن الملاحظ أيضا وجود تباينات فى معدل الإنجاب الكلى حسب طبيعة محل الإقامة (حضر/ريف) فيقل فى الحضر عنه فى الريف ويأخذ فى كلاهما اتجاهاً تنازلياً خلال المجال الزمنى للدراسة، ووجود تباينات فى معدل الخصوبة الكلى للمستويات التعليمية المختلفة . ويأخذ المعدل أيضا اتجاهاً تنازلياً فى جميع المستويات ووجود تباين حسب الحالة العملية للسيدات فينخفض المعدل بين من يعملن بأجر نقدى مقارنة بمن لا يعملن بأجر نقدى ويأخذ المعدل فى الشريحتين أيضا اتجاهاً تنازلياً خلال المجال الزمنى للدراسة [جدول رقم (٣-٦)].

جدول رقم (٣-٦)

معدل الإنجاب الكلى حسب بعض الخصائص الخلفية، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥

الخصائص	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
طبيعة محل الإقامة					
حضر	٣,٧	٢,٩	٣,٠	٣,١	٢,٧
ريف	٥,٧	٤,٩	٤,٢	٣,٩	٣,٤
الحالة التعليمية					
لم يسبق الذهاب للمدرسة	٥,٧	٥,٠	٤,٦	٤,١	٣,٨
لم تتم الابتدائية	٥,١	٤,٠	٣,٧	٣,٨	٣,٤
أتمت الابتدائية/بعض الثانوى	٣,٨	٣,٠	٣,١	٣,٤	٢,٩
أتمت المرحلة الثانوية/فأعلى	٣,٢	٢,٩	٣,٠	٣,٢	٣,٠
الحالة العملية					
تعمل مقابل عائد نقدى	-	٢,٩	٢,٧	٢,٦	-
لا تعمل مقابل عائد نقدى	-	٤,١	٣,٨	٣,٧	-
الاجمالى	٤,٧	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,١

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى ١٩٨٨ - ٢٠٠٥

رابعاً : اتجاهات وتباينات الطلب على الإنجاب

يقاس الطلب على الإنجاب (أو الطلب على الأطفال) – كما سبق الإشارة – من خلال مؤشرات مثل حجم الأسرة المرغوب، والرغبة فى إنجاب أطفال آخرين، والإنجاب المخطط وغير المخطط...

٤/١ : حجم الأسرة المرغوب

يعرف المقياس بأنه متوسط عدد الأطفال الذى كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه طوال حياتها بغض النظر عن العدد الذى لديها فعلا (إذا كان يوجد).

الشكل رقم (٤-١)

متوسط عدد الأطفال المرغوب، مصر، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

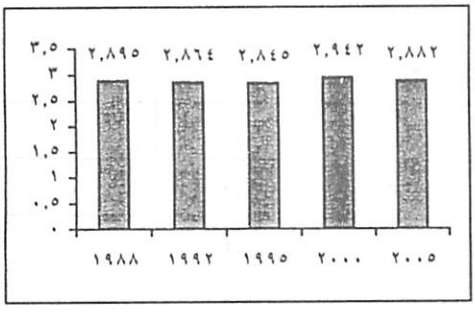

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

وتشير بيانات المسح الديموجرافى الصحى فى مصر خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٠٥ إلى ثبات المؤشر تقريبا خلال المجال الزمنى للدراسة عند مستوى ٢,٩ طفل/سيدة، أو حوالى ثلاثة أطفال – وهو حجم الأسرة المرغوب لدى السيدة المصرية [شكل (٤-١)]. مما يوحى بأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تعمل على المستوى المجتمعى لتحديد المعايير والقواعد والأعراف المتعلقة بحجم الأسرة المرغوب لم يطرأ عليها تغيير يذكر على مستوى المجتمع خلال المجال الزمنى للدراسة.

ويبدو أن عدد الأطفال الأحياء يلقى بظلاله على استجابة المبحوثة عند سؤالها تحديد عدد الأطفال الذى يمكن أن تختار إنجابه طوال حياتها بغض النظر عن العدد الذى لديها فعلا ... فالملاحظ أن العدد المرغوب من الأطفال يأخذ تقريبا اتجاها تصاعدياً مع عدد الأطفال الأحياء لدى المستجيبة فى جميع السنوات التى تمثل المجال الزمنى للدراسة كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٤-١) – فعلى سبيل المثال بينما ترغب السيدة التى لديها طفل واحد فى ٢,٥ طفل، ترغب السيدة التى لديها ٦ أطفال فأكثر فى ٤,٠ (عام ٢٠٠٥).

ويبدو أيضا من الجدول أن السيدات يرغبن فى عدد من الأطفال أقل من عدد الأطفال الأحياء الفعلى الذى لديهن. فعلى سبيل المثال السيدات اللائى لديهن ٤ أطفال فأكثر على قيد الحياة، يبلغ العدد المرغوب أقل من ٤ والاتجاه لم يتغير على مدى فترة الدراسة.

جدول رقم (٤-١)

اتجاهات متوسط عدد الأطفال المرغوب للسيدات

اللائى سبق لهن الزواج حسب عدد الأطفال الأحياء، مصر ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

عدد الأطفال الأحياء	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
٠	٢,٨	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٥
١	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٥
٢	٢,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٢,٥
٣	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٢,٩
٤	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٢
٥	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٥
٦+	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٤,١	٤,٠
إجمالى	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٩	٢,٩

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

وبتناول متوسط عدد الأطفال المرغوب فى علاقته بعمر السيدات (جدول ٤-٢). يتبين أن الفروق بين الأجيال الأكبر والأجيال الأصغر تبدو – نسبياً – طفيفة، بما يوحى مرة أخرى – كما جاء فى صدر هذا القسم – أن تلك العوامل التى تعمل على المستوى المجتمعى لتحديد المعايير والقواعد والأعراف المتعلقة بحجم الأسرة المرغوب فى مصر لا تزال على ما هى عليه تقريبا خلال المجال الزمنى لهذه الدراسة، أى على مدى قرابة العقدين من الزمان...

والمشاهد أن حجم الأسرة المرغوب فى الأقاليم الجغرافية المختلفة [جدول رقم (٤-٣)] لم يطرأ عليه أيضا تغيير يذكر. لكن الملاحظ أن حجم الأسرة المرغوب فى المحافظات الحضرية وفى حضر بحرى وحضر قبلى (إلى حد ما) هو الأصغر بالمقارنة بريف

قبلى ومحافظات الحدود التى يعلو فيها متوسط حجم الأسرة المرغوب المتوسط العام على المستوى القومى بفروق واضحة.

جدول رقم (٤-٢)

متوسط عدد الأطفال المرغوب للسيدات

السابق لهن الزواج حسب العمر، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

العمر	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
١٥-١٩	٣,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٩
٢٠-	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
٢٥-	٢,٨	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٣٠-	٢,٧	٢,٩	٢,٨	٢,٩	٢,٨
٣٥-	٢,٩	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٠
٤٠-	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٢	٣,١
٤٥-٤٩	٣,٣	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٣
إجمالى	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٩	٢,٩

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

جدول رقم (٤-٣)

متوسط عدد الأطفال المرغوب حسب المناطق الجغرافية، مصر ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

المنطقة	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
المحافظات الحضرية	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
حضر بحرى	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٧
ريف بحرى	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٩	٢,٧
حضر قبلى	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٩
ريف قبلى	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٣
الحدود	-	-	٣,٤	٣,٥	٣,٣
إجمالى	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٩	٢,٩

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

وتحليل العلاقة بين حجم الأسرة المرغوب والحالة التعليمية للأم يعكس فروقاً واضحة بين المجموعتين: "لم يسبق لها الذهاب للمدرسة"، "لم تتم المرحلة الابتدائية" من جهة، وبين من "أتممن المرحلة الثانوية فأعلى" فكأن التعليم يبدو تأثيره على الاتجاهات نحو حجم الأسرة المرغوب عند مستوى الثانوية فأعلى من التعليم ... وذلك فى

جميع السنوات التى شملها المجال الزمنى للدراسة ويبلغ الفرق حوالى ٠,٦ طفل بين المجموعتين، [جدول رقم (٤-٤)].

جدول رقم (٤-٤)

متوسط عدد الأطفال المرغوب حسب الحالة التعليمية للسيدة، مصر ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

الحالة التعليمية	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	٣,١	٣,١	٣,١	٣,٣	٣,٢
لم تتم المرحلة الابتدائية	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,٠
أتمت الابتدائية/بعض الثانوى	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٨
اتمت المرحلة الثانوية فأعلى	٢,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦
إجمالى	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٩	٢,٩

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

وتعكس بيانات المسح الديموجرافى الصحى (٢٠٠٥) فروقاً ملحوظة بين حجم الأسرة المرغوب واتجاهات الزوجين نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة فيبلغ متوسط عدد الأطفال المرغوب ٢,٥٩ طفل فى حالة موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد إنجاب الطفل الأول) ويرتفع إلى ٢,٩٥ فى حالة عدم وجودها [شكل رقم (٤-٣)].

شكل رقم (٤-٢)
متوسط حجم الأسرة المرغوب حسب موافقة الزوجين على استخدام الوسائل بعد إنجاب الطفل الأول، مصر ٢٠٠٥

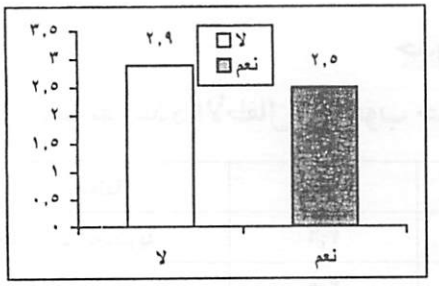

وأيضا ثمة فروق بين الحضر والريف حيث يبلغ المتوسط ٢,٨، ٣,١ طفل على التوالى.

شكل رقم (٤-٣)
متوسط حجم الأسرة المرغوب حسب محل الإقامة، مصر ٢٠٠٥

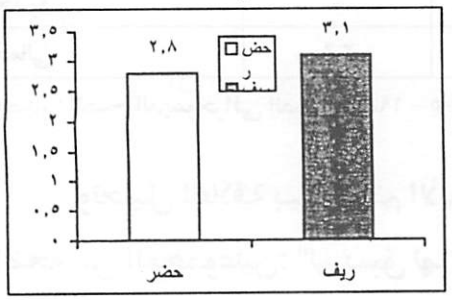

وبين المستويات التعليمية المختلفة للزوج فيبلغ متوسط العدد المرغوب من الأطفال بين من لم يسبق له الذهاب إلى المدرسة ٣,٢ طفل. وينخفض إلى ٣,٠ وإلى ٢,٨ طفل بين من اتم المرحلة الابتدائية، والمرحلة الثانوية فأعلى على التوالى.

شكل رقم (٤-٤)

متوسط حجم الأسرة المرغوب، حسب المستوى التعليمى، مصر ٢٠٠٥

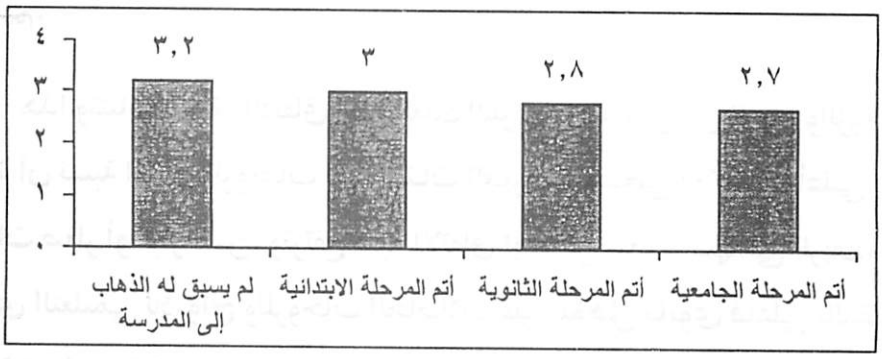

ومن العوامل الهامة فى تكوين الاتجاهات نحو حجم الأسرة المرغوب التوافق بين الزوجين على أهدافهما الإنجابية. والجدول رقم (٤-٥) يبين أن نسبة التوافق بين الزوجين على نفس عدد الأطفال المرغوب هى النسبة الأكثر شيوعاً وإن كانت تأخذ بعض الاتجاه التنازلى فى العشر سنوات الأخيرة ١٩٩٥ - ٢٠٠٥. وخلال نفس الفترة يعكس الجدول أن اتجاهات الزوج نحو "عدد مرغوب من الأطفال أكثر من الزوجة" يأخذ اتجاهاً تصاعدياً من حوالى ١٨٪ إلى حوالى ٢٤٪ والعكس بالنسبة للذين يرغبون أقل.

جدول رقم (٤-٥)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب تفضيلات الإنجاب للزوج، مصر ١٩٨٨ - ٢٠٠٥

التفضيلات	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
يرغب بنفس العدد	-	٦٩,٢	٧٤,٢	٧٣,٢	٧١,٢
يرغب بأكثر	-	١٩,٥	١٨,٢	٢٢,٣	٢٤,٣
يرغب بأقل	-	١١,٣	٧,٤	٤,٥	٤,٥
مجموع	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥

وبوجه عام، فقد أوضحت إحدى الدراسات [CDC, 2001] أن هناك درجة من الاختلاف بين اتجاهات الزوجين فيما يتعلق بحجم الأسرة المرغوب فيه، فيبدو الحجم المرغوب فيه أكبر بين الأزواج عنه بين الزوجات (٣,٦ مقابل ٢,٩ طفل على التوالى). وفى حين يعتقد أغلب الأزواج أن زوجاتهم يتفقون معهم فى عدد الأطفال المرغوب، فإن النسبة

المناظرة بين الزوجات تبدو أقل. والاستجابة للسؤال عن العدد المرغوب فيه لكل من الزوج والزوجة تعكس نسبة ارتفاع الأزواج الذين يرغبون فى إنجاب أطفال أكثر بالمقارنة بزوجاتهم.

هذا وتتباين نسبة "الاتفاق" فى العدد المرغوب فيه لكل من الزوج والزوجة، حيث يلاحظ أن نسبة اتفاق الزوجات فى الفئات العمرية الوسطى (٢٠-٣٩) أعلى بالمقارنة بالزوجات صغار أو كبار السن. وترتفع نسبة الاتفاق أيضا فى الحضر عنها فى الريف، وبارتفاع المستوى التعليمى للأزواج وللزوجات الحاصلات على مؤهل ثانوى فأعلى بالمقارنة بغير الحاصلات على مؤهل أو حاصلات على مؤهل أقل من المتوسط، وللأزواج الذين يعملون لدى الغير عن العاملين لحسابهم أو لدى الأسرة. بينما يلاحظ انخفاض نسبة الاتفاق للزوجات اللائى لا يعملن بالمقارنة بالزوجات اللائى يعملن.

وفيما يتعلق بـ "الاختلاف" بين الزوجين بخصوص العدد المرغوب فيه، فمن الملاحظ ارتفاع نسبة الأزواج الذين يرغبون فى إنجاب أطفال أكثر بالمقارنة بزوجاتهم، عن الأزواج الذين يرغبون فى إنجاب أطفال أقل من زوجاتهم، وحسب جميع الخصائص المختلفة للأزواج والزوجات. وترتفع نسبة الأزواج الذين يرغبون فى إنجاب أطفال أكثر من الزوجات تدريجيا بارتفاع السن للزوج والزوجة، والأزواج المقيمين فى الريف عن الحضر، كما ترتفع هذه النسبة بانخفاض المستوى التعليمى للزوج والزوجة، وللأزواج الذين يعملون لدى الأسرة، أو لحسابهم بالمقارنة بالأزواج الذين يعملون لدى الغير، وللزوجات العاملات لحسابهن أو للأسرة عن العاملات لدى الغير أو اللائى لا يعملن.

٢/٤ : الرغبة فى مزيد من الأطفال

تعتبر دراسات الرغبات الإنجابية فى مجتمع ما - كما سبق الإشارة - ذات أهمية خاصة للتنبؤ بمستويات الخصوبة المستقبلية ... وللحصول على المعلومات المتعلقة بتفضيلات الإنجاب تم - فى المسح الديموجرافى الصحى - سؤال السيدات القادرات على الإنجاب والمتزوجات حاليا : "يا ترى تحبى تخلفى طفل (ثانى) ولا تفضلى ما تجبيش أى أطفال (ثانيين)"؟ أما بالنسبة للسيدات الحوامل فيبدأ السؤال بالعبارة : "يا ترى بعد الطفل اللى انتى مستنياه ... "

ومن استقراء الجدول رقم (٤-٦) يتبين أن نسبة المجموعة التى "تريد طفل حالاً" تتذبذب بين حوالى ١٢,٤، ١٣,٦٪ خلال المجال الزمنى للدراسة، ويرتفع حدى المدى بين المجموعة التى "تريد طفل بعد فترة" (سنتين) إلى حوالى ١٣-١٧٪، بينما المجموعة التى تريد طفل آخر ولم تحدد الوقت قد بلغت ٧,٨٪ فى عام ١٩٨٨، ثم طرأ عليها انخفاضاً حاداً فى السنوات ١٩٩٢ - ٢٠٠٥ لتتراوح بين ٠,٧، ١,٢٪. أما المجموعة التى "لا ترغب فى مزيد من الأطفال، وتمثل حوالى ثلثى مجموعة الدراسة فأخذت اتجاهاً متذبذباً خلال المجال الزمنى للدراسة بين الارتفاع والانخفاض فى المدى ٦٤,٣ - ٦٨,٣٪.

جدول رقم (٤-٦)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥

الرغبة	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
تريد طفل حالا	١٢,٤	١٢,٤	١٣,٦	١٢,٩	١٣,٥
تريد طفل بعد فترة (سنتين)	١٢,٧	١٦,٣	١٥,٢	١٤,٢	١٦,٧
تريد طفل ولم تحدد الوقت	٧,٨	٠,٧	١,٢	١,٢	٠,٧
لم تقرر بعد	٢,٨	٢,٣	٢,٧	٤,٤	٢,٦
لا ترغب فى المزيد	٦٤,٣	٦٨,٢	٦٧,٣	٦٧,٣	٦٦,٥
إجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥

وتبدو التباينات واضحة بين المجموعة التى "لا ترغب فى مزيد من الأطفال" حسب الخصائص الخلفية. فمؤشر "عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال" - خلال ٢٠٠٥ - يأخذ اتجاهاً تصاعدياً مع تقدم عمر الأم، فيرتفع من ٢٧,٠٪ بين السيدات (٢٠-٢٤)، إلى حوالى ٨٠,١٪ بين الشريحة (٣٠-٣٤) ثم إلى ٨٩,٤، ٩٣,٧، ٩٥,٥٪ بين المجموعات العمرية (٣٥-٣٩)، (٤٠-٤٤)، (٤٥-٤٩) على التوالى[جدول (٤-٧)] والملاحظ هنا أن هناك حوالى خمس السيدات فى الفئة العمرية (٣٠-٣٤) لا يزلن يرغبن فى طفل آخر. وأن هناك نسبة تتراوح بين ٤,٥٪، ١١,٦٪ فى الفئات العمرية الأعلى لا تزال ترغب فى المزيد من الأطفال وتكون - حينئذ - معرضة "للحمل ذو الخطورة العالية" High risk pregnancy الذى يرتبط دائماً بالمعدلات المرتفعة لوفيات الرضع والأطفال دون الخامسة ووفيات الأمومة.

والتباينات فى مؤشر "عدم الرغبة فى إنجاب المزيد من الأطفال" تأخذ أيضا نفس النمط – الاتجاه التصاعدى – مع تقدم عمر الزوج حيث يرتفع من ٢٥,٦٪ حال كون الزوج فى الفئة العمرية (٢٠-٢٤) إلى حوالى ٩٢٪ بين الأزواج (٤٥+) كما يتضح من ذات الجدول.

جدول رقم (٤-٧)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا

حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال وعمر الزوجة/الزوج، مصر، ٢٠٠٥

فئات العمر	الزوجة			الزوج		
	ترغب خلال عامين	ترغب بعد عامين	لا ترغب فى المزيد	ترغب خلال عامين	ترغب بعد عامين	لا ترغب فى المزيد
١٥-١٩	٣٤,٨	٦٠,٠	٥,٢	٣٠,٩	٥٦,٦	١٢,٥
٢٠-٢٤	٢٤,٩	٤٨,١	٢٧,٠	٢٤,٩	٤٩,٥	٢٥,٦
٢٥-٢٩	١٨,٧	٢٤,٦	٥٦,٧	٢١,٧	٣٠,٨	٤٧,٥
٣٠-٣٤	١١,٥	٨,٤	٨٠,١	١٢,٨	١٣,٥	٧٣,٧
٣٥-٣٩	٨,٦	٢,١	٨٩,٤	٩,٦	٤,٢	٨٦,٢
٤٠-٤٤	٥,٩	٠,٣	٩٣,٧	٦,٥	١,٦	٩١,٩
٤٥-٤٩	٤,٣	٠,٢	٩٥,٥	٦,٩	١,٠	٩٢,١

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

وثمة فروق أيضا فى مؤشر "عدم الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال" حسب "عدد المواليد أحياء". حيث يرتفع المؤشر من ١٤,٨٪ بين السيدات اللائى أنجبن مولود حى واحد إلى ٦٧,٧٪ بين اللائى أنجبن مولودين أحياء وإلى ٩٠,١٪ بين من أنجبن ثلاثة مواليد أحياء وإلى ٩٦,٥٪ بين المجموعة التى أنجبت ٤+.

جدول رقم (٤-٨)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال وعدد المواليد أحياء، وعدد المواليد الأحياء، مصر، ٢٠٠٥

عدد	ترغب خلال عامين	ترغب بعد عامين	لا ترغب فى المزيد
المواليد أحياء			
صفر	٦٤,٠	٣٤,٨	١,٢
١	٢٩,٨	٥٥,٤	١٤,٨
٢	١٠,٨	٢١,٥	٦٧,٧
٣	٤,١	٥,٨	٩٠,١
٤+	٢,٠	١,٥	٩٦,٥
المواليد الأحياء			
صفر	٦٤,٢	٣٤,٤	١,٤
١	٢٩,٦	٥٤,٧	١٥,٧
٢	١٠,٢	٢٠,٦	٦٩,٢
٣	٣,٥	٥,٠	٩١,٥
٤+	١,٤	٠,٩	٩٧,٧

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

وهذا الاتجاه التصاعدى لعدم الرغبة فى مزيد من أطفال مع تزايد عدد المواليد أحياء ينطبق أيضا على مؤشر "عدم الرغبة ..." وعدد المواليد الأحياء (الباقين على قيد الحياة). فيرتفع من ١٥,٧٪ بين المجموعة التى لديها طفل واحد على قيد الحياة إلى ٦٩,٢٪ بين من لديهن طفلين وإلى ٩١,٥٪ بين من لديهن ٣ أطفال وإلى ٩٧,٧٪ بين من لديهن ٤ أطفال فأكثر على قيد الحياة [جدول رقم (٤-٨)].

ويلاحظ عند هذه النقطة أن الاكتفاء بطفلين (على قيد الحياة) قد يبدو بعيد المنال مع وجود مركب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة التى تعمل على المستوى المجتمعى فى تحديد المعايير والأعراف المتعلقة بالأهداف الإنجابية للأسرة المصرية...

ومن العوامل المرتبطة أيضا بـ "عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال" طول فترة الحياة الزوجية، حيث يأخذ المؤشر اتجاهاً تصاعدياً مع تزايد طول الفترة، فيرتفع من ١٦,٥٪ للفترة (٠-٤) إلى ٩٧,٦٪ للفترة (٣٠+) كما يتبين من جدول (٤-٩).

جدول رقم (٤-٩)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا

حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال وطول مدة الحياة الزواجية، مصر، ٢٠٠٥

مدة الحياة الزواجية	ترغب خلال عامين	ترغب بعد عامين	لا ترغب فى المزيد
٤-٠	٣٠,٠	٥٣,٦	١٦,٥
٩-٥	١٧,٥	١٨,٣	٦٤,٢
١٤-١٠	٩,٨	٤,٤	٨٥,٨
١٩-١٥	٦,٧	١,١	٩٢,١
٢٤-٢٠	٣,٩	٠,٣	٩٥,٨
٢٩-٢٥	٣,٠	٠,٢	٩٦,٧
٣٠+	٢,٤	٠,٠	٩٧,٦

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

وحالة الاستخدام (الحالى) لوسائل تنظيم الأسرة تبدو هى الأخرى مرتبطة - منطقيا - مع عدم الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال، حيث يبلغ المؤشر بين المستخدمات للوسائل الحديثة حوالى ٨٠٪ وينخفض إلى حوالى ٥٢٪ للمستخدمات للوسائل التقليدية ويبلغ أدنى مستويات بين غير المستخدمات؛ حوالى ٢٢٪ [شكل (٤-٥)]

والتوافق بين الزوجين على استخدام وسائل تنظيم الأسرة (عادة بعد إنجاب الطفل الأول) يبدو أيضا مرتبطا بمؤشر عدم الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال فيبلغ حوالى ٦٩٪ حين توافق الزوجات على ذلك مقابل ٦٤٪ حين لا يوجد اتفاق [شكل (٤-٦)].

وثمة ارتباط أيضا بين المؤشر تحت الدراسة وطبيعة محل الإقامة حيث يبدو مؤشر عدم الرغبة فى إنجاب المزيد من الأطفال فى الحضر حوالى ٧٠٪ بالمقارنة بـ ٦٧٪ فى الريف كما يتبين من الشكل (٤-٧).

شكل رقم (٤-٥)
التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا
حسب الرغبة فى مزيد من الأطفال والاستخدام الحالى
لوسائل تنظيم الأسرة،
مصر، ٢٠٠٥

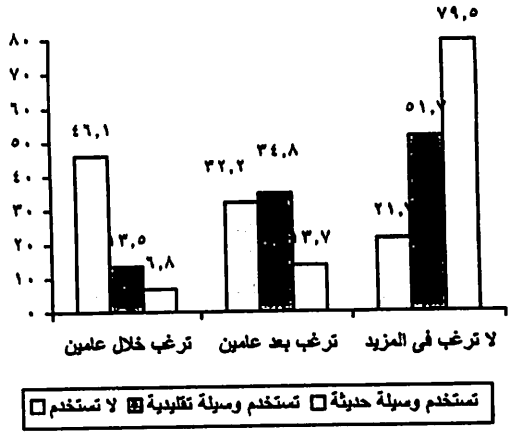

شكل رقم (٤-٦)
التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا
حسب الرغبة فى مزيد من الأطفال وموافقة
الزوجين على استخدام الوسائل
(بعد الطفل الأول)، مصر، ٢٠٠٥

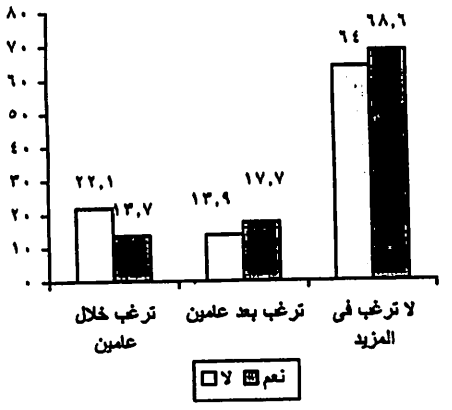

شكل رقم (٤-٧)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا

حسب الرغبة فى مزيد من الأطفال وطبيعة محل الإقامة، مصر، ٢٠٠٥

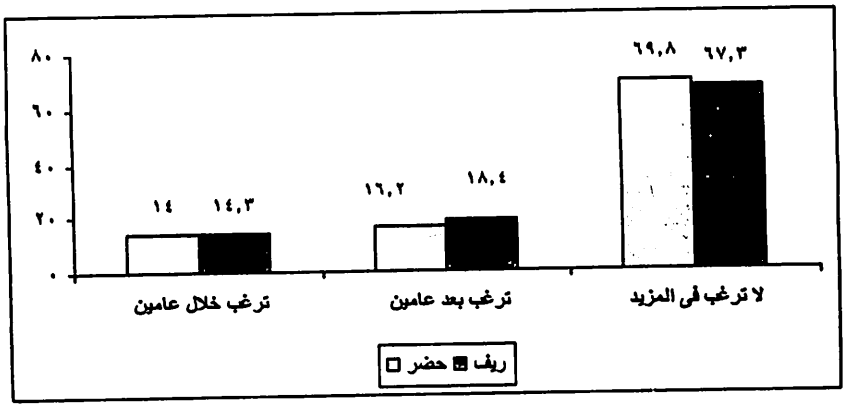

والفروق الجغرافية لمنطقة الإقامة تبدو هى الأخرى لها علاقة بالرغبة/عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال. فمؤشر عدم الرغبة فى طفل آخر يبلغ ذروته فى المحافظات الحضرية (حوالى ٧٢٪) وأدنى مستوياته فى ريف محافظات الوجه القبلى والمحافظات الحدودية (حوالى ٦٣٪) مروراً بالوجه البحرى، وحضر قبلى ... كما يتضح من الجدول (٤-١٠).

جدول رقم (٤-١٠)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا

حسب الرغبة فى مزيد من الأطفال ومنطقة الإقامة، مصر، ٢٠٠٥

المنطقة	ترغب خلال عامين	ترغب بعد عامين	لا ترغب فى المزيد
المحافظات الحضرية	١٣,١	١٥,٠	٧١,٩
حضر وجه بحرى	١٤,٥	١٦,٠	٦٩,٥
ريف وجه بحرى	١٢,٦	١٦,٨	٧٠,٦
حضر وجه قبلى	١٤,٥	١٧,٨	٦٧,٧
ريف وجه قبلى	١٦,٤	٢٠,٢	٦٣,٤
محافظات الحدود	١٨,٧	١٨,٨	٦٢,٥

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

جدول رقم (٤-١١)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة

فى مزيد من الأطفال والمستوى التعليمى لكل من الزوجة والزوج، مصر، ٢٠٠٥

المستوى التعليمى	ترغب خلال عامين	ترغب بعد عامين	لا ترغب فى المزيد
الزوجة			
لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	١٢,٢	١١,٨	٧٦,٠
أتمت المرحلة الابتدائية	١١,١	١٠,٩	٧٨,٠
أتمت المرحلة الثانوية	١٦,٣	٢٢,٦	٦١,١
أتمت المرحلة الجامعية فأعلى	١٦,٨	٢٥,٢	٥٨,٠
الزوج			
لم يسبق له الذهاب للمدرسة	١٠,٦٠	١٠,٠	٧٩,٣
أتم المرحلة الابتدائية	١١,٨	١٢,٣	٧٥,٩
أتم المرحلة الثانوية	١٦,٤	٢٣,١	٦٠,٥
أتم المرحلة الجامعية فأعلى	١٥,٧	١٨,٦	٦٥,٧

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

والارتباط بين مؤشر "عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال" و "المستويات التعليمية لكل من الزوجة والزوج" يبدو على غير المتوقع، حيث تعكس البيانات أن المؤشر يبدو فى أدنى مستوياته بين الزوجات اللائى "أتممن المرحلة الجامعية فما فوق" (٥٨٪) مقابل ٦١٪، ٧٨٪ لمن أتمت المرحلة الثانوية، ومن "أتمت المرحلة الابتدائية" على التوالى. وبلغ المؤشر بين "لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة" ٧٦٪. ونفس النمط لوحظ بالنسبة للأزواج حسب المستويات التعليمية ذاتها. مما يستدعى تناول العلاقة بين مؤشر "عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال" و"المستوى التعليمى حسب "عدد الأطفال الأحياء".

ويلاحظ من جدول (٤-١٢) أثر الحالة التعليمية لكل من الزوجة والزوج على الرغبة فى إنهاء الإنجاب. فعند وجود طفلين على قيد الحياة أو أكثر، يبدو أثر التعليم على الرغبة فى عدم إنجاب مزيد من الأطفال. فعندما يكون لدى الأسرة طفلان مثلا يأخذ المؤشر اتجاها تصاعديا مع ارتفاع المستوى التعليمى حيث يبلغ ٦٥,١٪ بين لم يسبق لها الذهاب للمدرسة (بالنسبة للزوجة) ويرتفع إلى ٧٠,٤٪ بين من سبق لهن الذهاب للمدرسة. والقيم المناظرة بين من لديها ٣ أطفال هى ٨٨,١، ٩٢,٨٪ وبين من لديها ٤ أطفال فأكثر ٩٧,٣ و ٩٨,١٪.

ونفس النمط يلاحظ بين الأزواج كما يتضح من ذات الجدول.

جدول رقم (٤-١٢)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات اللائى لا يرغبن فى مزيد من الأطفال وعدد الأطفال الأحياء والحالة التعليمة لكل من الزوجة والزوج، مصر، ٢٠٠٥

المستوى التعليمى	الأطفال الأحياء					الجملة
	صفر	١	٢	٣	٤+	
الزوج						
لم يسبق له الذهاب للمدرسة	٣,٤	١٧,٧	٦٩,٥	٨٩,٩	٩٧,٩	٧٩,٣
سبق له الذهاب للمدرسة	١,٩	١٥,٤	٦٩,٢	٩١,٩	٩٧,٥	٦٧,٤
الزوجة						
لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	١,٧	١٥,٠	٦٥,١	٨٨,١	٩٧,٣	٧٦,٠
سبق لها الذهاب للمدرسة	١,١	١٥,٩	٧٠,٤	٩٢,٨	٩٨,١	٦٥,٧

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

وقد عكست النتائج من ناحية أخرى أن ثمة ارتباط بين مؤشر "عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال" وبين عمل المرأة حيث بلغ المؤشر فى حالة "الزوجة تعمل" ٧٧,١٪ مقابل ٦٦٪ فى حالة "الزوجة لا تعمل" كما يتضح من الجدول (٤-١٣).

جدول رقم (٤-١٣)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا حسب الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال والحالة العملية، مصر، ٢٠٠٥

الحالة العملية	ترغب خلال عامين	ترغب بعد عامين	لا ترغب فى المزيد
الزوجة لا تعمل	١٤,٧	١٩,٣	٦٦,٠
الزوجة تعمل	١٢,٢	١٠,٧	٧٧,١

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

ومن العوامل المرتبطة بالرغبة فى مزيد من الأطفال وجود ثمة اتفاق بين الزوجين فى هذا الخصوص ... و فى دراسة (CDC, 2001) استهدفت التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف فى آراء ورغبات "الزوجين" من حيث إنجاب المزيد من الأطفال، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة فى الاختلاف بين "الزوجين" بخصوص الإنجاب ومعنوية تأثيرها، تبين أن نسبة الزوجات اللائى لا يرغبن فى طفل آخر أعلى من نسبة الأزواج (٦٩,٧ مقابل ٦٧,١٪)، وأن نسبة الأزواج الذين لا يرغبون فى إنجاب طفل آخر تتزايد مع تقدم عمر الزوج، وأيضا بالنسبة للزوجات. وأوضحت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأطفال فى الأسرة والرغبة فى إنجاب طفل آخر. وأن نسبة كل من الأزواج والزوجات الذين لا يرغبون فى طفل آخر تتقارب فى الريف بينما ترتفع فى الحضر للزوجات عن الأزواج (٧٤,٥ مقابل ٦٨,٨٪). وعكست الدراسة نمطاً غير متوقع حيث تنخفض نسبة الأزواج الذين لا يرغبون فى طفل آخر كلما ارتفع المستوى التعليمى للزوج، وكذلك بالنسبة لتعليم الزوجة يبدو النمط أيضا غير متوقع ... وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى تأخير زواج المتعلمين (ذكور وإناث) وليس إلى الرغبة فى إنجاب عدد أكبر من المواليد عن غير المتعلمين ... حيث أوضحت نفس الدراسة أن عدد الأطفال المرغوب لكل من الأزواج والزوجات الحاصلات على الثانوية فأعلى اقل من الأميين بأكثر من نصف طفل.

وتشير الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى لعمل الزوج خارج نطاق الأسرة على الرغبة فى عدم الإنجاب بالنسبة لهم ولزوجاتهم، وأرجعت ذلك إلى أن الزوج الذى يعمل لحسابه أو لحساب أسرته، يرغب فى الغالب فى إنجاب عدد أكبر من الأطفال إما لمساعدته فى عمله، وإما لاحتمال توفر رعاية أكثر من فرد للطفل داخل الأسرة الممتدة.

وبينت الدراسة أيضا أن عمل الزوجة له تأثير إيجابى فى الرغبة فى عدم الإنجاب بالنسبة للأزواج والزوجات.

وأظهرت الدراسة أن نسبة الأزواج الذين لديهم تركيب نوعى مختلط للأطفال الباقين على قيد الحياة تمثل النسبة الأكبر فى عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال ... وتعكس نتائج الدراسة أنه إذا كان هناك طفلاً واحداً فى الأسرة فإن نوعه لا يؤثر على الرغبة فى إنجاب طفل آخر سواء للأزواج أو للزوجات. أما إذا كان فى الأسرة طفلين (ولد وبنت) فإن نسبة الأزواج والزوجات الذين لا يرغبون فى إنجاب طفل آخر تصل على ٥٧,٨، ٧٨,٩٪ على التوالى. وتصل إلى ٥١,٥٪، ٦٠,٥٪ على التوالى إذا كان الاثنين ذكور، وإلى ٣٠,٥٪، ٧٧,٥٪ على التوالى فى حالة وجود طفلتين.

أما إذا كان فى الأسرة ثلاثة أطفال منهم اثنان ذكور، فإن ٨٦,٤٪ من الأزواج لا يرغبون طفل آخر، بينما ٧٧,٤٪ من الزوجات لا يرغبن فى إنجاب طفل آخر. وبوجه عام إذا كان فى الأسرة على الأقل ولد واحد فيكون لدى الزوج أو الزوجة رغبة أكبر فى تحديد حجم الأسرة عن غيرها التى لا تضم ذكوراً.

وفيما يتعلق بالاتفاق والاختلاف بخصوص رغبة "الزوجين" فى إنجاب طفل آخر حسب خصائص الأزواج والزوجات فقد أظهرت الدراسة الاتفاق (سواء كان بالرغبة أو بدونها) بين "الزوجين" الذى تم بين الأغلبية العظمى من الأزواج (٦٢,٨٪) بينما نسبة عدم الاتفاق تصل إلى ٣٧,٢٪.

وعكست الدراسة أن رغبة "الزوجين معاً" فى الإنجاب تنخفض مع تقدم عمر الزوج، وعلى العكس بالنسبة لرغبة "الزوجين معاً" فى عدم الإنجاب تتزايد مع تقدم عمر الزوج وكذلك بالنسبة لعمر الزوجة، فإن رغبة "الزوجين معاً" فى الإنجاب تنخفض مع تقدم عمر الزوجة، وتتزايد بالنسبة لرغبة "الزوجين" فى عدم الإنجاب مع تقدم عمر الزوجة. وأوضحت الدراسة العلاقة العكسية بين عدد الأطفال فى الأسرة ورغبة "الزوجين" فى إنجاب طفل آخر، فكلما زاد عدد الأطفال فى الأسرة كلما قلت نسبة اتفاق رغبة "الزوجين" فى الإنجاب، وزادت نسبة اتفاق "الزوجين" فى عدم الإنجاب. وهذا الاتجاه متشابه حسب عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة للزوج والزوجة. وبينما تبين الدراسة تساوى "الزوجين" فى نسبة الاتفاق على الرغبة فى الإنجاب فى كل من الحضر والريف

تعكس أن نسبة اتفاق عدم رغبة "الزوجين" فى الإنجاب تكون أعلى فى الحضر عنها فى الريف.

ومرة أخرى تعكس الدراسة نمطاً غير متوقع حيث ترتفع رغبة "الزوجين" فى الإنجاب مع ارتفاع المستوى التعليمى للزوج وأيضا كلما ارتفع تعليم الزوجة كلما زادت نسبة اتفاق رغبة "الزوجين" فى الإنجاب، ونوهت إلى أن هذا لا يعنى أن متوسط عدد الأطفال المرغوب أعلى للمتعلمات بل يعنى أنهن لم يحصلن بعد على عدد الأطفال المرغوب لتأخير زواجهن بسبب التعليم...

وتعكس الدراسة تأثير الحالة العملية للزوج على نسبة اتفاق رغبة "الزوجين" فى الإنجاب، وأيضا الحالة العملية للزوجة.

ولدراسة العوامل المؤثرة فى الاختلاف بين "الزوجين" بخصوص الإنجاب تم تمهيد معادلة انحدار حيث تكون الرغبة فى إنجاب طفل آخر كمتغير تابع، وكل من سن الزوج والزوجة ومحل الإقامة والحالة التعليمية والحالة العملية وعدد المواليد الباقيين على قيد الحياة لكل من الزوج والزوجة كمتغيرات مستقلة. وذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى وانتهت إلى :

- سن الزوجة الحالى من العوامل المؤثرة فى مدى الاتفاق والاختلاف بين "الزوجين"، وبينهما علاقة طردية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٩٪.
- سن الزوج الحالى من العوامل المؤثرة فى مدى الاتفاق والاختلاف بين "الزوجين: وبينهما علاقة طردية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٩٪.
- محل الإقامة الحالى سواء للزوج أو الزوجة له تأثير معنوى على الاتفاق بين "الزوجين" والعلاقة بينهما طردية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٩٪. بمعنى أن الإقامة فى الحضر تزيد من اتفاق "الزوجين" على عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال، وأرجعت ذلك إلى زيادة الوعى الثقافى والاجتماعى "للزوجين" المقيمين فى الحضر، ويكون احتمال اتفاقهم على عدم إنجاب المزيد أقوى.
- أن تعليم الزوج له تأثير معنوى عند درجة ثقة ٩٥٪ على الاتفاق بين "الزوجين" على عدم الرغبة فى إنجاب المزيد من الأطفال. وحصول الزوج على شهادة

دراسية ثانوى فأكثر يقلل من الاتفاق بين "الزوجين" عن الزوج الذى لم يحصل على شهادة دراسية أو شهادة دراسية أقل من الثانوى؛ وهذا على غير المتوقع.

- عمل الزوج له تأثير معنوى بدرجة ثقة ٩٥٪ على الاتفاق بين "الزوجين" على عدم الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال أى كلما كان الزوج يعمل لدى الغير كلما قل الاتفاق مع الزوجة؛ وهذا على غير المتوقع.
- عدد المواليد الباقين على قيد الحياة : للزوج والزوجة له تأثير معنوى على الاتفاق بين "الزوجين" على عدم الرغبة فى إنجاب المزيد من الأطفال، والعلاقة بينهما علاقة طردية معنوية بدرجة ثقة ٩٩٪. بمعنى أنه كلما زاد عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة كلما زاد الاتفاق بين "الزوجين" على عدم الرغبة فى إنجاب المزيد من الأطفال.
- الحالة العملية للزوجة ليس لها تأثير معنوى على الاتفاق بين الزوجين على عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال.
- الحالى التعليمية للزوجة ليس لها تأثير معنوى على الاتفاق بين "الزوجين" على عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال.

٣/٤ : الإنجاب المخطط وغير المخطط

يعّرف المؤشر – كما سبق الإشارة – بأنه عدد أو نسبة المواليد الذين ولدوا خلال فترة زمنية معينة سابقة، وكان الزوجان لا يريدونهم. ويصنف الأطفال إلى "مرغوبين" "Wanted" عندما تقرر السيدة أنها كانت تريد أطفال آخرين عند الحمل فى المولود المعنى، والأطفال "غير المرغوبين" عندما تقرر السيدة أنها لم تكن ترغب فى مولود آخر عند حدوث الحمل فى ذلك الطفل. وينظر إلى هذا المؤشر على أنه بديل آخر لحجم الأسرة المرغوب – يقيس الطلب على الإنجاب.

وفى المسح الديموجرافى الصحى سئلت السيدات عن المولود الأخير، والمولود قبل الأخير، والمولود الثانى قبل الأخير، خلال الخمس سنوات السابقة على تاريخ المسح سؤالاً نصه "فى الوقت اللى بقيتى فيه حامل فى (إسم المولود) كنتى عايزة تبقى حامل فى الوقت ده، ولا كنتى عايزة تستنى شوية، ولا ماكنتيش عاوزه أطفال (تانى) خالص؟"

ولمن أجبن "أستنى شوية" سئلن : "ياترى كنتى تحبى تستنى شوية أكثر أد إيه؟" ... وسئلت الحوامل وقت المسح "فى وقت ما بقيتى حامل، ياترى كنتى عاوزة تبقى حامل فى الوقت ده، ولا كنتى تحبى تستنى شوية، ولا ماكنتش عاوزة تبقى حامل خالص؟".

جدول رقم (٤-١٤)

التوزيع النسبى للمواليد أحياء خلال الخمس سنوات السابقة على المسح حسب الرغبة فى الحمل وقتها (متضنا الحمل الحالى) مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥

الرغبة	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
مرغوب فى ذلك الوقت	٦٥,٠	٦٩,٣	٨١,٥	٨١,٠
مرغوب فيه بعد فترة	٩,٠	١٠,٥	٥,٠	٧,٣
غير مرغوب فيه	٢٥,٩	٢٠,٢	١٣,٥	١١,٧
مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٩٢ - ٢٠٠٥

وتعكس البيانات - فيما يتعلق بتلك الرغبة فى الحمل وقتها أن النسبة الأعلى بين المواليد خلال الخمس سنوات السابقة على المسح كانت مرغوبة فى ذلك الوقت، وأن هذه النسبة أخذت اتجاها تصاعدياً خلال المجال الزمنى للدراسة (من ٦٥,٠٪ فى مسح ١٩٩٢ إلى ٨١,٥٪ فى مسح ٢٠٠٠) وتبقى ثابتة تقريبا فى مسح ٢٠٠٥ حيث تبلغ ٨١,٠٪ (جدول ٤-١٤).

كما يعكس ذات الجدول أن نسبة المواليد "مرغوب فيه بعد فترة" تمثل ٩٪ خلال الخمس سنوات السابقة على مسح ١٩٩٢، وتأخذ اتجاهاً متذبذباً بين ٥,٠٪، ١٠,٥٪ خلال الخمس سنوات السابقة على كل من السنوات ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ ويعنى هذا المؤشر أن هناك بعض الفشل فى توقيت الحمل وقتها ... (حدوث حمل غير مقصود).

أما "الفشل فى ضبط الإنجاب" فتعكسه النسب المبينة فى حالة "غير مرغوب فيه" فى الجدول (٤-١٤) وتقدّر بحوالى ٢٥,٩٪ من المواليد أحياء فى الخمس سنوات السابقة على عام ١٩٩٢، إلا أن النسبة تأخذ اتجاهاً تنازلياً بعدها لتصل إلى ١١,٧٪ فى عام ٢٠٠٥ مما يعنى أن قدرة السيدات على ضبط الإنجاب قد زادت بشكل ملحوظ خلال الإسناد الزمنى للمؤشر المشاهد فى مسح ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥.

وبوجه عام يمكن القول أن حالة الفشل فى توقيت الحمل، وضبط الإنجاب بين المواليد أحياء خلال الخمس سنوات السابقة على مسح ٢٠٠٥ (السنوات ٢٠٠٠- ٢٠٠٥) تبلغ ٧,٣٪، ١١,٧٪ على التوالى بمجموع يصل إلى حوالى ١٩٪ من مواليد تلك الفترة، الأمر الذى إن أمكن تجنبه سوف يؤدى إلى خفض معدل الإنجاب الكلى بشكل ملحوظ فى مصر يقدّر بحوالى ٠,٨ طفل فى المتوسط (جدول ٤-١٥).

جدول رقم (٤-١٥)

معدل الإنجاب الكلى المرغوب (Wanted)،

ومعدل الإنجاب الكلى (المشاهد) مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥

المعدل	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
معدل الإنجاب الكلى المرغوب	٣,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٢,٣
معدل الإنجاب الكلى (المشاهد)	٤,٤	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,١

المصدر: المسح الديموجرافى الصحى، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥

ودرجة الفشل فى توقيت أو تجنب الحمل (الحالى وقت المسح) تتباين حسب الخصائص الخلفية للمبحوثة ... حيث توحى البيانات أن هناك علاقة طردية بين عمر السيدة وعدم القدرة على ضبط توقيت أو تجنب ذاك الحمل، فبينما تبلغ النسبة لحالة "مرغوب فيه بعد فترة" و "غير مرغوب فيه" حوالى ٥,٧٪ بين السيدات فى الفئة العمرية ١٥-١٩ ترتفع لتصل إلى حوالى ٥٨,٦٪ بين السيدات فى الفئة العمرية (٤٠-٤٤).

وأيضا تتباين درجة الفشل حسب عمر الزوج حيث يلاحظ نفس النمط، وتبلغ النسب المناظرة ٦,١٪، ٤٧,٣٪ على التوالى، وتتباين حسب المواليد أحياء فتبلغ حوالى ١٩,٣٪ بين من أنجبن مولود حى واحد وتصل إلى ٥٢,٠٪ بين من أنجبن ٤ مواليد أحياء فأكثر [شكل رقم (٤-٨)].

شكل رقم (٤-٨)

نسبة السيدات المتزوجات حسب الفئات العمرية الخمسية لكل من الزوجة والزوج اللائى فشلن فى ضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى(الحمل وقت المسح ٢٠٠٥)

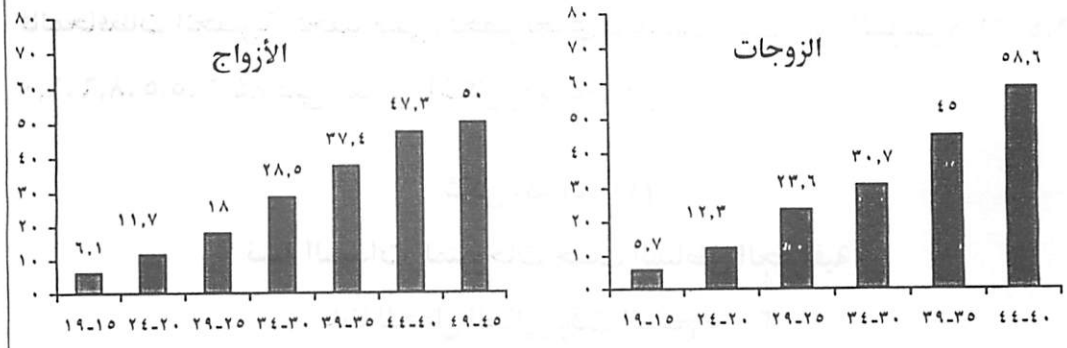

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

ويلاحظ نفس النمط حسب المواليد الأحياء (الباقين على قيد الحياة) فيبلغ المؤشر ٢٠,٤٪ بين من لديهن طفل واحد ويرتفع إلى ٥٤,٩٪ بين من لديهن ٤ مواليد باقين على قيد الحياة فأكثر[شكل رقم (٤-٩)].

شكل رقم (٤-٩)

نسبة السيدات المتزوجات حسب المواليد الأحياء اللاتى فشلن فى ضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى، وقت المسح ٢٠٠٥

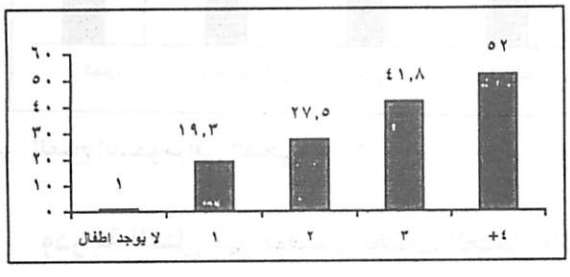

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

وبينما تبدو عدم القدرة على توقيت الحمل فى الحضر أعلى منها فى الريف (١٢,٨ مقابل ٩,٢٪)، تبدو عدم القدرة على تجنب ذاك الحمل فى الريف أعلى منها فى الحضر (١٠,٥ مقابل ٧,٨٪)[شكل رقم (٤-١٠)].

شكل رقم (٤-١٠)

نسبة السيدات المتزوجات حسب محل الإقامة اللاتى فشلن فى ضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى وقت المسح ٢٠٠٥

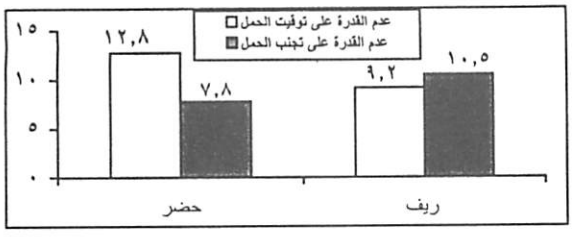

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

والفشل فى توقيت الحمل (الحالى) يبلغ ذروته فى المحافظات الحضرية (١٨,٤٪) ويرتفع المؤشر فى ريف بحرى

بالمقارنة بحضر بحرى (٩,٦ مقابل ٨,٦٪) والعكس فى الوجه القبلى (٨,٦ مقابل ١٠,٢٪ للريف والحضر على التوالى) ويبلغ أدنى مستوياته فى محافظات الحدود (٤,٢٪).

أما الفشل فى تجنب هذا الحمل فيبلغ ذروته فى ريف قبلى ثم ريف بحرى، فالمحافظات الحضرية، فحضر قبلى، فحضر بحرى فالحدود حيث يبلغ المؤشر ١١,٨، ٩,٤، ٩,٠، ٨,٦، ٥,٥، ٤,٢٪ على التوالى [شكل رقم (٤-١١)].

شكل رقم (٤-١١)

نسبة السيدات المتزوجات حسب المناطق الجغرافية

طبقا للحمل الحالى وقت المسح ٢٠٠٥

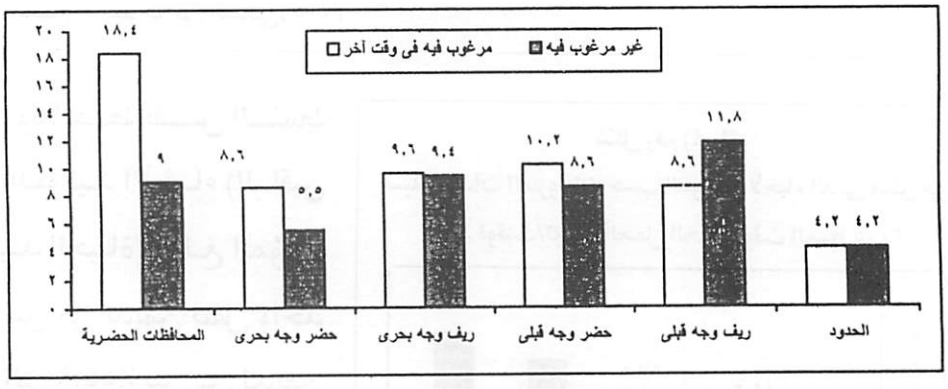

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

ودرجة الفشل فى توقيت/تجنب الحمل (الحالى) تبدو الأعلى بين المجموعة التى لم يسبق لها الذهاب للمدرسة (٢٦٪) وتنخفض إلى ٢٣٪ بين من أتمت المرحلة الابتدائية وإلى ١٦,٦٪ بين من أتممن المرحلة الثانوية، ثم ترتفع – على غير المتوقع بين من أتمت المرحلة الجامعية [شكل رقم (٤-١٢)].

وعلى غير المتوقع تأتى درجة الفشل فى توقيت/تجنب الحمل (الحالى) بين من يعملن أعلى منها بين من لا يعملن (٢٣,٢ مقابل ١٩,٦٪) [شكل رقم (٤-١٣)].

شكل رقم (٤-١٢)

نسبة السيدات المتزوجات حسب المستوى التعليمى للزوجة طبقا ضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى وقت المسح ٢٠٠٥

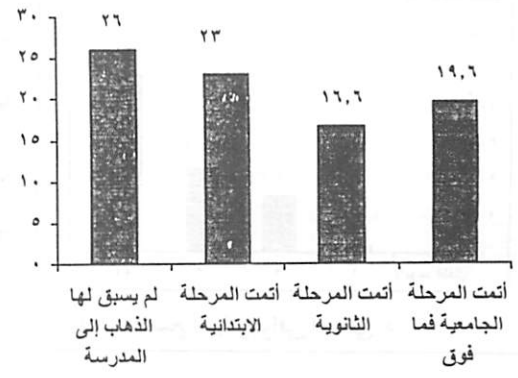

شكل رقم (٤-١٣)

نسبة السيدات المتزوجات حسب العمل الحالى للزوجة طبقا ضبط توقيت/تجنب الحمل الحالى وقت المسح ٢٠٠٥

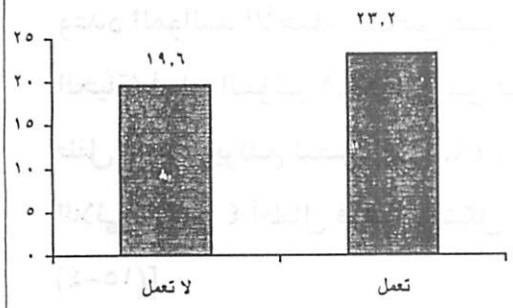

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

هذا وتعكس البيانات ذات العلاقة بالفشل فى ضبط الإنجاب للمواليد خلال الخمس سنوات السابقة للمسح الديموجرافى الصحى – ٢٠٠٥ الكثير من التباينات فى مؤشر الفشل فى التوقيت (الرغبة فى المولود ولكن بعد فترة)، والفشل فى ضبط الإنجاب، (غير مرغوب فيه) [سوف يشار إليهما معاً فى الأشكال بعدم القدره على ضبط الانجاب] فهناك علاقة طردية بين عدم القدرة على ضبط التوقيت، أو عدم القدرة على ضبط الإنجاب، وعمر السيدة حيث يبلغ المؤشر (لكليهما معاً) ٤,٥٪ بين السيدات فى الفئة العمرية ١٥-١٩، ويرتفع إلى ٤٩,٤٨٪ بين السيدات فى الفئة العمرية ٤٠-٤٤ [شكل رقم (٤-١٤)].

شكل رقم (٤-١٤)

العلاقة بين عمر الزوجة والزوج وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥

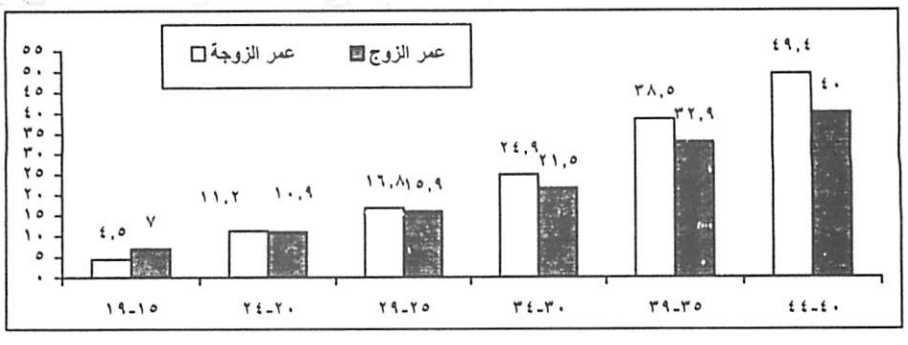

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

ونفس النمط فى علاقة المؤشر بعمر الزوج فالقيم المناظرة للمؤشر هى ٧,٠٪، ٤٠٪ لذات الفئات العمرية.

والملاحظ أيضا وجود علاقة طردية بين الفشل فى توقيت أو ضبط الإنجاب، وعدد المواليد الأحياء (الباقين على قيد الحياة) فيبلغ المؤشر ١,٩٪ بين من لديها طفل واحد ويرتفع ليصل إلى ٤٩,١٪ بين اللائى لديهن ٤ أطفال فأكثر... [شكل رقم (٤-١٥)].

شكل رقم (٤-١٥)
العلاقة بين عدد المواليد الأحياء وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥

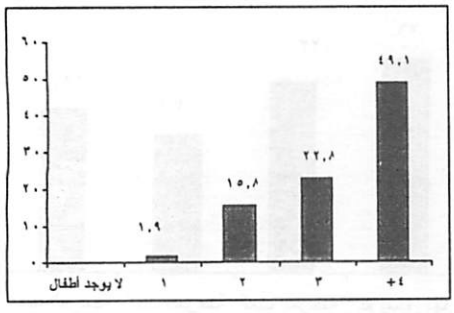

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

وثمة علاقة إيجابية كذلك بين الفشل فى توقيت أو ضبط الإنجاب واتجاهات الزوجين نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة، حيث يبلغ المؤشر ٢٠,٦٪ فى حالة موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد إنجاب الطفل الأول)، و ٢٢,٠ فى حالة عدم الموافقة [شكل رقم (٤-١٦)].

شكل رقم (٤-١٦)
العلاقة بين موافقة الزوجين على استخدام الوسائل وعدم القدرة على ضبط الإنجاب بعد إنجاب الطفل الأول،٢٠٠٥

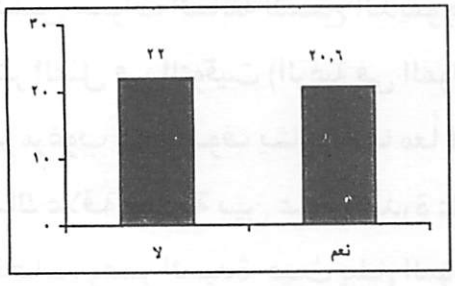

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

ويبدو الفشل فى توقيت الإنجاب بين المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة وغير المستخدمات متقارباً، فى حين يلاحظ ارتفاع مؤشر الفشل فى ضبط الإنجاب بين المستخدمات للوسائل بالمقارنة بغير المستخدمات (حوالى ١٧,٧٪ مقابل ٩,٥٪) على غير المتوقع.

شكل رقم (٤-١٧)

العلاقة بين المستخدمات وغير المستخدمات للوسائل وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥

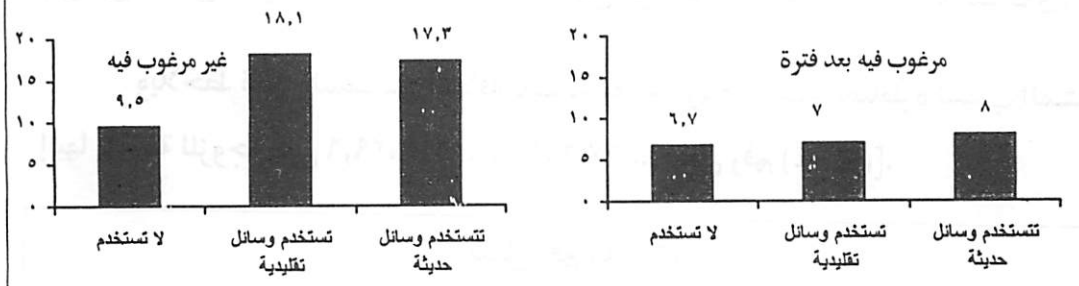

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

شكل رقم (٤-١٨)

العلاقة بين الحضر والريف وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥

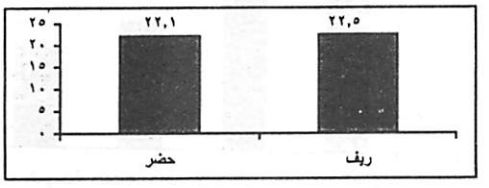

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

وأيضا لا توجد فروق تذكر بين عدم القدرة على توقيت أو ضبط الإنجاب بين الحضر والريف...

والملاحظ فيما يتعلق بالتباينات حسب المناطق الجغرافية أن مؤشر عدم القدرة على توقيت/ضبط الإنجاب يبلغ ذروته فى ريف قبلى (٢٥,٥٪) يليه حضر قبلى أيضا (٢٢,٦٪) ثم – على غير المتوقع – المحافظات الحضرية (٢١,٧٪)، فريف وجه بحرى (١٩,٨٪) ثم حضر بحرى (١٩,٢٪) وأخيراً محافظات الحدود (١٤,٣٪).

شكل رقم (٤-١٩)

العلاقة بين مناطق الإقامة وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥

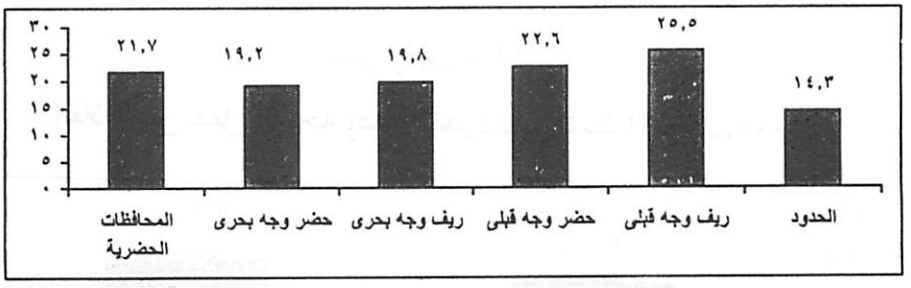

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

وتعكس البيانات وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمى ومؤشر الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب، فالمؤشر يبلغ ذروته بين من لم يسبق لهن الذهاب للمدرسة

(٢٩,٠٪) ثم يأخذ اتجاهاً تنازلياً إلى ٢٧,٠٪ بين من أتممن المرحلة الابتدائية وإلى ١٧,٩٪ بين من أتممن المرحلة الثانوية وإلى ١٣,٨٪ بين من أتممن المرحلة الجامعية فما فوق.

ويلاحظ نفس النمط من العلاقة بالنسبة لتعليم الزوج والقيم المناظرة للنسب المشار إليها بالنسبة للزوجة هى ٢٩,٦، ٢٩,٥، ١٧,٨، ١٧,٦٪.[شكل رقم (٤-٢٠)].

شكل رقم (٤-٢٠)

العلاقة بين المستوى التعليمى للزوجة/الزوج وعدم القدرة على ضبط الإنجاب، ٢٠٠٥

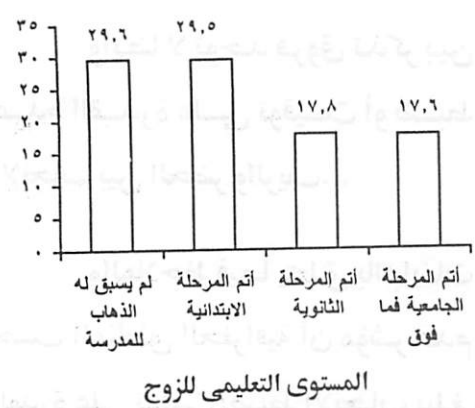

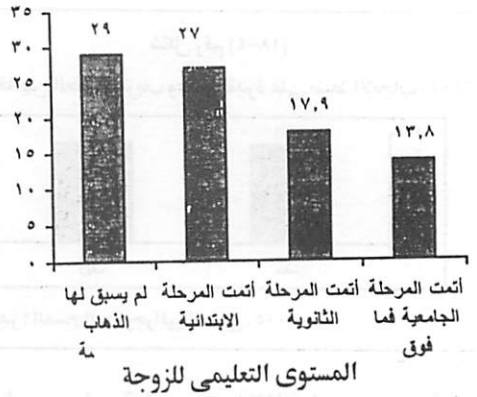

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

وعلى غير المتوقع تبدو درجة الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب أعلى بين السيدات اللائى يعملن (٢٣,٩٪) بالمقارنة باللائى لا يعملن (٢١,٦٪) ٪.[شكل رقم (٤-٢١)].

شكل رقم (٤-٢١)

العلاقة بين عمل الزوجة وعدم القدرة على ضبط الإنجاب،٢٠٠٥

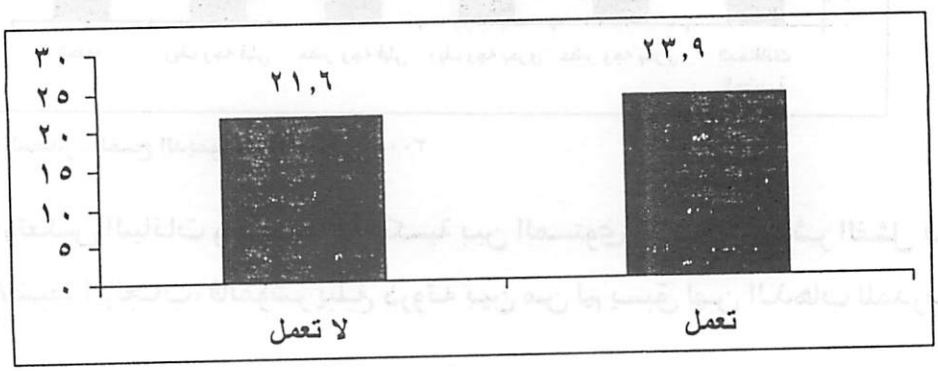

خامساً : المحددات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للطلب على الإنجاب

يتناول هذا الفصل دراسة أهم المحددات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للطلب على الإنجاب في مصر والذى يقاس من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية وهى حجم الأسرة المرغوب، والرغبة فى إنجاب أطفال آخرين، ثم الإنجاب المخطط وغير المخطط طبقاً لبيانات المسح الديموجرافى الصحي لعام ٢٠٠٥، وذلك من خلال أسلوب التحليل المتعمق الذي يتوافق مع طبيعة كل متغير من المتغيرات الثلاثة والتى تعتبر أوجه مختلفة لقياس الطلب على الإنجاب.

١/٥: محددات حجم الأسرة المرغوب

لتحليل العوامل المحددة لحجم الأسرة المرغوب تم تمهيد معادلة انحدار متعدد للعوامل الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر تأثيراً مباشراً على حجم الأسرة المرغوب مثل العمر الحالي للزوجة والزوج، محل الإقامة للزوجة، تعليم الزوجة والزوج، عمل الزوجة بأجر نقدي، عدد الأطفال الأحياء، طول فترة الحياة الزوجية، تفضيلات الإنجاب للزوج، الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة، و موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول).

معادلة الانحدار المتعدد:

$$Y = B_o + B_1X_1 + B_2X_2 + \ldots\ldots\ldots B_p X_p$$

حيث أن:

Y = المتغير التابع (حجم الأسرة المرغوب) وهو متغير مستمر مقاس بعدد الأطفال الذي كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه خلال فترة حياتها الإنجابية

B_o = الحد الثابت

$B_p \ldots\ldots B_1$ = معامل الانحدار الخاص بكل تصنيف للمتغيرات المستقلة

$X_p \ldots\ldots X_1$ = المتغيرات المستقلة

وبالتعويض عن المتغيرات المستقلة المعنوية نحصل على المعادلة الآتية:

$Y = B_0$ + B_1 العمر الحالي للزوجة + B_2 العمر الحالي للزوج + B_3 محل الإقامة

+ B_4 تعليم الزوجة + B_5 تعليم الزوج + B_6 عدد المواليد أحياء

+ B_7 مدة الحياة الزوجية + B_8 تفضيلات الإنجاب للزوج + B_9 الاستخدام الحالي للوسائل

+B_{10} موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)

ويتناول جدول (٥-١) تعريف المتغير التابع وكذا جميع المتغيرات المستقلة وفقاً لما تم تطبيقه في هذا التحليل.

جدول رقم (٥-١)

المتغيرات التي شملتها الدراسة و تعريفها حسب استخدامها فى تحليل الانحدار المتعدد

المتغير التابع	
حجم الأسرة المرغوب	متغير مستمر
المتغيرات المستقلة	
العمر الحالي للزوجة/الزوج	متغير مستمر
محل الإقامة	متغير ثنائي يأخذ القيم ١ = حضر ٢ = ريف
الحالة التعليمية للزوجة/الزوج	متغير متقطع يأخذ القيم ١= أمية/أمى ٢= ابتدائي ٣= إعدادي ٤= ثانوي فأكثر
المواليد الأحياء	متغير مستمر
طول فترة الحياة الزوجية	متغير متقطع يأخذ القيم ١ = أقل من خمس سنوات ٢ = ٥ – ٩ ٣ = ١٠ – ١٤ ٤ = ١٥ – ١٩ ٥ = ٢٠ – ٢٤ ٦ = ٢٥ – ٢٩ ٧ = ٣٠ سنة فأكثر
عمل الزوجة بأجر نقدى	متغير ثنائي يأخذ القيم ١ = تعمل بأجر نقدى ٢ = لا تعمل بأجر نقدى

تابع جدول رقم (٥-١)

تفضيلات الإنجاب للزوج	متغير متقطع يأخذ القيم ١ = الزوج يرغب أقل ٢ = الزوج يرغب أكثر ٣ = يرغب بنفس العدد
الاستخدام الحالي لتنظيم الأسرة	متغير ثنائى يأخذ القيم ١ = لا تستخدم ٢ = تستخدم
موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)	متغير ثنائى يأخذ القيم ١= عدم موافقة الزوجين ٢= موافقة الزوجين

نتائج تطبيق نموذج الانحدار المتعدد

يوضح جدول (٥-٢) بعض العوامل المؤثرة على عدد الأطفال الذي كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه خلال فترة حياتها الإنجابية (١٥-٤٩) سنة ومنه نلاحظ أن جميع معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي بدرجة ثقة تتراوح ما بين ٩٥٪ و ٩٩٪ ماعدا عمل الزوجة بأجر نقدى فليست له تأثير معنوي بالرغم من مشاركة هذا المتغير فى قيمة الـ R^2. ونلاحظ أيضا أن المتغيرات المستقلة تقوم بتفسير المتغير التابع (حجم الأسرة المرغوب) بحوالي ٤٠٪ (وهى قيمة R^2). وفيما يلى شرح تفصيلي لتأثير هذه المتغيرات:

➢ *العمر الحالي للزوجة والزوج*

العمر الحالي للزوجة/الزوج هو متغير مستمر يأخذ قيم أحادية كما هو مبين في جدول (٥-١)، وقد أوضح تحليل الانحدار وجود علاقة عكسية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٥٪ بين العمر الحالي لكل من الزوجة والزوج وحجم الأسرة المرغوب، كما تشير نتائج الانحدار إلى أن العمر الحالي للزوجة/الزوج له تأثير معنوي عكسي على حجم الأسرة المرغوب، فكلما ارتفع عمر الزوجة/الزوج بسنه عمرية انخفض عدد الأطفال الذي كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه خلال فترة حياتها الإنجابية بحوالي ٠,٠٥١ و ٠,٠٣٥ مولود على التوالي مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أوضحت معاملات الانحدار المعايرة أن العمر الحالي للزوجة/الزوج يقع في المرتبة الثامنة والسادسة على التوالي (المعاملات المعايرة

للانحدار) ضمن مجموعة المتغيرات المؤثرة على حجم الأسرة المرغوب في معادلة الانحدار.

➢ محل الإقامة

يمثل محل الإقامة متغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت السيدة مقيمة في منطقه حضرية ويساوى (٢) إذا كانت مقيمة في منطقة ريفية. وقد أوضح التحليل وجود علاقة طردية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ بين محل الإقامة للزوجة وحجم الأسرة المرغوب وتشير نتائج تحليل الانحدار أن المرأة التي تعيش في المناطق الريفية ترغب فى حجم أسرة أكبر من المرأة المقيمة في المناطق الحضرية بحوالي ٠,٠٣٤ مولود مع ثبات العوامل الأخرى وأن لهذا المتغير تأثير قوى يقع في المرتبة الرابعة (المعاملات المعايرة للانحدار) ضمن مجموعة المتغيرات في معادلة الانحدار.

➢ الحالة التعليمية للزوجة/للزوج

تعتبر الحالة التعليمية للزوجة متغير متقطع يأخذ قيماً تبدأ من (١) للمرأة الأمية حتى (٤) إذا كانت حاصلة على التعليم الثانوي فأكثر كما هو مبين في جدول (٥-٢). وقد أوضح التحليل وجود علاقة عكسية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٥٪ بين الحالة التعليمية للزوجة وحجم الأسرة المرغوب، بينما العكس بالنسبة للحالة التعليمية للزوج حيث أوضح التحليل وجود علاقة طردية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ بين الحالة التعليمية للزوج وحجم الأسرة المرغوب. وتشير نتائج الانحدار إلى أن تعليم الزوجة له تأثير معنوي على حجم الأسرة المرغوب، فكلما حصلت الزوجة على تعليم عالي انخفض حجم الأسرة المرغوب مقارنة بالزوجة التي لم تحصل على هذا المستوى من التعليم بحوالي ٠,٠٢٥ مولود، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى، كما أشارت النتائج العكس بالنسبة لتعليم الزوج حيث يرتفع حجم الأسرة المرغوب كلما ارتفع تعليم الزوج بحوالي ٠,٠٢٦ مولود؛ وقد أوضحت معاملات الانحدار المعايرة أن تعليم الزوجة له تأثير قوى يقع في المرتبة الخامسة بينما يقع تعليم الزوج في المرتبة الثالثة (المعاملات المعايرة للانحدار) ضمن مجموعة المتغيرات في معادلة الانحدار.

➢ عدد المواليد الأحياء

يمثل عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة متغير مستمر يأخذ قيم أحادية كما هو مبين في جدول (٥-١)، وقد أوضح تحليل الانحدار وجود علاقة طردية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ بين المواليد الأحياء وحجم الأسرة المرغوب، كما تشير نتائج الانحدار إلى أن المواليد الأحياء له تأثير معنوي طردي على حجم الأسرة المرغوب، فكلما ارتفع عدد المواليد الأحياء كلما ارتفع عدد الأطفال الذي كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه خلال فترة حياتها الإنجابية بحوالي ٠,٣١٨ مولود مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أوضحت معاملات الانحدار المعايرة أن متغير المواليد الأحياء ذات أهمية قصوى حيث يقع في المرتبة الأولى (المعاملات المعايرة للانحدار) ضمن مجموعة المتغيرات المؤثرة على حجم الأسرة المرغوب في معادلة الانحدار.

➢ مدة الحياة الزواجية

تمثل مدة الحياة الزواجية متغير متقطع يأخذ القيم من (١) (عندما تكون مدة الحياة الزوجية أقل من ٥ سنوات) حتى (٧) (عندما تكون مدة الحياة الزوجية ٣٠ سنة فأكثر) كما هو مبين في جدول (٥-١)، وقد أوضح التحليل وجود علاقة طردية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ بين مدة الحياة الزواجية وحجم الأسرة المرغوب، كما تشير نتائج الإنحدار إلى أن مدة الحياة الزوجية لها تأثير معنوي على حجم الأسرة المرغوب، فكلما كانت مدة الحياة الزواجية أطول كلما ارتفع عدد الأطفال الذى كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه خلال فترة حياتها الإنجابية بالمقارنة بالزوجة التي تقل مدة حياتها الزواجية، بحوالي ٠,١٠٥ مولود مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أوضحت معاملات الانحدار المعايرة أن متغير مدة الحياة الزواجية يقع في المرتبة الثانية (المعاملات المعايرة للانحدار) ضمن مجموعة المتغيرات المؤثرة في معادلة الانحدار.

➢ تفضيلات الإنجاب

تفضيلات الإنجاب متغير متقطع يأخذ القيم من (١) (عندما تكون رغبة الزوج فى إنجاب الأطفال أقل من الزوجة) ثم (٢) (عندما تكون رغبة الزوج فى إنجاب الأطفال أكثر من الزوجة) حتى (٣) (عندما تكون رغبة الزوج فى إنجاب الأطفال مساوية لتلك التى للزوجة) كما هو مبين في جدول (٥-١)، وقد أوضح التحليل وجود علاقة عكسية ومعنوية

بدرجة ثقة ٩٩٪ بين تفضيلات الإنجاب وحجم الأسرة المرغوب، فكلما كانت تفضيلات الإنجاب للزوج مساوية لتلك التى للزوجة كلما قل عدد الأطفال الذى كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه خلال فترة حياتها الإنجابية عن تفضيلات الزوج التى تكون أقل أو أكثر من الزوجة، بحوالي ٠,٠٤٩ طفل مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أوضحت معاملات الانحدار المعايرة أن متغير تفضيلات الإنجاب يقع في المرتبة السابعة (المعاملات المعايرة للانحدار) ضمن مجموعة المتغيرات المؤثرة في معادلة الانحدار.

جدول رقم (٥-٢)

نتائج تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لحجم الأسرة المرغوب

المتغيرات	معاملات الانحدار B	المعاملات المعايرة للانحدار β
العمر الحالي للزوجة	-٠,٠٠٨*	-٠,٠٥١
العمر الحالي للزوجة	-٠,٠٠٥*	-٠,٠٣٥
محل الإقامة	٠,٠٨٥**	٠,٠٣٤
تعليم الزوجة	-٠,٠٣١*	-٠,٠٢٥
تعليم الزوج	٠,٠٤٦**	٠,٠٣٦
عدد الأطفال الأحياء	٠,٢٢٤**	٠,٣١٨
مدة الحياة الزواجية	٠,٠٧٦**	٠,١٠٥
عمل المرأة بأجر نقدى	-٠,٠١٤	-٠,٠٠٤
تفضيلات الإنجاب	-٠,١١٠**	-٠,٠٤٩
الاستخدام الحالي للوسائل	-٠,٣١٢**	-٠,١٢٢
موافقة الزوجين على استخدام الوسائل بعد الطفل الأول	-٠,٦٥٧**	-٠,١٢٣
R^2	٤٠٪	

** معنوي عند مستوى ٩٩٪

* معنوي عند مستوى ٩٥٪

➢ *الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة*

يعتبر الاستخدام الحالي متغير ثنائي يأخذ القيم (١) عندما لا تستخدم السيدة وسائل تنظيم الأسرة وقت المسح (٢) إذا كانت تستخدم كما هو مبين في جدول (٥-١)، وقد أوضح التحليل وجود علاقة عكسية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ بين الاستخدام الحالي

وعدد الأطفال الذى كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه خلال فترة حياتها الإنجابية، كما تشير نتائج الانحدار إلى أن الاستخدام الحالي له تأثير معنوي على حجم الأسرة المرغوب، فكلما كانت السيدة تستخدم وسائل تنظيم الأسرة وقت المسح كلما انخفض عدد الأطفال الذى كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه خلال فترة حياتها الإنجابية مقارنة بالزوجة التي لا تستخدم وسائل تنظيم الأسرة بحوالي ٠,١٢٢ طفل مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أوضحت معاملات الانحدار المعايرة أن الاستخدام الحالي لتنظيم الأسرة يقع في المرتبة التاسعة (المعاملات المعايرة للانحدار) ضمن مجموعة المتغيرات المؤثرة على حجم الأسرة المرغوب في معادلة الانحدار.

➢ موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)

تمثل موافقة الزوجين على استخدام الوسائل بعد الطفل الأول متغير ثنائي يأخذ القيم (١) إذا كان الزوجين غير موافقين على استخدام الوسائل بعد الطفل الأول، و (٢) إذا كان الزوجين موافقين على استخدام الوسائل بعد الطفل الأول كما هو مبين في جدول (٥-١)، وقد أوضح التحليل وجود علاقة عكسية ومعنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ بين موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول) وحجم الأسرة المرغوب، كما تشير نتائج الانحدار إلى أن موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول) لها تأثير معنوي على وحجم الأسرة المرغوب، فكلما كانت هناك موافقة على استخدام الوسائل بعد الطفل الأول كلما انخفض عدد الأطفال الذى كان يمكن أن تختار السيدة إنجابه خلال فترة حياتها الإنجابية عن عدم موافقة الزوجين على الاستخدام بعد الطفل الأول بحوالي ٠,١٢٣ طفل مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أوضحت معاملات الانحدار المعايرة أن موافقة الزوجين على استخدام الوسائل تقع في المرتبة العاشرة (المعاملات المعايرة للانحدار) ضمن مجموعة المتغيرات المؤثرة في معادلة الانحدار.

$$Y = 3.378 - B_1 ٠,008 - B_2 ٠,٠٠٥ + B_3 ٠,٠85 - B_4 ٠,٠٣١ + B_5 ٠,046 +$$
$$B_6 ٠,22٤ + B_7 ٠,٠٧٦ - B_9 ٠,110 - B_{10} ٠,312 - B_{12} ٠,657$$

شكل رقم (٥-١)

المعاملات المعايرة للانحدار للعوامل المؤثرة في حجم الأسرة المرغوب

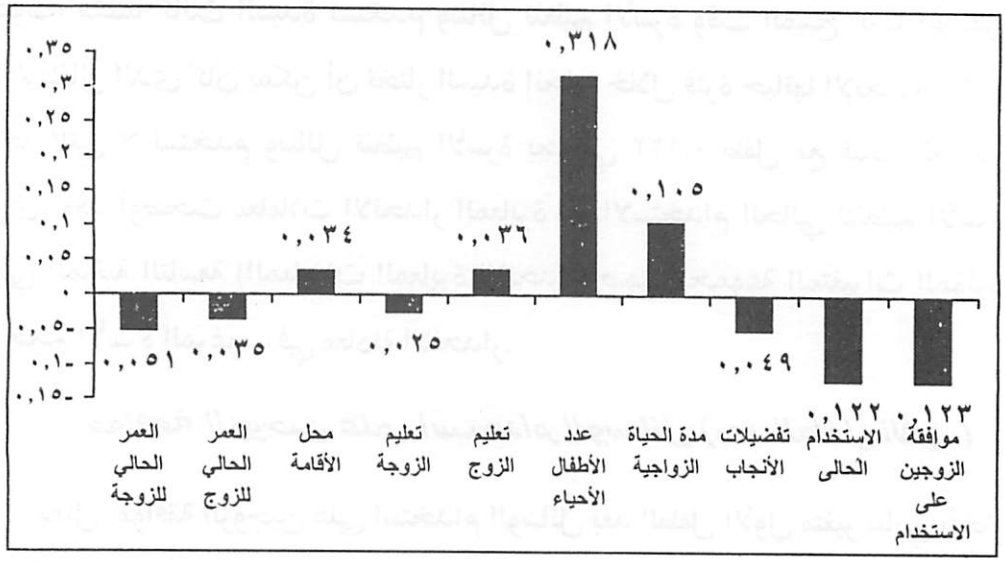

٢/٥: الرغبة في مزيد من الأطفال

يتناول هذا الجزء من البحث دراسة أهم محددات الرغبة في مزيد من الأطفال وذلك من خلال تطبيق منهجيات التحليل الإحصائي المتعمق التي تستلزم اختيار أهم تلك المحددات كمتغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فهو الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال، ونظراً لأن هذا المتغير التابع ذو طابع ثنائي ويأخذ إحدى القيمتين: (١) = إذا كانت السيدة ترغب فى مزيد من الأطفال، وصفر= إذا كانت السيدة لا ترغب فى مزيد من الأطفال، لذلك فإن التحليل المناسب هو استخدام الانحدار اللوجيستى الثنائي، وعليه تم بناء معادلة الانحدار اللوجيستى الثنائي لمتغير الرغبة في مزيد من الأطفال كمتغير تابع مع مجموعة المتغيرات المستقلة المتمثلة في العمر الحالي للزوجة والزوج، محل الإقامة للزوجة، تعليم الزوجة والزوج، عمل الزوجة بأجر نقدي، عدد الأطفال الأحياء، مدة الحياة الزواجية، تفضيلات الإنجاب للزوج، الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة، وموافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول) وذلك كما يوضحها جدول (٥-٣).

جدول رقم (٥-٣)

المتغيرات التي شملتها الدراسة

وتعريفها حسب استخدامها في التحليل اللوجيستي، الثنائي

المتغير التابع	
الرغبة في مزيد من الأطفال	متغير ثنائي يأخذ القيم ١= الرغبة في المزيد من الأطفال ٠= عدم الرغبة في مزيد من الأطفال (فئة مرجعية)
المتغيرات المستقلة	
العمر الحالي للزوجة/للزوج	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٣٥ (فئة مرجعية) ١= ٣٥+
محل الإقامة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= حضر(فئة مرجعية) ١= ريف
الحالة التعليمية للزوجة/للزوج	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ثانوي (فئة مرجعية) ١= ثانوي+
المواليد الأحياء	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٤ (فئة مرجعية) ١= ٤+
مدة الحياة الزواجية	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٢٠ (فئة مرجعية) ١= ٢٠+
الحالة العملية	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا تعمل بأجر (فئة مرجعية) ١= تعمل بأجر
تفضيلات الإنجاب	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= رغبة الزوج غير متفقه من رغبة الزوجة (فئة مرجعية) ١ = اتفاق رغبة الزوج مع الزوجة
الاستخدام الحالي للوسائل	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا (فئة مرجعية) ١= نعم
موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا (فئة مرجعية) ١= نعم

وبناء على هذه المتغيرات تم تطبيق معادلة الانحدار اللوجيستي حسب النموذج التالي:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1 + X_1 + B_2 X_2 + \ldots\ldots\ldots B_P X_P$$

ومن ثم:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1 \text{ العمر الحالي للزوجة } + B_2 \text{ العمر الحالي للزوج } + B_3 \text{ محل الإقامة } +$$

$$+ B_4 \text{ تعليم الزوجة } + B_5 \text{ تعليم الزوج } + B_6 \text{ عدد المواليد أحياء } +$$

$$+ B_7 \text{ مدة الحياة الزوجية } + B_8 \text{ تفضيلات الإنجاب للزوج } + B_9 \text{ الاستخدام الحالي } +$$

$$+B_{10} \text{ موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول) }$$

حيث:

Ln	=	(e = 2.7182)	اللوغاريتم الطبيعي للأساس e
P	=		احتمال الرغبة في مزيد من الأطفال
B_0	=		الحد الثابت
$B_1 \ldots B_p$	=		معامل الانحدار
$X_1 \ldots X_p$	=		المتغيرات المستقلة

نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستي

يوضح الجدول رقم (٥-٤) نتائج الانحدار اللوجيستي لاحتمالات الرغبة في مزيد من الأطفال، وقد أشارت نتائج تطبيق النموذج إلى أن حوالي ٨٧,٤٪ من الحالات قد تم تصنيفها بطريقة صحيحة، وهذه النسبة تعنى أن بيانات أي مجموعة من السيدات بنفس خصائص التحليل التي استخدمت في هذا النموذج ووصفت في معادلة الانحدار بهدف دراسة العوامل التي لها علاقة بالرغبة في مزيد من الأطفال قد صنفت تصنيفا صحيحاً بنسبة ٨٧,٤٪ طبقاً لهذه الخصائص. كما أشارت النتائج ان جميع المتغيرات التابعة لها تأثير معنوي ماعدا عمل المرأة بأجر نقدىبالرغم من مشاركته فى تصنيف المتغير التابع.

- ***العمر الحالي***

تضمنت معادلة الانحدار متغير العمر الحالي للزوجة/للزوج كمتغير ثنائى يساوى (١) إذا كان العمر الحالي للزوجة/للزوج (٣٥+) سنة، ويساوى (صفر) إذا كان العمر الحالي أقل

من (٣٥) سنة، وقد أظهرت النتائج أن للعمر الحالي "٣٥ سنة فأكثر" تأثير معنوي على الرغبة في مزيد من الأطفال، فارتفاع العمر الحالي للزوجة/للزوج يصاحبه انخفاض للرغبة في مزيد من الأطفال، حيث يبلغ احتمال انخفاض الرغبة في مزيد من الأطفال بحوالى ٤٦٪ للزوجة و ٤٤٪ للزوج باحتمالية ٠,٣٥ و ٠,٣٦ لكل من الزوجة والزوج على التوالي مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ محل الإقامة

تم استخدام محل الإقامة في المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (صفر) إذا كان محل الإقامة بالحضر، ويساوي (١) إذا كان محل الإقامة بالريف للسيدات، ولقد أوضحت البيانات أن لمحل الإقامة تأثير معنوي على الرغبة في مزيد من الأطفال حيث ترتفع الرغبة في مزيد من الأطفال كلما كان محل الإقامة بالريف بحوالى ١,٣ مرة مقارنة بالإقامة في الحضر، باحتمال ٠,٥٦، مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ الحالة التعليمية للزوجة/للزوج

تم استخدام التعليم كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كان التعليم "ثانوي فأكثر"، ويساوي (صفر) إذا كان التعليم "أقل من الثانوي"، وقد أظهرت النتائج أن للمستوى التعليمي "ثانوي فأكثر" تأثير معنوي على الرغبة في مزيد من الأطفال، فارتفاع المستوى التعليمي يصاحبه انخفاض في الرغبة في مزيد من الأطفال، حيث يبلغ احتمال انخفاض الرغبة في مزيد من الأطفال ١١٪ ، مقارنة بالسيدات الحاصلات على مستوى تعليمي "أقل من ثانوي" باحتمال ٠,٥٧ مع ثبات العوامل الأخرى.

أما بالنسبة لتعليم الزوج فهو يتخذ النهج العكسي للزوجة حيث كلما ارتفع تعليم الزوج ارتفعت رغبة السيدة فى مزيد من الأطفال وربما يرجع ذلك إلى أن التعليم يمكن الزوج من إيجاد فرص عمل تمكنه من إعالة الأطفال، وقد أظهرت النتائج أن للمستوى التعليمي "ثانوي فأكثر" تأثير معنوي على الرغبة في مزيد من الأطفال، فارتفاع المستوى التعليمي يصاحبه ارتفاع في الرغبة في مزيد من الأطفال، حيث يبلغ احتمال الرغبة في مزيد من الأطفال بـ ١,٢ مرة ، مقارنة بالأزواج الحاصلين على مستوى تعليمي أقل من ثانوي باحتمال ٠,٥٥ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ المواليد الأحياء

تم استخدام متغير المواليد الأحياء في المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (صفر) إذا كان عدد الأطفال المواليد الأحياء ثلاثة فأقل ويساوي (١) إذا كان عدد الأطفال المواليد الأحياء أكثر من ثلاثة، ولقد أوضحت البيانات أن لمتغير المواليد الأحياء تأثير معنوي على الرغبة فى مزيد من الأطفال حيث تنخفض الرغبة في مزيد من الأطفال كلما ارتفع عدد المواليد الأحياء حيث يبلغ احتمال انخفاض الرغبة في مزيد من الأطفال بـ ٧٧٪ مقارنة بعدد المواليد الأحياء ثلاثة فأقل باحتمال ٠,١٩، مع ثبات العوامل الأخرى.

جدول رقم (٥-٤)

نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستى

المتغيرات	β	الخطأ المعياري S.E.	Odds Ratio	Probability
العمر الحالي للزوجة	-٠,٦١٥	٠,٠٨٦	٠,٥٤١**	٠,٣٥
العمر الحالي للزوج	-٠,٥٧٥	٠,٠٥٨	٠,٥٦٣**	٠,٣٦
محل الإقامة	٠,٢٦٢	٠,٠٥٤	١,٢٩٩*	٠,٥٦
تعليم الزوجة	-٠,١١٩	٠,٠٦٣	٠,٨٨٨*	٠,٤٧
تعليم الزوج	٠,٢٠٦	٠,٠٦٣	١,٢٢٩**	٠,٥٥
الأطفال الأحياء	-١,٤٦٣	٠,٠٣١	٠,٢٣١**	٠,١٩
طول فترة الحياة الزواجية	-٠,٣٧٥	٠,١٣٢	٠,٦٨٧*	٠,٤١
الحالة العملية	-٠,١٢٧	٠,٠٧٣	٠,٨٨١	٠,٤٧
تفضيلات الإنجاب	-٠,٤٢٣	٠,٠٥٦	٠,٦٥٥**	٠,٤٠
الأستخدام الحالي	-٠,٣٧١	٠,٠٥٣	٠,٦٩٠**	٠,٤١
موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)	-١,٠٦٩	٠,١٣١	٠,٣٤٣**	٠,٢٦
ثابت	٠,٢١٠			
Overall Classification	٨٧			

** معنوي عند مستوى ٩٩٪

* معنوي عند مستوى ٩٥٪

➢ تفضيلات الإنجاب

تم استخدام متغير تفضيلات الإنجاب كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت رغبة الزوج تساوى رغبة الزوجة ، ويساوي (صفر) إذا كانت رغبة الزوج تختلف عن رغبة الزوجة،

وقد أظهرت النتائج أن لتفضيلات الإنجاب تأثير معنوي على الرغبة في مزيد من الأطفال، حيث أن مساواة رغبة الزوج والزوجة يصاحبه انخفاض في الرغبة فى مزيد من الأطفال، حيث يبلغ احتمال انخفاض الرغبة في مزيد من الأطفال ٣٥٪ مقارنة باختلاف تفضيلات الزوج عن الزوجة باحتمال ٠,٤٠ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة

تم استخدام متغير الاستخدام الحالي لتنظيم الأسرة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت السيدة تستخدم، ويساوي (صفر) إذا كانت السيدة لا تستخدم وسائل تنظيم الأسرة، وقد أظهرت النتائج أن الاستخدام الحالي له تأثير معنوي على الرغبة في مزيد من الأطفال، حيث أن الاستخدام الحالي للوسائل يصاحبه انخفاض الرغبة في مزيد من الأطفال، وقد بلغ احتمال انخفاض الرغبة في مزيد من الأطفال بين المستخدمات ٣١٪ مقارنة بغير المستخدمات باحتمال ٠,٤١ مع ثبات العوامل الأخرى.

شكل رقم (٥-٢)

نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للرغبة فى مزيد من الأطفال

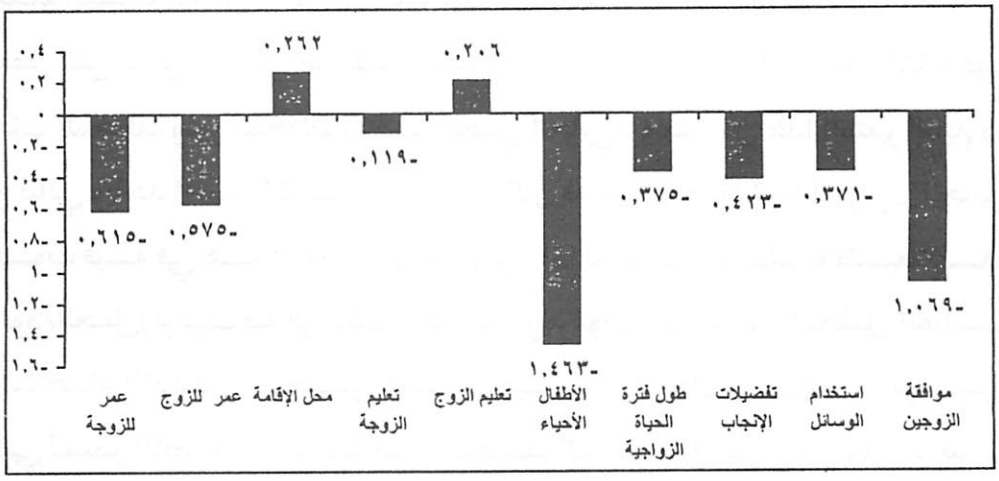

➢ موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)

تم استخدام متغير موافقة الزوجين على استخدام الوسائل كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت هناك موافقه على الاستخدام، ويساوي (صفر) إذا لم يكن هناك موافقه بين الزوجين على استخدام الوسائل، وقد أظهرت النتائج أن موافقة الزوجين على الاستخدام (بعد الطفل الأول) له تأثير معنوي على الرغبة في مزيد من الأطفال، حيث أن موافقة

الاستخدام تصاحبها انخفاض للرغبة في مزيد من الأطفال، وقد بلغ احتمال انخفاض الرغبة في مزيد من الأطفال بين السيدات اللائي يوافقن مع أزواجهن على استخدام الوسائل (بعد المولود الأول) ٦٦٪ مقارنة السيدات اللائي لا يوافقن مع أزواجهن على استخدام الوسائل (بعد المولود الأول) باحتمال ٠,٢٦ مع ثبات العوامل الأخرى.

وبناء على نتائج جدول (٥-٤) لتحليل الانحدار اللوجيستى الثنائي نستطيع توضيح
المعادلة كما يلي:

$$Ln\left(\frac{P}{1-P}\right) = ٠,٢١٠$$

تعليم الزوجة ٠,١١٩ - محل الإقامة ٠,٢٦٢ + عمر الزوج ٠,٥٧٥ - عمر الزوجة ٠,٦١٥ -
تفضيلات الإنجاب ٠,٤٢٣- الحياة الزوجية ٠,٣٧٥- الأطفال الأحياء١,٤٦٣- تعليم الزوج ٠,٢٠٦ +
موافقة الزوجين على الاستخدام (بعد اطفل الأول) ١,٠٦٩ - الاستخدام الحالي٠,٣٧١ -

ملحوظة: اشتملت المعادلة على المتغيرات المعنوية فقط

٣/٥: الإنجاب المخطط وغير المخطط

يتناول هذا الجزء من البحث دراسة أهم محددات الإنجاب المخطط وغير المخطط (متضمنا الحمل الحالي) وذلك من خلال تطبيق منهجيات التحليل الإحصائي المتعمق التي تستلزم اختيار أهم تلك المحددات كمتغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فهو الإنجاب المخطط وغير المخطط (متضمنا الحمل الحالي)، ونظراً لأن هذا المتغير التابع ذو طابع ثنائي ويأخذ إحدى القيمتين: (١) = إذا كان قد تم التخطيط لهذا المولود/الحمل (مرغوب فيه في هذا الوقت) ، وصفر= اذا لم يكن هناك تخطيط لهذا المولود/الحمل(مرغوب فيه في وقت لاحق أو غير مرغوب)، لذلك فإن التحليل المناسب هو استخدام الانحدار اللوجيستى الثنائي، حيث تم بناء معادلة الانحدار اللوجيستى الثنائي لمتغير الإنجاب المخطط وغير المخطط كمتغير تابع مع مجموعة المتغيرات المستقلة المتمثلة في العمر الحالي للزوجة والزوج، محل الإقامة للزوجة، تعليم الزوجة والزوج، عمل الزوجة بأجر نقدي، عدد الأطفال الأحياء، مدة الحياة الزوجية، تفضيلات الإنجاب للزوج، استخدام وسائل تنظيم الأسرة، و موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول) وذلك كما يوضحها جدول (٥-٥).

جدول رقم (٥-٥)

المتغيرات التي شملتها الدراسة وتعريفها حسب استخدامها في التحليل اللوجيستي

المتغير التابع	
الإنجاب المخطط/غير المخطط:	متغير ثنائي يأخذ القيم ١= مرغوب فيه فى ذلك الوقت ٠= مرغوب فيه فى وقت لاحق، أو غير مرغوب فيه (أى الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب)
المتغيرات المستقلة	
العمر الحالي للزوجة/للزوج:	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٣٥ (فئة مرجعية) ١= ٣٥+
محل الإقامة:	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= حضر(فئة مرجعية) ١= ريف
الحالة التعليمية للزوجة/للزوج:	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ثانوي (فئة مرجعية) ١= ثانوي+
الأطفال الأحياء:	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٤ (فئة مرجعية) ١= ٤+
مدة الحياة الزواجية	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٢٠ (فئة مرجعية) ١= ٢٠+
عمل المراة بأجر نقدى:	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا تعمل بأجر (فئة مرجعية) ١= تعمل بأجر
تفضيلات الإنجاب:	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= رغبة الزوج غير متفقه من رغبة الزوجة (فئة مرجعية) ١ = اتفاق رغبة الزوج مع الزوجة
استخدام الوسائل:	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا (فئة مرجعية) ١= نعم
موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول):	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا (فئة مرجعية) ١= نعم

وبناء على هذه المتغيرات سيتم تطبيق معادلة الانحدار اللوجيستي حسب النموذج التالي:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1 + X_1 + B_2 X_2 + \ldots\ldots\ldots B_P X_P$$

ومن ثم:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right]_{B_0} = + B_1 \text{ العمر الحالي للزوجة } + B_2 \text{ العمر الحالي للزوج } + B_3 \text{ محل الإقامة}$$

$$+ B_4 \text{ تعليم الزوجة } + B_5 \text{ تعليم الزوج } + B_6 \text{ عدد المواليد أحياء}$$

$$+ B_7 \text{ مدة الحياة الزوجية } + B_8 \text{ تفضيلات الإنجاب للزوج } + B_9 \text{ استخدام الوسائل}$$

$$+B_{10} \text{ موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)}$$

حيث:

Ln	=	(e = 2.7182)	اللوغاريتم الطبيعي للأساس e
P	=		احتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب
B_0	=		الحد الثابت
$B_1 \ldots B_p$	=		معامل الانحدار
$X_1 \ldots X_p$	=		المتغيرات المستقلة

نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستى

أشارت نتائج تطبيق النموذج إلى أن حوالى ٨٧٪ من الحالات تم تصنيفها بطريقة صحيحة. ويوضح جدول (٥-٦) وشكل (٥-٣) نتائج الإنحدار اللوجستى الثنائى لاحتمالات الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب، حيث أشارت النتائج إلى أنه من بين إحدى عشر متغيراً مستقلاً فى معادلة الانحدار اللوجيستى هناك فقط سبعة متغيرات كانت معنوية، أما باقى المتغيرات الأربعة فبالرغم من عدم معنويتها إلا أنها شاركت فى ارتفاع نسبة تصنيف المتغير التابع، وتتمثل فى محل الإقامة، تعليم المرأة، عمل المرأة، وتفضيلات الانجاب.

➢ عمر الزوجة/الزوج

تضمنت معادلة الإنحدار متغير عمر الزوجة/الزوج كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت العمر "٣٥ سنه فأكثر" ويساوى (صفر) إذا كانت العمر "أقل من ٣٥ سنه". وقد أظهرت

النتائج أن العمر عند "٣٥ سنه فأكثر" له تأثير معنوى على احتمال الحمل/الإنجاب غير المخطط (الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب) حيث يصاحبه زيادة ملموسة فى احتمالات الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب بـ ١,١ مرة للزوجة مقارنة بعمر الزوجة "أقل من ٣٥ سنه"، أما عمر الزوج فعلى الرغم من أنه معنوى ويؤثر فى تصنيف المتغيرات المستقلة على المتغير التابع إلا أن كلا الفئتين العمريتين تتساويان فى احتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب (مرة واحدة) باحتمال ٠,٥٢ و٠,٥٠على التوالى لكل من الزوجة والزوج مع ثبات العوامل الاخرى.

➢ تعليم الزوج

تم استخدامه فى المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كان غير متعلم أو حاصل على تعليم أقل من الثانوى ويساوى (صفر) إذا كان الزوج حاصل على تعليم ثانوى فأكثر، وقد أوضحت البيانات أن ارتفاع مستوى التعليم للزوج له تأثير معنوى على خفض إحتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب بـ ٢٧٪، مع ثبات العوامل الأخرى باحتمال ٠,٤٢ مقارنة بالزوج الأقل تعليماً.

➢ عدد المواليد الأحياء

تم استخدامه فى المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كان عدد المواليد الأحياء أقل من ٤ ويساوى (صفر) إذا كان عدد المواليد ٤ مواليد فأكثر. ولقد أوضحت نتائج المعادلة وجود تأثير معنوى عالى لهذا المتغير، فإنجاب المزيد من الأطفال على قيد الحياة يرفع من احتمالات الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب بـ ١,٨ مرة مقارنة بمن لديهم أقل من ٤ مواليد، مع ثبات العوامل الأخرى باحتمال ٠,٦٥. وقد يرجع ذلك إلى عدم استخدام أى وسيلة أو فشل الوسيلة.

➢ طول مدة الحياة الزواجية

تم استخدامه فى المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كان طول فترة الحياة الزواجية ٢٠ سنة فأكثر ويساوى (صفر) إذا كان أقل من ٢٠ سنة. ولقد أظهرت النتائج أن طول فترة الحياة الزواجية (٢٠ سنة فأكثر) له تأثير معنوى على احتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب، فكلما ارتفعت مدة الحياة الزواجية كلما قل احتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب بـ ٣٥٪ مقارنة بالفترة الزواجية أقل من ٢٠ سنه، مع ثبات العوامل

الأخرى باحتمال ٠,٤٠. وربما يرجع ذلك إلى الوصول لعدد الأطفال المرغوب، وبالتالى يتم استخدام وسائل تنظيم الأسرة بحذر.

≺ استخدام الوسائل

تم استخدامه فى المعادلة كمتغير ثنائى يساوى (١) إذا كانت الزوجة تستخدم وسائل تنظيم الأسرة ويساوى (صفر) إذا كانت لا تستخدم. وكما أوضحت بيانات جدول (٥-٦) أن الاستخدام له تأثير معنوى على إحتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب حيث يصاحبه زياده ملموسة فى احتمالات الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب بحوالى ٢,٥ مرة مقارنة بالسيدات اللائى لا يستخدمن، مع ثبات العوامل الأخرى باحتمال ٠,٧٢. وقد يعزى هذا إلى عدم الانتظام فى استخدام الوسيلة أو فشلها.

جدول رقم (٥-٦)

نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للإنجاب/الحمل المخطط وغير المخطط

المتغيرات	β	الخطأ المعياري S.E.	Odds Ratio	Probability
العمر الحالي للزوجة	٠,٠٧٥	٠,٠٠٩	١,٠٧٨**	٠,٥٢
العمر الحالي للزوج	٠,٠١٤	٠,٠٠٦	١,٠١٤**	٠,٥٠
محل الإقامة	٠,١١٢	٠,٠٧٦	١,١١٩	٠,٥٣
تعليم الزوجة	-٠,١١٩	٠,٠٨٩	٠,٨٨٨	٠,٤٧
تعليم الزوج	-٠,٣١٤	٠,٠٨٢	٠,٧٣١**	٠,٤٢
المواليد الأحياء	٠,٦٠٧	٠,٠٢٩	١,٨٣٥**	٠,٦٥
طول فترة الحياة الزواجية	-٠,٤٢٧	٠,١١٨	٠,٦٥٣**	٠,٤١
الحالة العملية	٠,٠٧٦	٠,٠٩٧	١,٠٩٧	٠,٥٢
تفضيلات الإنجاب	٠,٠٩٢	٠,٠٧٥	١,٠٧٩	٠,٥٢
استخدام الوسائل	٠,٩٢٢	٠,١٥٨	٢,٥١٥**	٠,٧٢
موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)	٠,٣٧٩	٠,١٥٥	١,٤٦١*	٠,٥٩
Overall Classification	٨٧			

** معنوى بدرجة ثقة ٩٩٪

* معنوى بدرجة ثقة ٩٥٪

➢ موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)

تم استخدامه فى المعادلة كمتغير ثنائى يساوى (١) إذا كانت هناك موافقة بين الزوجين على استخدام وسائل تنظيم الأسرة ويساوى (صفر) إذا لم تكن هناك موافقة بين الزوجين على استخدام وسائل تنظيم الأسرة. وتوضح بيانات جدول (٥-٦) أن موافقة الاستخدام لها تأثير معنوى على إحتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب حيث ان موافقة الزوجين على الاستخدام تصاحبها زيادة فى احتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب بحوالى ١,٥ مرة مقارنة بعدم موافقة الاستخدام (بعد انجاب الطفل الأول)، باحتمال ٠,٥٩ مع ثبات العوامل الأخرى. وهذا أيضاً يؤكد عدم المعرفة الكافية فى استخدام الوسيلة أو فشلها.

وبناء على نتائج جدول (٥-٤) لتحليل الانحدار اللوجيستى الثنائي نستطيع توضيح المعادلة كما يلي:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right]=٧,٣٥٢$$

تعليم الزوج ٠,٣١٤ - عمر الزوج ٠,٠١٤ عمر الزوجة ٠,٠٧٥

استخدام الوسائل ٠,٩٢٢ + الحياة الزواجية ٠,٤٢٧ - المواليد الأحياء ٠,٦٠٧ +

موافقة الزوجين على استخدام الوسائل (بعد الطفل الأول)

٠,٣٧٩ +

ملحوظة: اشتملت المعادلة على المتغيرات المعنوية فقط

شكل رقم (٥-٣)

نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للإنجاب المخطط وغير المخطط

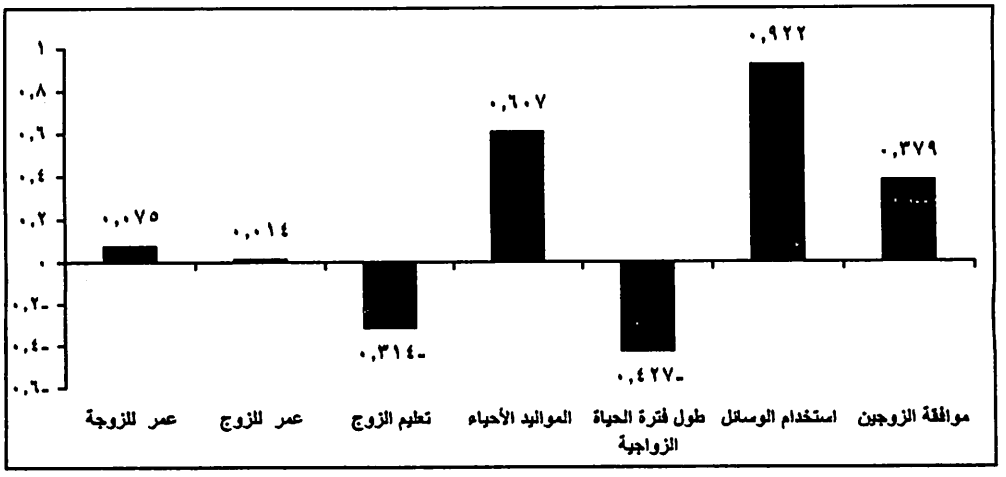

سادساً : الطلب على تنظيم الإنجاب

هذا القسم من الدراسة يتناول موضوع "الطلب على تنظيم الإنجاب" أو "الطلب على تنظيم الأسرة"... ويشير المصطلح – كما سبق الإشارة – إلى الرغبة أو الدافع لدى المرأة أو الزوجين لضبط الخصوبة مستقبلاً. ويتأثر الطلب على تنظيم الأسرة – بجانب العرض (الممكن) من الأطفال، وبجانب العرض فى برامج تنظيم الأسرة من حيث سهولة منال الوسيلة والمعلومات والخدمات المرتبطة بها، وجودة الخدمة، وتقبل المجتمع لفكرة تنظيم الأسرة ... الخ.

وسوف يتم تناول موضوع الطلب على تنظيم الأسرة تحت العناوين الفرعية التالية :

- *الطلب الملبى*: ويشير إلى أعداد أو نسب السيدات المتزوجات اللائى يستخدمن حاليا إحدى وسائل تنظيم الأسرة بدافع إنهاء الإنجاب أو المباعدة بين الولادات.
- *الطلب غير الملبى*: ويشير إلى أعداد أو نسب السيدات المتزوجات حاليا، وقادرات على الإنجاب، ويرغبن إما فى إنهاء، أو تأجيل الإنجاب لمدة سنتين على الأقل، ولكن لا يستخدمن حاليا وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة.
- *الطلب الممكن Potential*: يشير إلى أعداد السيدات المتزوجات حاليا، وقادرات على الإنجاب ولا يستخدمن حاليا وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة – ولكن أبدين النية فى الاستخدام مستقبلاً ...

ومن حجم الطلب الملبى وغير الملبى يمكن تقدير الطلب الكلى على تنظيم الأسرة (ممن تولد لديهن الدافع إلى ضبط الإنجاب)، ومن الطلب الملبى والطلب الكلى يمكن حساب نسبة الطلب المشبع...

٦/١ : مستويات واتجاهات وتباينات الطلب الملبى (الاستخدام الحالى)

تعكس نتائج المسح الديموجرافى الصحى أن معدل الاستخدام الحالى (خلال الشهر السابق على إجراء المقابلة) لوسائل تنظيم الأسرة يأخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال

المجال الزمنى للدراسة فقد ارتفع معدل الاستخدام الحالى (لأية وسيلة) بمقدار ٢١,٤ وحده مئوية، ومعدل استخدام الوسائل الحديثة بمقدار ٢١,١ وحدة مئوية كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٦-١).

أما معدل استخدام الوسائل التقليدية فقد أخذ يتذبذب بين ٢,٢٪، ٢,٧٪ كما يتبين من ذات الجدول المشار إليه.

والملاحظ أن حجم التغير السنوى للاستخدام (أية وسيلة) فيما بين الفترة ١٩٨٨، ١٩٩٢ يقدّر بحوالى ٢,٧ وحدة مئوية، ويتباطأ خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ليصل إلى حوالى ٠,٣ وحدة مئوية، ثم يأخذ إيقاعاً أسرع خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ فيبلغ حجم التغير السنوى حوالى ١,٦ وحدة مئوية، ثم يعود ليتباطأ مرة ثانية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ حيث يبلغ ٠,٦٢ وحدة مئوية... وبوجه عام فإن معدل التغير السنوى لمعدل الاستخدام الحالى يقدر بحوالى ٢,٦٪ فى المتوسط فيما بين عامى ١٩٨٨، ٢٠٠٥، ويبلغ حوالى ٢,٨٪ للوسائل الحديثة (باستخدام الصيغة الأسية).

جدول رقم (٦-١)

نسبة السيدات المتزوجات حاليا (١٥-٤٩) حسب الاستخدام الحالى لوسائل تنظيم الأسرة، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥

حالة الاستخدام/الوسيلة	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
أية وسيلة	٣٧,٨	٤٧,١	٤٧,٩	٥٦,١	٥٩,٢
وسيلة حديثة	٣٥,٤	٤٤,٨	٤٥,٥	٥٣,٩	٥٦,٥
وسيلة تقليدية	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٢	٢,٧
لا تستخدم	٦٢,٢	٥٢,٩	٥٢,١	٤٣,٩	٤٠,٨

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى - مصر، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥

ويطرأ على "بنية الوسائل" المستخدمة خلال المجال الزمنى للدراسة العديد من التغيرات لصالح الوسائل الأكثر فعالية حيث ترتفع نسبة السيدات اللائى يستخدمن اللولب (الفعالية ٩٦٪) بواقع ٤٧,٨٪، والحقن (الفعالية ١٠٠٪) بواقع ٣٨,٧٪ مقابل انخفاض فى نسبة السيدات اللائى يستخدمن الحبوب (الفعالية ٩٢٪) بلغ ٥٩٪، والواقى (الفعالية ٨١٪) ٧٣٪، والوسائل التقليدية (الفعالية ٥٠٪) ٢٧٪ أما بالنسبة لتعقيم المرأة فرغم درجة الفعالية

المرتفعة (١٠٠٪) إلا أنها قد أخذت اتجاهاً تناقصياً يقدر بحوالى ٤٥٪. كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٦-٢) والشكل رقم (٦-١).

وهناك تباينات ملحوظة فى معدلات الاستخدام الحالى (أية وسيلة) بين الحضر والريف حيث تعلو فى الحضر عن نظيرتها فى الريف بما يوازى حوالى ١٥,٤ وحدة مئوية فى المتوسط خلال المجال الزمنى للدراسة [جدول رقم (٦-٣)]. ويعلو عن المستوى القومى فى المحافظات الحضرية وفى الوجه البحرى عموماً وفى حضر قبلى، وينخفض عنه فى ريف قبلى ومحافظات الحدود.

جدول رقم (٦-٢)

نسبة السيدات المتزوجات حاليا (١٥-٤٩) اللائى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة، حسب الوسيلة المستخدمة، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥

الوسيلة	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
حبوب	٤٠,٥	٢٧,٤	٢١,٧	١٦,٩	١٦,٧
لولب	٤١,٦	٥٩,٢	٦٢,٦	٦٣,٤	٦١,٥
حقن	٠,٣	١,١	٥,٠	١٠,٩	١١,٩
واقى	٦,٣	٤,٢	٢,٩	١,٧	١,٧
تعقيم المرأة	٤,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٢
وسيلة حديثة أخرى	١,٠	٠,٩	٠,٥	٠,٧	١,٥
وسيلة تقليدية	٦,٣	٤,٩	٥,٠	٣,٩	٤,٦
اجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى - مصر، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥

شكل رقم (٦-١)

نسبة السيدات المتزوجات حاليا (١٥-٤٩) اللائى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة، حسب الوسيلة المستخدمة، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥

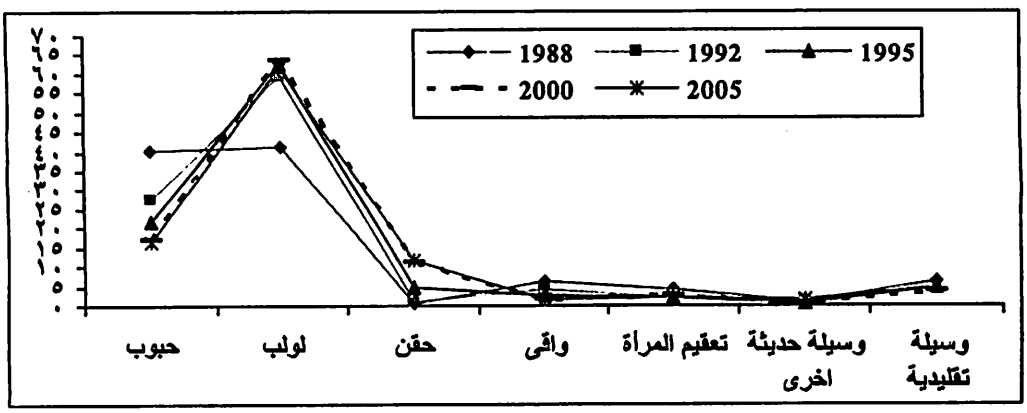

ويلاحظ أن المعدل السنوى للتغير خلال الفترة (١٩٨٨ – ٢٠٠٥) يبلغ فى المتوسط حوالى ٢,٦٪ على المستوى القومى، وينخفض فى المحافظات الحضرية إلى ٠,٨٪ فقط فى حين يبلغ ذروته (٤,٨٪ فى الوجه القبلى بعامة وفى ريف قبلى بخاصة، حيث يبلغ المعدل السنوى حوالى ٨,١٪) كما يتبين من الجدول رقم (٦-٣). بعبارة أخرى كلما كان معدل الاستخدام فى سنة الأساس منخفضاً كلما كان المعدل السنوى للتغير – خلال المجال الزمنى للدراسة – مرتفعاً، والعكس.

جدول رقم (٦-٣)

نسبة السيدات المتزوجات اللائى يستخدمن حاليا وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، حسب طبيعة محل الإقامة والمنطقة، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥

محل منطقة الإقامة	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	المعدل السنوى للتغير (٪)
× طبيعة محل الإقامة						
حضر	٥١,٨	٥٧,٠	٥٦,٤	٦١,٢	٦٢,٦	١,١
ريف	٢٤,٥	٣٨,٤	٤٠,٥	٥٢,٠	٥٦,٨	٤,٩
× منطقة الإقامة						
المحافظات الحضرية	٥٦,٠	٥٩,١	٥٨,١	٦٢,٧	٦٣,٩	٠,٧٨
الوجه البحرى	٤١,٢	٥٣,٥	٥٥,٤	٦٢,٤	٦٥,٩	٢,٧
حضر	٥٤,٥	٦٠,٥	٥٩,١	٦٤,٩	٦٤,١	٠,٩٥
ريف	٣٥,٦	٥٠,٥	٥٣,٨	٦١,٤	٦٦,٥	٣,٧
الوجه القبلى	٢٢,١	٣١,٤	٣٢,١	٤٥,١	٤٩,٩	٤,٨
حضر	٤١,٥	٤٨,١	٤٩,٩	٥٥,٤	٦٠,٠	٢,٢
ريف	١١,٥	٢٤,٣	٢٤,٠	٤٠,٢	٤٥,٢	٨,١
محافظات الحدود	–	–	٤٤,٠	٤٣,٠	٤٩,٣	١,١

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى – مصر، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

وثمة تباينات أيضا فى معدل الاستخدام الحالى حسب بعض الخصائص الخلفية لمجموعة الدراسة فى المسح الديموجرافى الصحى، فالملاحظ بالنسبة لمعدلات الاستخدام الحالى حسب العمر أن الفئة العمرية ٣٥-٣٩ هى الفئة العمرية التى تحتوى على أعلى تكرار نسبى كما يتبين ذلك من الجدول (٦-٤). والملاحظ أيضا أن معدلات الاستخدام الحالى تأخذ اتجاهاً تصاعدياً حتى الفئة العمرية ٣٥-٣٩، ثم يأخذ المعدل اتجاهاً تنازلياً بعدها. وفيما يتعلق بإيقاع التغير فى معدل الاستخدام الحالى حسب الشرائح

العمرية فالملاحظ أن المعدل السنوى للتغير خلال المجال الزمنى للدراسة يبدأ مرتفعاً نسبياً فى الشريحة العمرية الأولى (المعدل السنوى ٩,٢٪) ثم يأخذ اتجاهاً تنازلياً فينخفض إلى ٣,٦، ٢,٦، ٢,٣، ١,٩٪ فى الفئات العمرية ٢٠-٢٤، ٢٥-٢٩، ٣٠-٣٤، ٣٥-٣٩، على التوالى. ثم يطرأ على المعدل بعض الارتفاع فى الشرائح العمرية الأعلى (٤٠-٤٤، ٤٥-٤٩).

وفيما يتعلق بمعدل الاستخدام الحالى حسب عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة للمستخدمات خلال المجال الزمنى للدراسة فالملاحظ أن المعدل يأخذ إتجاهاً تصاعدياً مع ارتفاع عدد الأطفال فى جميع السنوات حتى العدد"٣ أطفال"، ثم يأخذ اتجاهاً عكسياً مع "٤ أطفال فأكثر". أما المعدل السنوى للتغير خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٥) فيتراوح بين ٢,٥٪، ٤,١٪ حيث يبدأ مرتفعاً مع وجود طفل واحد لدى السيدة (٤,١٪) ثم يتذبذب المعدل بين ٢,٥، ٢,٦٪ كما يتبين من الجدول رقم (٦-٤) السابق الإشارة إليه. مما يعنى أن إيقاع التغير للسيدات اللائى لديهن طفل واحد كان أسرع من نظيراتهن ممن لديهن أكثر من طفل واحد.

جدول رقم (٦-٤)

نسبة السيدات المتزوجات حاليا ويستخدمن حاليا وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، حسب فئات العمر وعدد المواليد الأحياء، مصر، ١٩٨٨-٢٠٠٥

الخصائص	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	المعدل السنوى للتغير (٪)
* العمر						
١٥-١٩	٥,٥	١٣,٣	١٦,١	٢٣,٤	٢٦,٣	٩,٢
٢٠-٢٤	٢٤,٣	٢٩,٧	٣٣,٢	٤٢,٧	٤٤,٧	٣,٦
٢٥-٢٩	٣٧,١	٤٦,٠	٤٧,٦	٥٧,٠	٥٧,٤	٢,٦
٣٠-٣٤	٤٦,٨	٥٨,٨	٥٨,١	٦٧,٢	٦٩,٠	٢,٣
٣٥-٣٩	٥٢,٨	٥٩,٦	٦٠,٧	٦٨,٠	٧٣,٣	١,٩
٤٠-٤٤	٤٧,٥	٥٥,٥	٥٨,٨	٦٣,٤	٧٠,١	٢,٣
٤٥-٤٩	٢٣,٤	٣٤,٥	٣٣,٣	٤٢,٠	٤٧,٨	٤,٥
* عدد المواليد الأحياء						
صفر	٠,٧	٠,٥	١,٢	٠,٢	٠,٥	-١,٩
١	٢٣,١	٣١,٦	٣١,٦	٤٢,٣	٤٦,٠	٤,١
٢	٤٣,٤	٥٢,٥	٥٣,٩	٦٦,٠	٦٦,٧	٢,٥
٣	٤٧,٨	٥٩,٣	٦٥,٤	٦٩,٣	٧٤,٨	٢,٦
٤+	٤٤,٤	٥٤,٣	٥٣,٩	٦٢,٢	٦٧,٥	٢,٥

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى - مصر، ١٩٨٨ - ٢٠٠٥

والملاحظ فيما يتعلق بالفروق فى معدل الاستخدام الحالى حسب المستوى التعليمى للمستخدمات أنه فى جميع السنوات يأخذ المعدل اتجاهاً تصاعدياُ مع ارتفاع المستوى التعليمى، فيما عدا عام ٢٠٠٥ حيث يرتفع معدل الاستخدام من حوالى ٥٥٪ لمن لم يذهبن للمدرسة إلى حوالى ٦٣٪ لمن قضين بعض الابتدائى، ثم ينخفض المعدل – على غير المتوقع – بين من "أتممن المرحلة الابتدائية/بعض الثانوى" ويرتفع مرة أخرى بين من أتممن المرحلة الثانوية فأعلى.

وفيما يتعلق باتجاهات المعدل حسب الشرائح التعليمية، فالمشاهد أن إيقاع التغير السنوى بين شريحة "لم يسبق لها الذهاب للمدرسة" هو الأعلى (٤,١٪) بينما ينخفض إلى ٢,٣٪ لمن قضين بعض الإبتدائية، ثم ينخفض إلى ٠,٨٪ للشرائح التعليمية الأعلى. وقد يعزى ذلك إلى الإنخفاض النسبى للشريحتين الأولتين فى سنة الأساس بالمقارنة بالشرائح الأخرى. والمشاهد – فيما يتعلق بمعدلات الاستخدام الحالى – حسب حالة العمل للسيدات أن المعدل بين من يعملن بعائد نقدى يعلو نظيره ممن "لا يعملن بعائد نقدى" فى جميع السنوات المشمولة فى المجال الزمنى للدراسة حيث يعلو المعدل خلال الفترة فى المتوسط بفارق يقدر بـ ١٣,٩ وحدة مئوية.

جدول رقم (٦–٥)

نسبة السيدات المتزوجات (١٥–٤٩) اللائى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة، حسب المستوى التعليمى وحالة العمل، مصر، ١٩٨٨–٢٠٠٥

الخاصية	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	المعدل السنوى للتغير (٪)
× المستوى التعليمى						
لم يسبق الذهاب للمدرسة	٢٧,٥	٣٧,٥	٤٠,٦	٥١,٥	٥٤,٨	٤,١
بعض الابتدائى	٤٢,٥	٥٣,٥	٥٠,٥	٥٧,٥	٦٢,٨	٢,٣
أتمام المرحلة الابتدائية/بعض الثانوى	٥٢,٣	٥٦,١	٥١,٢	٥٧,٥	٦٠,٢	٠,٨
أتمام المرحلة الثانوية/فأعلى	٥٣,٢	٥٨,٠	٥٦,٥	٦١,٢	٦١,٥	٠,٩
× حالة العمل						
تعمل باجر نقدى	٥٤,٠	٥٨,٣	٥٩,٨	٦٦,٧	٦٦,٢	١,٢
لا تعمل باجر نقدى	٣٢,٥	٤٥,٢	٤٥,٨	٥٤,٤	٥٧,٤	٣,٤

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى – مصر، ١٩٨٨ – ٢٠٠٥

أما إيقاع التغير السنوى فى المعدل فيبلغ بين من يعملن بعائد نقدى ١,٢ مقابل ٣,٤٪ بين من لا يعملن بعائد نقدى، والفروق قد تعزى إلى إنخفاض النسبة فى سنة الأساس لمن لا يعملن بعائد نقدى.

وتحليل البيانات حسب الغرض من الاستخدام يعكس حقيقة أن الأغلبية العظمى من المستخدمات يستخدمن الوسيلة لإنهاء الإنجاب حيث تراوحت نسبتهن بين ٧٩,٠، ٨٣,٤٪ من مجموعة السيدات المتزوجات اللائى يستخدمن حالياً.

جدول رقم (٦-٦)

نسبة السيدات المتزوجات ذوى الحاجة الملباة حسب الغرض من الاستخدام، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥

الغرض	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
للمباعدة بين الولادات	١٦,٦	١٧,٩	٢٠,٣	٢١,٠
لإنهاء الإنجاب	٨٣,٤	٨٢,١	٧٩,٧	٧٩,٠
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى – مصر، ١٩٩٢ – ٢٠٠٥

أما المستخدمات بغرض المباعدة فقد تراوحت نسبتهن بين حوالى ١٦,٦، ٢١,٠٪ كما يتضح من جدول (٦-٦). والملاحظ أن الاستخدام بغرض المباعدة قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة المعنية حيث ارتفعت النسبة بحوالى ٤,٤ وحدة مئوية وبمعدل سنوى يقدر بـ ١,٨١ ويبلغ هذا المعدل ذروته فيما بين عامى ١٩٩٥، ٢٠٠٠ حيث بلغ ٢,٥٪ فى المقابل جاء اتجاه الاستخدام بغرض إنهاء الإنجاب اتجاهاً تنازلياً كما يتضح من ذات الجدول المشار إليه.

وبوجه عام فالاستخدام بغرض المباعدة يعلو بين صغيرات السن بالمقارنة بالأعمار الأعلى، وفى الحضر عنه فى الريف وبين المستويات التعليمية الأعلى (2005 EDHS).

٢/٦ : مستويات واتجاهات وتباينات الطلب غير الملبى

التعريف الاجرائى الذى أخذ به المسح الديموجرافى الصحى فى مصر للطلب غير الملبى أو الحاجة غير الملباه بغرض المباعدة، يشمل السيدات الحوامل واللائى كان حملهن غير مرغوب فيه فى ذلك الوقت، والسيدات فى فترة انقطاع الطمث بعد الولادة، وآخر مولود غير مرغوب فيه فى ذلك الوقت، والسيدات غير الحوامل واللائى لسن فى فترة انقطاع الطمث بعد الولادة (معرضات لخطر الحمل) وغير مستخدمات لتنظيم الأسرة وذكرن أنهن يرغبن فى تأجيل المولود التالى سنتين أو أكثر، كما تشمل الحاجة غير الملباه

بغرض المباعدة السيدات غير المتأكدات ما إذا كن يرغبن فى طفل آخر أو يرغبن فى طفل آخر ولكنهن غير متأكدات من التوقيت المناسب. وتشير الحاجة غير الملباه بغرض إنهاء الإنجاب إلى السيدات الحوامل واللائى كان حملهن غير مرغوب فيه، والسيدات فى فترة انقطاع الطمث بعد الولادة وآخر طفل غير مرغوب فيه، والسيدات اللائى لسن حوامل ولسن فى فترة انقطاع الطمث بعد الولادة ولا يستخدمن وسيلة لتنظيم الأسرة ولا يرغبن فى مزيد من الأطفال. ولا تشمل الحاجة غير الملباه مجموعة السيدات الحوامل أو السيدات فى فترة انقطاع الطمث بعد الولادة واللائى أصبحن حوامل وهن يستخدمن وسيلة (هؤلاء السيدات فى حاجة إلى وسيلة أفضل)، كما لا تشمل السيدات فى سن اليأس أو غير القادرات على الإنجاب مطلقاً.

جدول رقم (٦-٧)

نسبة السيدات المتزوجات ذوى الحاجة غير الملباة

حسب نوع الحاجة، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥

الغرض	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
للمباعدة بين الولادات	٦,٨	٥,٣	٣,٦	٣,٦
لإنهاء الإنجاب	١٣,٣	١٠,٧	٧,٦	٦,٧
الاجمالى	٢٠,١	١٦,٠	١١,٢	١٠,٣

المصدر: المسح الديموجرافى الصحى - مصر، ١٩٩٢ - ٢٠٠٥

والملاحظ أن نسبة السيدات المتزوجات ذوات الحاجة غير الملباه (الاجمالى) قد أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة المعنية (١٩٩٢-٢٠٠٥) فانخفضت إلى النصف تقريبا (من ٢٠,١ إلى ١٠,٣٪) كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٦-٧). ونفس النمط بالنسبة لذوى الحاجة للمباعدة ولإنهاء الإنجاب... كما يتضح من ذات الجدول. هذا ويقدّر ايقاع التغير السنوى بحوالى -٥,١٪ لاجمالى السيدات المتزوجات ذوى الحاجة غير الملباه، -٤,٩٪ لذوى الحاجة للمباعدة، -٥,٣٪ لذوى الحاجة لإنهاء الإنجاب، خلال الفترى ١٩٩٢-٢٠٠٥.

ويتضمن المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥ معلومات عن ذوى الحاجة غير الملباة من حيث الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والممارسة والاتجاهات نحو تنظيم الأسرة والتعرض لرسائل تنظيم الأسرة والمشورة. ويلاحظ أن حوالى خمس السيدات ذوات الحاجة لتنظيم الأسرة تقل أعمارهن عن ٢٥ سنة وحوالى ٣٦٪ فى العمر ما بين ٢٥-٣٤. وأن ٤٤٪ عمرهن ٣٥ سنة فأكثر. و٨٠٪ من السيدات ذوات الحاجة إلى تنظيم الأسرة لديهن ٤ أطفال على الأقل، ٨٥٪ ولدن حديثاً (فى خلال ٢٤ شهر من المسح). وكما هو متوقع، فإن الحاجة للمباعدة ولإنهاء الإنجاب تختلف كثيراً

حسب عمر السيدة و عدد الأطفال الذين أنجبتهم. فالسيدات اللائى فى حاجة إلى المباعدة أصغر سناً (أقل من ٣٠ سنة)، ولديهن أسر صغيرة (٣ أطفال او أقل)، وأكثر من الثلثين منهن أنجبن حديثاً. ومن جهة أخرى فإن حوالى ثلث السيدات اللائى لديهن حاجة بغرض إنهاء الإنجاب يقعن فى الفئة العمرية ٣٠-٣٩، وحوالى ١٠٪ منهن لديهن ٦ أطفال أو أكثر.

وتتركز السيدات اللاتى فى حاجة إلى تنظيم الأسرة بصورة كبيرة فى المناطق الريفية. وبصفة عامة فإن ما يقرب من ٥٩٪ من السيدات ذوات الحاجة إلى تنظيم الأسرة يقمن فى الريف. ويوجد ٣٤٪ يقمن فى ريف الوجه القبلى وحوالى ٢٢٪ يقمن فى ريف الوجه البحرى. وسيدات الحضر اللائى لديهن حاجة إلى تنظيم الأسرة يقمن على الأرجح فى المحافظات الحضرية يليها مباشرة حضر الوجه القبلى.

ومن الملاحظ أيضا أن أكثر من نصف السيدات اللاتى لديهن الحاجة إلى تنظيم الأسرة حصلن على تعليم أقل من الثانوى. والسيدات اللاتى لديهن حاجة إلى تنظيم الأسرة بغرض المباعدة تعلو نسبة من أتممن

جدول رقم (٦-٨)
خصائص السيدات ذوات الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة، التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا ذوات الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة، حسب خصائص خلفية مختارة ونوع الحاجة، مصر، ٢٠٠٥

الخصائص الخلفية	الحاجة لتنظيم الأسرة		
	للمباعدة	لإنهاء الإنجاب	الإجمالى
العمر			
١٥-١٩	١٠,١	٠,٥	٤,٤
٢٠-٢٤	٣٦,٧	٥,٩	١٥,٥
٢٥-٢٩	٣٤,٧	١٥,٠	١٩,٤
٣٠-٣٤	١٣,٠	٢١,٠	١٦,٤
٣٥-٣٩	٤,٠	٢٤,٠	١٦,٣
٤٠-٤٤	١,١	١٩,٤	١٤,٥
٤٥-٤٩	٠,٣	١٤,٣	١٣,٤
عدد الأطفال الأحياء			
صفر	٨,٠	٠,٢	١٠,٣
١	٣٧,٦	٢,٠	١٥,٠
٢	٣٢,٧	١٧,٦	٢١,٢
٣	١٣,٧	٢٣,٩	٢٠,٨
٤	٤,٣	٢١,٠	١٤,٢
٥	٢,٣	١٥,٢	٨,٨
٦+	١,٤	٢٠,١	٩,٨
لديها مولود فى أخر ٢٤ شهر			
نعم	٦٩,٣	٨٥,٤	٨٥,٠
لا	٣٠,٠	١٤,٠	١٤,٧
الإقامة			
حضر	٣٠,٩	٣٢,٩	٤١,٥
ريف	٦٩,١	٦٧,١	٥٨,٥
محل الإقامة			
محافظات حضرية	١٢,١	١٤,٨	١٨,١
وجه بحرى	١٩,٩	٢٠,٩	٣٠,٤
حضر	٦,٠	٥,٢	٨,٠
ريف	١٣,٩	١٥,٧	٢٢,٤
وجه قبلى	٦٥,١	٥٩,٨	٤٦,٩
حضر	١١,٧	١٠,٣	١٢,٧
ريف	٥٣,٤	٤٩,٥	٣٤,٢
محافظات الحدود	٢,٩	٤,٤	٤,٦
الحالة التعليمية			
أقل من المرحلة الثانوية	٤٢,٠	٦٦,١	٥٧,٨
أتمت المرحلة الثانوية/فأعلى	٥٨,٠	٣٣,٩	٤٢,٢
الحالة العملية			
تعمل مقابل عائد نقدى	٩١,٥	٥٨,٢	٨٢,٩
لا تعمل مقابل عائد نقدى	٨,٥	١٤,٨	١٧,١
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى - مصر، ٢٠٠٥

المرحلة الثانوية بينهن بالمقارنة باللائى لديهن حاجة إلى إنهاء الإنجاب. كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٦-٨).

والمشاهد من توزيع السيدات المتزوجات حالياً اللاتى لديهن حاجة إلى تنظيم الأسرة حسب تجربتهن السابقة لاستخدام الوسائل، واتجاههن نحو تنظيم الأسرة، ونواياهن للاستخدام فى المستقبل - المشاهد أن الغالبية العظمى من السيدات ذوات الحاجة لتنظيم الأسرة لهن تجربة فى استخدام بعض الوسائل، ٦١٪ سبق لهن استخدام اللولب، و مثلهن سبق لهن استخدام الحبوب. والسيدات اللاتى لديهن حاجة لاستخدام تنظيم الأسرة بغرض إنهاء الإنجاب لديهن سابق تجربة ببعض الوسائل أكثر من السيدات ذوى الحاجة بغرض المباعدة (٨٤٪، ٤٣٪ على الترتيب).

هذا وتوافق أكثر من ٩٤٪ من السيدات ذوات الحاجة إلى تنظيم الأسرة، وثلاثة أرباع السيدات ذوات الحاجة إلى تنظيم الأسرة لديهن نية الاستخدام فى المستقبل. وقد لوحظ أن السيدات ذوات الحاجة بغرض إنهاء الإنجاب أقل من السيدات ذوات الحاجة بغرض المباعدة فى نية الاستخدام فى المستقبل كما يتبين من الجدول رقم (٦-٩).

ويعكس توزيع السيدات المتزوجات حاليا اللاتى لديهن حاجة لتنظيم الأسرة حسب التعرض - حديثاً - للرسائل الخاصة بتنظيم الأسرة المسموعه أو المرئية أو المقروءة، والاتصال مع العاملين فى تنظيم الأسرة ومقدمى الخدمة الصحية [جدول رقم (٦-١٠)] أن ٨٩٪ من السيدات ذوات الحاجة لتنظيم الأسرة سمعن رسالة عن تنظيم الأسرة من التلفزيون أو الراديو حديثاً. وحوالى ٧٩٪ قرأن رسائل تنظيم الأسرة فى صحيفة أو مجلة أو نشرة. وفى الستة أشهر السابقة على المسح، تلقت ١٦٪ فقط من السيدات ذوات الحاجة معلومات أو نصحية عن تنظيم الأسرة من خلال الاتصال مع مقدمى الخدمة أو العاملين الميدانيين مما يعكس وجود فرص ضائعة لتقديم المشورة حيث ما يقرب من نصف السيدات ذوات الحاجة اتصلوا بشكل أو بآخر مع أحد العاملين فى تنظيم الأسرة أو موقع تقديم خدمة صحية خلال هذه الفترة.

جدول رقم (٦-٩)
التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا ذوات الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة، بعض مؤشرات الممارسة ونية الاستخدام، مصر، ٢٠٠٥

استخدام تنظيم الأسرة والاتجاهات والنوايا	الحاجة لتنظيم الأسرة		
	للمباعدة	لإنهاء الإنجاب	الإجمالى
الاستخدام السابق لأى وسيلة			
نعم	٤٣,٠	٨٤,٠	٧٨,٥
لا	٥٧,٠	١٦,٠	٢١,٥
الاستخدام السابق للولب			
نعم	٦٣,٥	٤٧,٧	٦١
لا	٣٦,٥	٥٢,٣	٣٩
الاستخدام السابق للحبوب			
نعم	٦٩,١	٤٥,١	٦٠,٩
لا	٣٠,٤	٥٤,٩	٣٩,١
موافقة المبحوثة على تنظيم الأسرة			
توافق	٩١,٣	٩٢,٦	٩٤,٢
لا توافق	٨,٧	٧,٤	٥,٨
نية استخدام تنظيم الأسرة			
نعم لديها نية الاستخدام	٨٤,١	٦٣,٧	٧٥,٢
نعم لم تحدد الوقت	٤,٩	٥,٦	٤,١
ليس لديها نية للاستخدام	١١,٠	٣٠,٦	٢٠,٧
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى - مصر، ٢٠٠٥

جدول رقم (٦-١٠)
التعرض لرسائل تنظيم الأسرة أو المشورة بين السيدات ذوات الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة، التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات حاليا ذوات الحاجة إلى تنظيم الأسرة، حسب بعض مؤشرات التعرض لرسائل تنظيم الأسرة وحسب نوع الحاجة، مصر، ٢٠٠٥

التعرض لمعلومات عن تنظيم الأسرة أو مشورة	الحاجة لتنظيم الأسرة		
	للمباعدة	لإنهاء الإنجاب	الإجمالى
رأت/سمعت رسائل تنظيم الأسرة فى التليفزيون/الراديو			
نعم	٩١,٦	٨٧,٨	٨٩,٢
لا	٨,٤	١٢,٢	١٠,٨
شاهدت رسائل تنظيم الأسرة فى وسائل الإعلام المطبوعة			
نعم	١٨,٤	٨٦,٥	٧٩,٢
لا	٨١,٦	١٣,٥	٢٠,٨
اتصلت بأحد العاملين فى تنظيم الأسرة			
نعم	٤٦,٩	٤٧,٦	٤٧,٤
لا	٥٣,١	٥٢,٤	٥٢,٦
ناقشت تنظيم الأسرة مع أحد العاملين فى مصدر طبى			
نعم	١٤,٥	١٦,١	١٥,٨
لا	٨٥,٥	٨٣,٩	٨٤,٢
الإجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى - مصر، ٢٠٠٥

٣/٦ : الطلب الكلى على تنظيم الأسرة ونسبة الطلب المشبع

بصورة عامة يصل حجم الطلب الكلى على تنظيم الأسرة إلى ٧٠,٤٪، ونسبة الطلب المشبع ٨٤٪ وذلك عن عام ٢٠٠٥. واتجاه المؤشرات يأخذ نمطاً متذبذباً يتراوح ما بين ٦٥، ٧٠٪ بالنسبة لحجم الطلب الكلى، ٧١، ٨٤٪

جدول رقم (٦-١١)
نسبة السيدات المتزوجات حاليا
حسب الطلب الكلى على تنظيم الأسرة، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥

الغرض	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
للمباعدة بين الولادات	١٥,١	١٤,٤	١٥,٤	١٦,٥
لإنهاء الإنجاب	٥٣,٨	٥٠,٧	٥٢,٩	٥٣,٩
الاجمالى*	٦٨,٩	٦٥,١	٦٨,٣	٧٠,٤
نسبة الطلب المشبع	٦٨,٤	٧٣,٦	٨٢,١	٨٤,١

* يتضمن نسبة فشل الوسيلة وتقدر بحوالى ١٪.

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى - مصر، ١٩٩٢ - ٢٠٠٥

للطلب المشبع خلال المجال الزمنى للدراسة (١٩٩٢-٢٠٠٥) كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٦-١١).

ومن الملاحظ بالنسبة للتبيانات فى نسبة حجم الطلب المشبع على تنظيم الأسرة أن ٨٠٪ أو أكثر من الطلب على خدمات تنظيم الأسرة مشبع بالنسبة لمختلف المجموعات الفرعية.

فبالنسبة لعمر السيدة، تأخذ النسبة اتجاهاً تصاعدياً حتى فئة العمر ٤٠-٤٤ (من ٧٥,٣ إلى ٨٨,٣٪) ثم تنخفض قليلا إلى ٨٧,١٪ فى الفئة العمرية ٤٥-٤٩ شكل رقم (٦-٢).

وتبدو النسبة أعلى فى الحضر (٨٨,٣٪) بالمقارنة بالريف (٨٣,٤٪) وتبلغ ذروتها فى وجه بحرى بوجه عام (٩٠,٤٪) وفى حضر قبلى (٨٦,٥٪) مقارنة بريف قبلى (٧٣,١٪).

ويلاحظ ارتفاع نسبة الطلب المشبع كلما ارتفع المستوى التعليمى للسيدة حيث تصل إلى ٨١٪ بين من لم يسبق لهن الذهاب للمدرسة وإلى ٨٨,٤٪ بين من أتممن المرحلة الثانوية فأعلى، كذلك تبدو أعلى بين من يعملن بأجر نقدى (٨٩,٧٪) مقابل من لا يعملن بأجر نقدى (٨٣,١٪).

شكل رقم (٦-٢)

نسبة الطلب المشبع حسب بعض الخصائص الخلفية، مصر، ٢٠٠٥

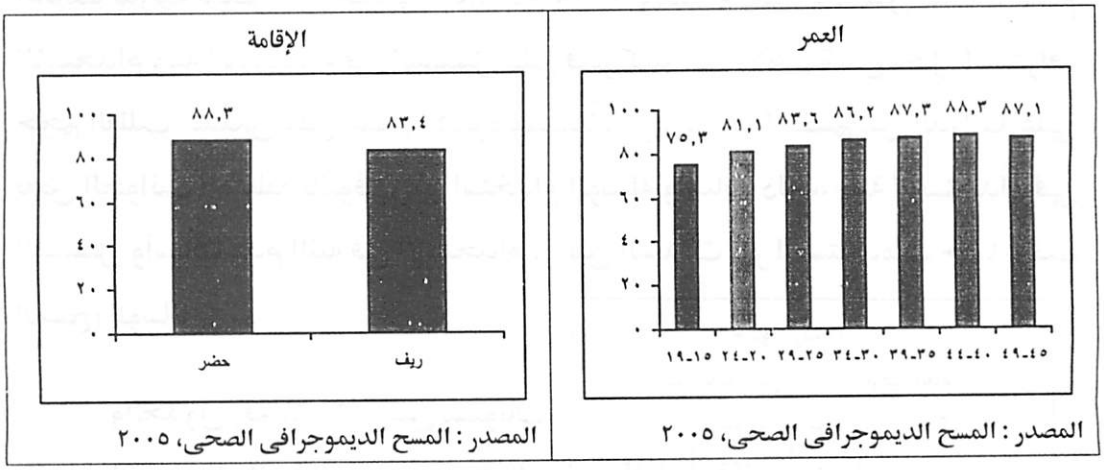

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى، ٢٠٠٥

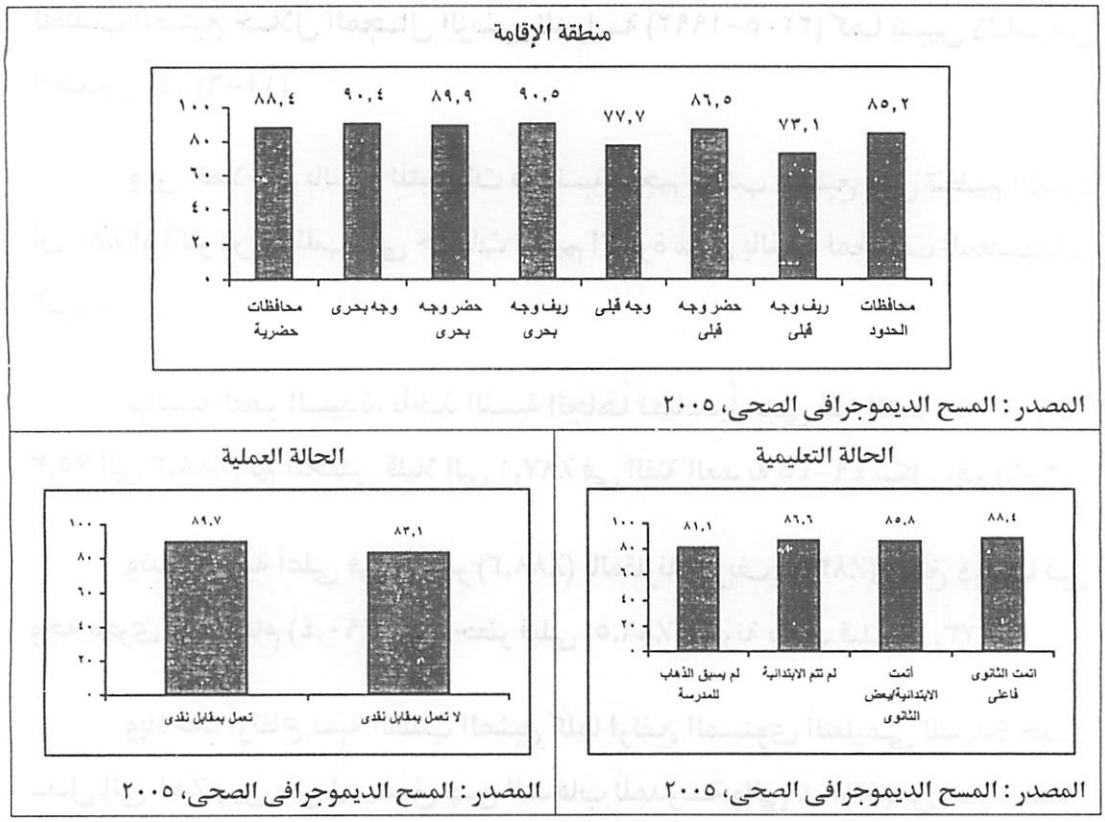

٦/٤ : الطلب الممكن على تنظيم الأسرة (نية الاستخدام مستقبلاً)

تبين من القسم ٦/١ – أن غير المستخدمات حاليا لوسائل تنظيم الأسرة بلغ عام ١٩٨٨ حوالى ٦٢٪ من السيدات المتزوجات فى سن الإنجاب. وأن هذه النسبة أخذت اتجاهاً تنازلياً لتصل إلى حوالى ٤١٪ عام ٢٠٠٥. وتقديم معلومات عن أسباب عدم الاستخدام ونية الاستخدام فى المستقبل على قدر كبير من الأهمية من أجل استشراف حجم الطلب الممكن على تنظيم الأسرة مستقبلاً ... ويركز هذا القسم من الدراسة على بعض الجوانب المتعلقة بالتوقف عن استخدام الوسيلة وأسباب ذلك، ونية الاستخدام فى المستقبل وأسباب عدم النية فى الاستخدام ... بين السيدات غير المستخدمات حاليا (وقت المسح) للوسائل.

جدول رقم (٦-١٢)

معدلات التوقف عن الاستخدام فى العام الأول من الممارسة، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥

١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
٢٩,٠	٢٩,٨	٢٩,٥	٣١,٨

المصدر: المسح الديموجرافى الصحى، مصر ١٩٩٢-٢٠٠٥

والجدول رقم (٦-١٢) يبين مستويات واتجاهات معدل التوقف عن استخدام الوسائل فى العام الأول من الاستخدام خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٥. ويلاحظ بصفة

عامة أن حوالى ٢٩ إلى ٣٢٪ من المستخدمات فى مصر يتوقفن عن استخدام الوسيلة خلال الاثنى عشر شهراً من بدء الاستخدام، وهى نسبة عالية تثير العديد من التساؤلات حول مسألة نوعية الخدمة المقدمة التى من شأنها - كما سبق الاشارة - ربط المنتفعين بموقع تقديم الخدمة واستمرارية الممارسة.

وبوجه عام فالجدول رقم (٦-١٣) يعرض التوزيع النسبى لحالات التوقف عن الاستخدام فى الخمس سنوات السابقة على المسح حسب السبب الرئيسى للتوقف. ويلاحظ فى جميع السنوات أن الأعراض الجانبية - كسبب رئيسى للتوقف - تمثل النسبة الأعلى فى جميع السنوات التى اشتمل عليها الجدول حيث تراوحت بين حوالى ٢٩، ٣٥٪ ويبدو أن مسالة أختيار الوسيلة الأكثر ملائمة على مستوى الحالة يشوبها بعض القصور.

جدول رقم (٦-١٣)

التوزيع النسبى للتوقف عن استخدام الوسيلة فى الخمس سنوات السابقة على المسح حسب السبب الرئيسى للتوقف، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥

السبب الرئيسى	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
أصبحت حامل	١٨,٧	١٢,٧	٨,٨	٨,٧
الرغبة فى الحمل	١٨,٨	٢٣,١	٢٩,٩	٢٩,١
معارضة الزوج	١,٢	٢,١	٠,٧	٠,٤
أعراض جانبية	٣٠,٤	٢٨,٨	٣٥,٨	٣٤,٧
اعتبارات صحية	١٠,٢	١٠,٠	٥,٣	٢,٣
صعوبة الحصول على الوسيلة/بعد المسافة	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
الرغبة فى وسيلة اكثر فعالية	٣,٣	٤,٣	٤,٢	٤,٣
غير ملائمة للاستخدام	١,٨	١,٧	٢,٢	٥,٨
التكلفة مرتفعة/صعبة المنال	-	٠,١	٠,١	٠,١
القضاء والقدر	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,١
عدم القدرة على الإنجاب	١,٢	١,٥	١,٧	١,٤
تباعد الممارسة الجنسية/غياب الزوج	٧,١	٧,٢	٥,١	٦,٦
إنهاء العلاقة الزوجية	١,٣	١,٢	٠,٨	٢,٣
أخرى	٥,٤	٦,٧	٧,١	٣,٩
اجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى - مصر ١٩٩٢-٢٠٠٥

ويعرض الجدول أيضا أن نسبة من أصبحن حامل أثناء الاستخدام بلغت عام ١٩٩٢ حوالى ١٩٪ وأخذت هذه النسبة اتجاهاً تنازلياً حتى بلغت حوالى ٩٪ عام ٢٠٠٥. والنسبة هنا تعكس فشل الوسيلة فى الحماية من خطر الحمل...

ومن الملامح الأساسية لأسباب التوقف عن الاستخدام؛ التوقف بسبب الرغبة فى التحول إلى وسيلة أكثر فعالية، وتتراوح نسبة هذه الشريحة ما بين ٣,٣، ٤,٣٪، والتوقف لإعتبارات صحية بلغ ذروته فى عام ١٩٩٢ ثم أخذ إتجاهاً تنازلياً حتى بلغ ٢,٣٪. وبوجه عام فكل هذه الأسباب تتعلق بشكل أو بآخر بنوعية الخدمة المقدمة – الأعراض الجانبية والاعتبارات الصحية والتحول إلى وسيلة أكثر فعالية وفشل الوسيلة ... الخ.

والملاحظ أن السيدات المتزوجات وغير مستخدمات للوسائل حسب نية الاستخدام فى المستقبل والذى يعكسه الجدول رقم (٦-١٤) أن النسبة الأعلى قررت أنها تنوى الاستخدام مستقبلا. وبلغت هذه النسبة حوالى ٤٦٪ فى عام ١٩٩٢ وأخذت اتجاهاً تصاعدياً حتى بلغت حوالى ٦٤٪ عام ٢٠٠٥. وفى المقابل أخذت نسبة من لا تنوى الاستخدام اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة المعنية من ٤٦,٢٪ إلى ٣٠,٨٪ كما يتضح من ذات الجدول.

جدول رقم (٦-١٤)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات وغير مستخدمات حسب نية الاستخدام فى المستقبل، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥

نية الاستخدام	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
تنوى الاستخدام	٤٥,٥	٥٨,٤	٥٨,٨	٦٤,٢
غير متأكدة	٨,٣	٥,٣	٧,٨	٤,٢
لا تنوى الاستخدام	٤٦,٢	٣٦,٣	٣٣,٢	٣٠,٨
غير مبين	-	-	٠,١	٠,٨
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: المسح الديموجرافى الصحى – مصر ١٩٩٢-٢٠٠٥

وتعزى أسباب عدم النية فى الاستخدام مستقبلا للشريحة التى قررت ذلك من بين السيدات المتزوجات وغير المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة إلى أسباب متنوعة، بعضها يرتبط بالإنجاب حيث لا توجد/تباعد الممارسة الجنسية، أو بلوغ سن اليأس أو عدم القدرة على الإنجاب مؤقتاً أو مطلقاً، وأن السيدة تريد المزيد من الأطفال. وتمثل هذه المجموعة من الأسباب المرتبطة بالإنجاب النسبة الأعلى خلال المجال الزمنى للدراسة حيث بلغت ٦١٪ عام ١٩٩٥ وترتفع لتقارب ٧٣٪ عام ٢٠٠٥.

والمجموعة الثانية من الأسباب والتى تمثل النسبة التالية فى الترتيب هى تلك المرتبطة بالوسيلة وتتراوح نسبة هذه المجموعة من الأسباب بين ١٤,٠، ٢٠٪ وتأخذ اتجاها متذبذباً خلال المجال الزمنى للدراسة وتشمل هذه المجموعة الأسباب والاعتبارات الصحية والخوف من الأعراض الجانبية للوسيلة وعدم ملائمة الوسيلة للاستخدام ... الخ.

جدول رقم (٦-١٥)

التوزيع النسبى للسيدات المتزوجات وغير مستخدمات وليس لديهن نية الاستخدام فى المستقبل حسب السبب الرئيسى لعدم الاستخدام، مصر، ١٩٩٢-٢٠٠٥

السبب الرئيسى لعدم الاستخدام	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
× أسباب مرتبطة بالإنجاب	٧٠,٤	٦١,٣	٦٣,٠	٧٢,٨
لا توجد ممارسة جنسية / تباعد الممارسة الجنسية	٧,١	٩,٨	٤,٠	٤,٨
سن اليأس/استئصال الرحم	١٢,٧	٢٢,٦	١٩,٢	١٧,٧
عدم القدرة على الإنجاب مؤقتاً/مطلقاً	٢٣,٧	١٢,٨	٢٧,٦	٤٠,٣
تريد المزيد من الأطفال	٢٦,٩	١٦,٠	١٠,٥	٧,١
× معارضة الاستخدام	٥,٠	٥,٩	٧,٦	٧,٦
معارضة المستجيبة	٠,٣	٠,٩	٣,٠	٢,٨
معارضة الزوج	٣,٤	٢,٧	٣,٨	٣,٣
معارضة أشخاص آخرين	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٢
محرم دينياً	١,٠	٢,٢	٠,٦	١,٢
× نقص المعلومات	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,١
لا تعرف الوسيلة	٠,٣	٠,١	–	–
لا تعرف المصدر	–	٠,٣	–	٠,١
× أسباب مرتبطة بالوسيلة	١١,٦	٢٠,٣	١٣,٩	١٨,١
اعتبارات صحية	٨,١	١١,٤	٧,٦	٨,٤
الخوف من الأعراض الجانبية	٢,٩	٧,٨	٥,٧	٨,٥
التكلفة مرتفعة/صعوبة الحصول	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢
غير ملائمة	٠,٤	٠,٦	٠,١	٠,١
التأثير على النشاط العام للجسم	–	٠,٢	٠,٢	٠,١
× أخرى	١١,٣	١١,٥	١٤,٧	٠,٤
× لا تعرف	١,٤	٠,٧	٠,٩	١,١
اجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: المسح الديموجرافى الصحى - مصر ١٩٩٢-٢٠٠٥

وهناك مجموعة أخرى من الأسباب تتعلق بمعارضة الاستخدام سواء من الزوجة أو الزوج أو آخرين، أو الاعتقاد بأن استخدام الوسائل يتعارض مع الدين، وتمثل هذه المجموعة نسبة تتراوح بين ٣، ٨٪ خلال الفترة المعنية. وهناك أيضا بعض الأسباب تعزى إلى نقص المعلومات لكنها لا تمثل أهمية كبيرة من حيث نسبتها [جدول رقم (٦-١٥)].

وحول تعرض غير المستخدمات للاتصال الشخصى بالعاملين الميدانيين أو مقدمى الرعاية الصحية بما يساعد فى تشجيع وتحفيز هؤلاء على الاستخدام، تعكس البيانات [جدول رقم (٦-١٦)] أن نسبة ضئيلة من هذه الشريحة قد تم زيارتها من أحد العاملين فى برنامج تنظيم الأسرة - لم تتجاوز الـ ٤,٢٪ عام ٢٠٠٥. وهذا يعنى أن برنامج الاتصال من خلال الزيارات المنزلية للترويج والتحفيز على الاستخدام يحتاج إلى الكثير من التنشيط.

جدول رقم (٦-١٦)

نسبة السيدات غير المستخدمات لتنظيم الأسرة واللائى زرن أو تمت زيارتهن من أحد العاملين فى تنظيم الأسرة فى مكان يقدم الخدمة فى الستة شهور السابقة على المسح، مصر، ١٩٩٥-٢٠٠٥

نوع التعرض	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
تمت الزيارة من أحد العاملين فى تنظيم الأسرة	١,٧	٣,٩	٤,٢
زارت مصدر صحى حكومى	٢٣,٧	٢٦,٩	٣٢,٢
زارت مصدر صحى حكومى وناقشت تنظيم الأسرة	٣,٩	٤,٢	٨,٤
زارت مصدر صحى خاص	٣٤,٥	٣٠,٣	٣١,٩
زارت مصدر صحى خاص وناقشت تنظيم الأسرة	٤,٢	٣,٢	٥,٢
اتصلت بأحد العاملين فى تنظيم الأسرة أو مصدر صحى	٥١,٧	٤٥,١	٤٧,٧
ناقشت تنظيم الأسرة مع أحد العاملين فى تنظيم الأسرة أو فى مصدر صحى	١٦,٣	٦,٧	١١,٢

المصدر : المسح الديموجرافى الصحى - مصر ١٩٩٥-٢٠٠٥

وتعكس البيانات أيضا أن نسبة تتراوح ما بين ٢٤، ٣٢٪ من السيدات غير المستخدمات قد قامت بزيارة موقع خدمة صحى حكومى، ونسبة أخرى تتراوح بين ٣٠، ٣٥٪ قد زارت موقع خدمة صحى خاص. إلا أن نسبة لا تتعد الخمس فى المتوسط من هذه النسب التى قامت بزيارة موقع حكومى قد ناقشت مسألة تنظيم الأسرة خلال هذه الزيارة ... والنسبة المناظرة بين من قمن بزيارة موقع خاص تبدو أقل حيث بلغت فى المتوسط ١٣٪ فقط بما يعنى أن هناك فرصاً سواء للاعلام/التعليم/الاتصال، والمشورة قد أهدرت ولم تستغل فى تشجيع وتحفيز غير المستخدمات على الاستخدام.

وهناك شريحة من غير المستخدمات قد قامت من جانبها بالاتصال بأحد العاملين فى برنامج تنظيم الأسرة أو بالمواقع الصحية تقترب من النصف (ما بين ٤٥، ٥٢٪) ولكن من ناقشت تنظيم الأسرة مع هؤلاء العاملين تبدو أيضا محدودة حيث تبلغ حوالى ٢٦٪ من النسب المشار إليها [جدول رقم (٦-١٦)].

سابعاً : المحددات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للطلب على تنظيم الإنجاب

يتناول هذا الفصل دراسة أهم المحددات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للطلب على تنظيم الإنجاب في مصر والذى يقاس من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية وهى الطلب الملبى (الاستخدام الحالى)، والطلب غير الملبى، ثم الطلب الممكن، باستخدام بيانات المسح الديموجرافى الصحي لعام ٢٠٠٥، وذلك من خلال أسلوب التحليل المتعمق الذي يتوافق مع طبيعة كل متغير من المتغيرات الثلاثة والتى تعتبر أوجه مختلفة لقياس الطلب على تنظيم الإنجاب.

٧/١: محددات الطلب الملبى (الاستخدام الحالى)

يتناول هذا الجزء من البحث دراسة أهم محددات الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة وذلك من خلال تطبيق منهجيات التحليل الإحصائي المتعمق التي تستلزم اختيار أهم تلك المحددات كمتغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فهو الاستخدام الحالي، ونظراً لأن هذا المتغير التابع ذو طابع ثنائي ويأخذ إحدى القيمتين: (١) = إذا كانت السيدة تستخدم حالياً، وصفر= إذا كانت السيدة لا تستخدم حالياً، لذلك فإن التحليل المناسب هو استخدام الانحدار اللوجيستى الثنائي. كما يساعد هذا النموذج على التعرف على المتغيرات التى يمكن أن تسهم في عمليات التنبؤ المحتملة للاستخدام الحالي لوسائل تنظيم من عدم الاستخدام، وعليه تم بناء معادلة الانحدار اللوجيستى الثنائي لمتغير الاستخدام الحالي كمتغير تابع مع مجموعة المتغيرات المستقلة المتمثلة في العمر الحالي للزوجة، محل الإقامة للزوجة، تعليم الزوجة، عمل الزوجة بأجر نقدي، عدد الأطفال الأحياء، تفضيلات الإنجاب للزوج، وموافقة الزوجة على استخدام الوسائل وذلك كما يوضحها جدول (٧-١).

جدول رقم (٧-١)

المتغيرات التي شملتها الدراسة و تعريفها حسب استخدامها فى تحليل الانحدار اللوجيستى

المتغير التابع	
الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠ = لا تستخدم حالياً ١ = تستخدم حالياً

تابع جدول رقم (٧-١)

المتغيرات المستقلة	
العمر الحالي للزوجة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٣٥ (فئة مرجعية) ١= ٣٥+
محل الإقامة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= حضر(فئة مرجعية) ١= ريف
الحالة التعليمية للزوجة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ثانوي (فئة مرجعية) ١= ثانوي+
عدد المواليد الأحياء	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٤ أطفال (فئة مرجعية) ١= ٤ أطفال فأكثر
تفضيلات الإنجاب:	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= رغبة الزوج غير متفقه من رغبة الزوجة (فئة مرجعية) ١ = اتفاق رغبة الزوج مع الزوجة
تعمل بأجر	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا تعمل بأجر (فئة مرجعية) ١= تعمل بأجر
موافقة الزوجة على استخدام وسائل تنظيم الأسرة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا (فئة مرجعية) ١= نعم

وبناء على هذه المتغيرات تم تطبيق معادلة الانحدار اللوجيستي حسب النموذج التالي:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1 + X_1 + B_2 X_2 + \ldots\ldots\ldots B_P X_P$$

ومن ثم:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1 \text{ العمر الحالي للزوجة} + B_2 \text{ محل الإقامة} + B_3 \text{ تعليم الزوجة}$$

$$+ B_4 \text{ عدد المواليد أحياء} + B_5 \text{ تفضيلات الإنجاب للزوج} + B_6 \text{ عمل المرأة بأجر}$$

$$+ B_7 \text{ موافقة الزوجة على استخدام الوسائل}$$

حيث:

Ln	=	(e = 2.7182)	اللوغاريتم الطبيعي للأساس e
P	=		احتمال الاستخدام الحالى لوسائل تنظيم الأسرة
B_0	=		الحد الثابت
$B_1 \ldots B_p$	=		معامل الانحدار
$X_1 \ldots X_p$	=		المتغيرات المستقلة

نتائج تطبيق نموذج الانحدار المتعدد

يوضح جدول (٧-٢) نتائج الانحدار اللوجيستي لاحتمالات الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة، وقد أشارت نتائج تطبيق النموذج إلى أن حوالي ٦٠,٧٪ من الحالات قد تم تصنيفها بطريقة صحيحة، وهذه النسبة تعنى أن بيانات أي مجموعة من السيدات بنفس خصائص التحليل التى استخدمت في هذا النموذج ووصفت في معادلة الانحدار بهدف دراسة العوامل التى لها علاقة بالاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة قد صنفت تصنيفاً صحيحاً بنسبة ٦٠,٧٪. كما أشارت النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي في تصنيف المتغير التابع٠ وفيما يلي شرح تفصيلي لتأثير هذه المتغيرات:

≺ العمر الحالي للزوجة

تضمنت معادلة الانحدار متغير العمر الحالي للزوجة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كان العمر الحالي للزوجة (٣٥+) سنة، ويساوى (صفر) إذا كان العمر الحالي أقل من (٣٥) سنة، وقد أظهرت النتائج أن للعمر الحالي "٣٥ سنة فأكثر" تأثير معنوي على الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة، حيث تشير النتائج أن العلاقة بين الاستخدام الحالي وعمر الزوجة علاقة طردية، فارتفاع العمر الحالي للزوجة إلى ٣٥+ يصاحبه ارتفاع في الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة، بحوالي ١,٢ مرة مقارنة بالسيدات أقل من ٣٥ سنة باحتمالية ٠,٥٤ مع ثبات العوامل الأخرى.

≺ محل الإقامة

تم استخدام محل الإقامة في المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (صفر) إذا كان محل الإقامة بالحضر، ويساوي (١) إذا كان محل الإقامة بالريف للسيدات، ولقد أوضحت البيانات

أن لمحل الإقامة تأثير معنوي على الاستخدام الحالي، فالعلاقة بينهما عكسية حيث ينخفض الاستخدام الحالي إذا كانت السيدة تقيم في الريف بحوالي ١٨٪ مقارنة بالإقامة في الحضر، باحتمال ٠,٤٥، مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ الحالة التعليمية للزوجة

تم استخدام التعليم كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كان التعليم "ثانوي فأكثر"، ويساوي (صفر) إذا كان التعليم "أقل من الثانوي"، وقد أظهرت النتائج أن للمستوى التعليمي "ثانوي فأكثر" تأثير معنوي على الاستخدام الحالي، فارتفاع المستوى التعليمي يصاحبه ارتفاع في الاستخدام الحالي، حيث يبلغ ارتفاع الاستخدام الحالي بحوالي ١,٣ مرة، مقارنة بالسيدات فى المستوى التعليمي "أقل من ثانوي" باحتمال ٠,٥٦ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ المواليد الأحياء

تم استخدام متغير المواليد الأحياء في المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (صفر) إذا كان عدد المواليد الأحياء ثلاثة فأقل ويساوي (١) إذا كان عدد المواليد الأحياء أكثر من ثلاثة، ولقد أوضحت البيانات أن لمتغير المواليد الأحياء تأثير معنوي على الاستخدام الحالي، فالعلاقة بينهما طردية فكلما ارتفع عدد المواليد الأحياء ارتفع الاستخدام الحالي بحوالي ٢ مرة مقارنة بالسيدات اللائي لديهن ثلاثة مواليد على قيد الحياة فأقل باحتمال ٠,٦٦، مع ثبات العوامل الأخرى.

جدول رقم (٧-٢)

نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستى

المتغيرات	β	الخطأ المعيارى S.E	Odds Ratio	Probability
العمر الحالي للزوج	٠,١٦٢	٠,٠٣٩	**١,١٧٦	٠,٥٤
محل الإقامة	-٠,١٩٢	٠,٠٣٥	**٠,٨٢٥	٠,٤٥
تعليم الزوجة	٠,٢٥١	٠,٠٣٧	**١,٢٨٥	٠,٥٦
المواليد الأحياء	٠,٦٨٠	٠,٠٤٣	**١,٩٧٣	٠,٦٦
الحالة العملية	٠,١٩٥	٠,٠٤٧	**١,٢١٦	٠,٥٥
تفضيلات الإنجاب	٠,٢٥٣	٠,٠٣٦	**١,٢٨٧	٠,٥٦
موافقة الزوجة على استخدام الوسائل	٠,٨٧٧	٠,٠٧٥	**٢,٤٠٣	٠,٧١
ثابت	-٢,٢٥٧			
Overall Classification	٦٨,٥٪			

** معنوي عند مستوى ٩٩٪
* معنوي عند مستوى ٩٥٪

➢ عمل المرأة بأجر نقدي

تم استخدام متغير العمل بأجر نقدي في المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (صفر) إذا كانت المرأة لا تعمل بأجر نقدي، ويساوي (١) إذا كانت المرأة تعمل باجر نقدي، ولقد أوضحت البيانات أن متغير العمل بأجر نقدي له تأثير معنوي على الاستخدام الحالي، فكلما كانت السيدة تعمل بأجر نقدي ارتفع الاستخدام الحالي بحوالي ١,٢ مرة مقارنة بالسيدة التي لا تعمل بأجر باحتمال ٠,٥٥، مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ تفضيلات الإنجاب

تم استخدام متغير تفضيلات الإنجاب كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت رغبة الزوج تساوى رغبة الزوجة ، ويساوي (صفر) إذا كانت رغبة الزوج تختلف عن رغبة الزوجة، وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين تفضيلات الإنجاب والاستخدام الحالي. كما أن لتفضيلات الإنجاب تأثير معنوي على الاستخدام الحالي، حيث أن مساواة رغبة الزوج والزوجة يؤدى إلى زيادة الاستخدام الحالي، بحوالي ١,٣ مرة مقارنة باختلاف تفضيلات الزوج عن الزوجة باحتمال ٠,٥٦ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ موافقة الزوجة على استخدام الوسائل

تم استخدام متغير موافقة الزوجة على الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت موافقة على الاستخدام، ويساوي (صفر) إذا لم تكن موافقة على استخدام الوسائل، وقد أظهرت النتائج أن موافقة الزوجة على الاستخدام لها تأثير معنوي على الاستخدام الحالي حيث يحتل هذا المتغير الدرجة الأولى في الأهمية ضمن المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة، كما أن موافقة الاستخدام تصاحبها ارتفاع في الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة، بحوالى ٢,٧ مره مقارنة بالسيدات اللائي لا يوافقن على استخدام الوسائل باحتمال ٠,٧١ مع ثبات العوامل الأخرى.

شكل رقم (٧-١)

نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للأستخدام الحالى لتنظيم الأسرة

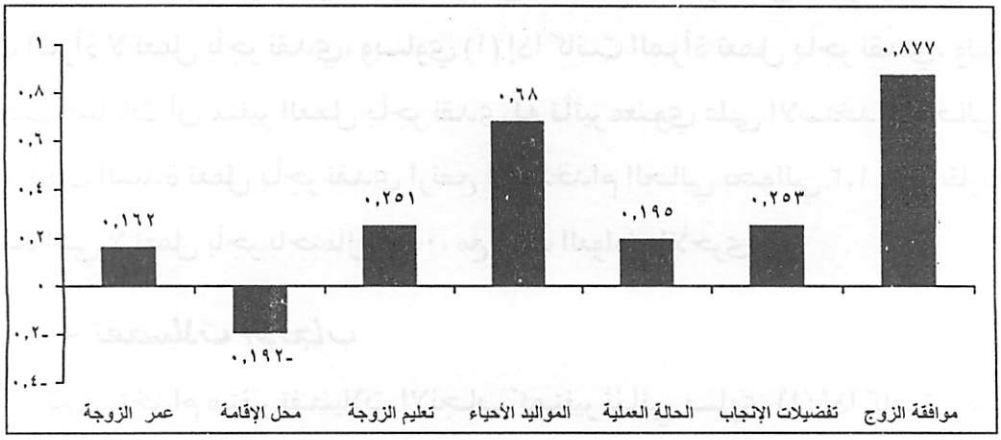

وبناء على نتائج جدول (٥-٤) لتحليل الانحدار اللوجيستى الثنائي نستطيع توضيح المعادلة كما يلي:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = -٢,٢٥٧ + ٠,١٦٢ \text{ عمر الزوجة} - ٠,١٩٢ \text{ محل الإقامة} + ٠,٢٥١ \text{ تعليم الزوجة} +$$

$$٠,١٩٥ \text{ عمل المرأة بأجر} + ٠,٢٥٣ \text{ تفضيلات الإنجاب} + ٠,٦٨٠ \text{ المواليد الأحياء} +$$

$$٠,٨٧٧ \text{ موافقة الزوجة على استخدام الوسائل} +$$

٢/٧: الحاجة غير الملباه

يتناول هذا الجزء من البحث دراسة أهم محددات الحاجة غير الملباه وذلك من خلال تطبيق منهجيات التحليل الإحصائي المتعمق التي تستلزم اختيار أهم تلك المحددات كمتغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فهو الحاجة غير الملباه، ونظراً لأن هذا المتغير التابع ذو طابع ثنائي ويأخذ إحدى القيمتين: (١) = إذا كانت السيدة لديها حاجة غير ملباه، ويساوى (صفر) إذا كانت السيدة ليس لديها حاجة غير ملباه، لذلك فإن التحليل المناسب هو استخدام الانحدار اللوجيستى الثنائي، وعليه تم بناء معادلة الانحدار اللوجيستى الثنائي لمتغير الحاجة غير الملباه كمتغير تابع مع مجموعة المتغيرات المستقلة المتمثلة في العمر الحالي للزوجة، محل الإقامة للزوجة، تعليم الزوجة، عمل الزوجة بأجر نقدي، عدد المواليد الأحياء، التعرض لوسائل الأعلام، تفضيلات الإنجاب للزوج، وموافقة الزوجة على استخدام الوسائل وذلك كما يوضحها جدول (٧-٣).

جدول رقم (٧-٣)

المتغيرات التي شملتها الدراسة وتعريفها

حسب استخدامها في التحليل اللوجيستي، الثنائى

المتغير التابع	
الحاجة غير الملباه	متغير ثنائي يأخذ القيم ١= لديها حاجة غير ملباه ٠= ليس لديها حاجة غير ملباه (فئة مرجعية)
المتغيرات المستقلة	
العمر الحالي للزوجة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٣٥ (فئة مرجعية) ١= ٣٥+
محل الإقامة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= حضر(فئة مرجعية) ١= ريف
الحالة التعليمية للزوجة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ثانوي (فئة مرجعية) ١= ثانوي+
المواليد الأحياء	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٤ (فئة مرجعية) ١= ٤+
الحالة العملية	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا تعمل بأجر (فئة مرجعية) ١= تعمل بأجر
وسائل الإعلام	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= عدم التعرض لرسائل تنظيم الأسرة عبر وسائل الإعلام (فئة مرجعية) ١ = التعرض لرسائل تنظيم الأسرة عبر وسائل الإعلام
تفضيلات الإنجاب	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= رغبة الزوج غير متفقه من رغبة الزوجة (فئة مرجعية) ١ = اتفاق رغبة الزوج مع الزوجة
موافقة الزوجة على استخدام الوسائل	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا (فئة مرجعية) ١= نعم

وبناء على هذه المتغيرات تم تطبيق معادلة الانحدار اللوجيستي حسب النموذج التالي:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1 + X_1 + B_2 X_2 + \ldots\ldots\ldots B_P X_P$$

ومن ثم:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1 \text{ عمر الزوجة} + B_2 \text{ محل الإقامة} + B_3 \text{ تعليم الزوجة} + B_4 \text{ عمل المرأة} + B_5 \text{ وسائل الإعلام} + B_6 \text{ تفضيلات الإنجاب} + B_7 \text{ موافقة الزوجة على استخدام الوسائل} +$$

حيث:

Ln	=	(e = 2.7182)	اللوغاريتم الطبيعي للأساس e
P	=		احتمال حدوث حاجة غير ملباه
B_0	=		الحد الثابت
$B_1 \ldots B_p$	=		معامل الانحدار
$X_1 \ldots X_p$	=		المتغيرات المستقلة

نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستى

يوضح الجدول رقم (٧-٤) نتائج الانحدار اللوجيستي لاحتمالات الحاجة غير الملباه، وقد أشارت نتائج تطبيق النموذج إلى أن حوالي ٨٤,٤٪ من الحالات قد تم تصنيفها بطريقة صحيحة، وهذه النسبة تعنى أن بيانات أي مجموعة من السيدات بنفس خصائص التحليل التي استخدمت في هذا النموذج ووصفت في معادلة الانحدار بهدف دراسة العوامل التي لها علاقة بالحاجة غير الملباه قد صنفت تصنيفا صحيحاً بنسبة ٨٤,٤٪ طبقاً لهذه الخصائص. كما أشارت النتائج أن جميع المتغيرات التابعة لها تأثير معنوي ماعدا متغير المواليد الأحياء بالرغم من مشاركته فى تصنيف المتغير التابع.

➢ العمر الحالي

تضمنت معادلة الانحدار متغير العمر الحالي للزوجة كمتغير ثنائى يساوى (١) إذا كان العمر الحالي للزوجة/للزوج (٣٥+) سنة، ويساوى (صفر) إذا كان العمر الحالي أقل من (٣٥) سنة، وقد أظهرت النتائج أن للعمر الحالي "٣٥ سنة فأكثر" تأثير معنوي على الحاجة غير الملباه، فارتفاع عمر الزوجة 'إلى ٣٥ سنه فأكثر يؤدى إلى نقص فى احتمال حدوث

حاجه غير ملباه إلى حوالي ٢٢٪ مقارنة بالسيدات فى العمر "أقل من ٣٥ سنه" باحتمالية ٠,٤٤ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ محل الإقامة

تم استخدام محل الإقامة في المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (صفر) إذا كان محل الإقامة بالحضر، ويساوي (١) إذا كان محل الإقامة بالريف للسيدات، ولقد أوضحت البيانات أن لمحل الإقامة تأثير معنوي على الحاجة غير الملباه حيث ينخفض احتمال حدوث حاجة غير ملباه للسيدات المقيمات بالريف بحوالي ٣٠٪ مقارنة بالسيدات المقيمات في الحضر، باحتمال ٠,٤١، مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ الحالة التعليمية للزوجة

تم استخدام التعليم كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كان التعليم "ثانوي فأكثر"، ويساوي (صفر) إذا كان التعليم "أقل من الثانوي"، وقد أظهرت النتائج أن للمستوى التعليمي "ثانوي فأكثر" تأثير معنوي على الحاجة غير الملباه، فارتفاع المستوى التعليمي يؤدى إلى انخفاض فى احتمال حدوث حاجة غير ملباه بحوالي ٢٤٪، وبالتالي يكون هناك حاجة غير ملباه أقل لدى السيدات الحاصلات على مستوى تعليمي "ثانوي فأعلى" مقارنة بالسيدات الحاصلات على مستوى تعليمي "أقل من ثانوي" باحتمال ٠,٤٣ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ عمل المرأة بأجر نقدي

تم استخدام متغير العمل بأجر كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت السيدة تعمل بأجر، ويساوي (صفر) إذا كانت السيدة لا تعمل بأجر، وقد أظهرت النتائج أن عمل السيدة بأجر نقدي له تأثير معنوي على الحاجة غير الملباه، حيث أن عمل المرأة بأجر يؤدى إلى انخفاض فى احتمال حدوث حاجة غير ملباه بحوالي ١٦ ٪، مقارنة بنظيراتهن غير العاملات بأجر باحتمال ٠,٤٦ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ وسائل الإعلام

تم استخدام متغير وسائل الإعلام كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا تم تعرض السيدة لرسائل إعلامية عن تنظيم الأسرة سواء كانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية، ويساوي (صفر)

إذا لم تتعرض السيدة لرسائل إعلامية عن تنظيم الأسرة سواء كانت مسموعة أو مقروءة أو مرئية، وقد أظهرت النتائج أن لوسائل الإعلام تأثير معنوي على الحاجة غير الملباه، حيث أن التعرض لرسائل إعلامية عن تنظيم الأسرة (مسموعة، مقروءة، أو مرئية) يقلل من احتمال حدوث حاجة غير ملباه بحوالى ١٩٪ مقارنة بالسيدات اللائي لا يتعرض لرسائل إعلامية عن تنظيم الأسرة باحتمال ٠,٤٥ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ تفضيلات الإنجاب

تم استخدام متغير تفضيلات الإنجاب كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت رغبة الزوج تساوى رغبة الزوجة، ويساوي (صفر) إذا كانت رغبة الزوج تختلف عن رغبة الزوجة، وقد أظهرت النتائج أن لتفضيلات الإنجاب تأثير معنوي على الحاجة غير الملباه، حيث أن مساواة رغبة الزوج والزوجة يقلل من احتمال حدوث حاجة غير ملباه بحوالي ٣٠٪ أى عندما تتساوى رغبة الزوج مع الزوجة في تفضيلات الإنجاب يكون ليس لديهما حاجة غير ملباه مقارنة بالسيدات اللائي يختلف تفضيلات أزواجهن عنهن باحتمال ٠,٤١ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ موافقة الزوجة على استخدام الوسائل

تم استخدام متغير الاتجاه الإيجابي للزوجة نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كان هناك اتجاه ايجابي لدى الزوجة، ويساوي (صفر) إذا لم يكن هناك اتجاه إيجابي لدى الزوجة، وقد أظهرت النتائج أن موافقة الزوجة على الاستخدام لها تأثير معنوي على الحاجة غير الملباه، حيث أن موافقة الزوجة على الاستخدام يصاحبها نقص فى احتمال حدوث حاجه غير ملباه بحوالى ٤٦٪، فالمرأة التى توافق على استخدام الوسائل لتنظيم الإنجاب يكون ليس لديها حاجة غير ملباه مقارنة بنظيراتها اللائي لا يوافقن على استخدام الوسائل لتنظيم الإنجاب باحتمال ٠,٣٥ مع ثبات العوامل الأخرى.

جدول رقم (٧-٤)

نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستى

المتغيرات	β	الخطأ المعياري S.E	Odds Ratio	Probability
العمر الحالي للزوجة	-٠,٢٥٢	٠,٠٦٣	**٠,٧٧٧	٠,٤٤
محل الإقامة	-٠,٣٥٣	٠,٠٥٨	**٠,٧٠٣	٠,٤١
تعليم الزوجة	-٠,٢٧٥	٠,٠٦٢	**٠,٧٥٩	٠,٤٣
امواليد الأحياء	-٠,٠٤٤	٠,٠٦٥	٠,٩٥٦	٠,٤٩
الحالة العملية	-٠,١٨٠	٠,٠٧٩	*٠,٨٣٦	٠,٤٦
وسائل الإعلام	-٠,١١٠	٠,٠٨٥	**٠,٨١١	٠,٤٥
تفضيلات الإنجاب	-٠,٣٥٢	٠,٠٥٦	**٠,٧٠٣	٠,٤١
الاتجاه الايجابي للزوجة نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة	-٠,٦٥١	٠,١١٠	**٠,٥٤١	٠,٣٥
ثابت	٣,٠٨٨			
Overall Classification	٨٤,٤			

** معنوي عند مستوى ٩٩٪ * معنوي عند مستوى ٩٥٪

وبناء على نتائج جدول (٧-٤) لتحليل الانحدار اللوجيستى الثنائي نستطيع توضيح المعادلة كما يلي:

$$Ln\left(\frac{P}{1-P}\right) = ٣,٠٨٨ - ٠,٢٥٢ \text{ عمر الزوجة} - ٠,٣٥٣ \text{ محل الإقامة} - ٠,٢٧٥ \text{ تعليم الزوجة}$$
$$- ٠,١٨٠ \text{ العمل بأجر} - ٠,١١٠ \text{ وسائل الإعلام} - ٠,٣٥٢ \text{ تفضيلات الانجاب}$$
$$- ٠,٦١٥ \text{ موافقة الزوجة على استخدام وسائل تنظيم الانجاب}$$

ملحوظة: اشتملت المعادلة على المتغيرات المعنوية فقط

شكل رقم (٧-٢)

نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للحاجة غير الملباه

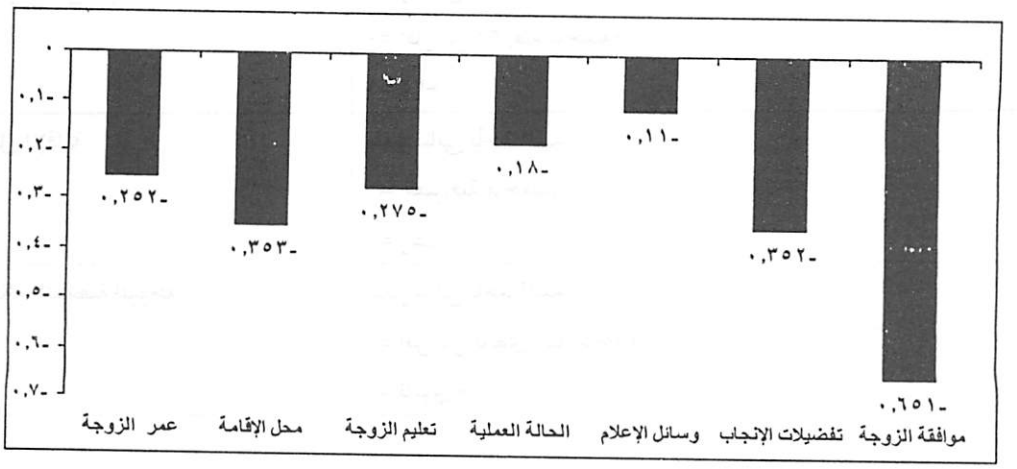

٣/٧: الطلب الممكن على تنظيم الأسرة

يتناول هذا الجزء دراسة أهم محددات الطلب الممكن على تنظيم الأسرة (نية الاستخدام مستقبلاً) وذلك من خلال تطبيق منهجيات التحليل الإحصائي المتعمق التي تستلزم اختيار أهم تلك المحددات كمتغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فهو نية الاستخدام مستقبلاً، ونظراً لأن هذا المتغير التابع ذو طابع ثنائي ويأخذ إحدى القيمتين: (١) = إذا كان هناك نية للاستخدام فى المستقبل، وصفر= اذا لم يكن هناك نية للاستخدام في المستقبل، لذلك فإن التحليل المناسب هو استخدام الانحدار اللوجيستى الثنائي، حيث تم بناء معادلة الانحدار اللوجيستى الثنائي لمتغير نية الاستخدام كمتغير تابع مع مجموعة المتغيرات المستقلة المتمثلة في العمر الحالي للزوجة، محل الإقامة، تعليم الزوجة، عدد الأطفال الأحياء، عمل الزوجة بأجر نقدي، ومشاهدة رسائل إعلامية تخص تنظيم الأسرة عبر التلفاز، الرغبة فى مزيد من الأطفال، تفضيلات الإنجاب للزوج، الاتجاه الايجابي للسيدة نحو وسائل تنظيم الأسرة، وذلك كما يوضحها جدول (٧-٥).

جدول رقم (٧-٥)

المتغيرات التي شملها الدراسة وتعريفها حسب استخدامها في التحليل اللوجيستي

المتغير التابع	
نية الاستخدام	متغير ثنائي يأخذ القيم ١= نية الاستخدام مستقبلاً ٠= لا توجد نية للاستخدام مستقبلاً
المتغيرات المستقلة	
العمر الحالي للزوجة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٣٥ (فئة مرجعية) ١= ٣٥+
محل الإقامة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= حضر(فئة مرجعية) ١= ريف
الحالة التعليمية للزوجة	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ثانوي (فئة مرجعية) ١= ثانوي+

تابع جدول رقم (٧-٥)

المواليد الأحياء	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= أقل من ٤ (فئة مرجعية) ١= ٤+
عمل المرأة بأجر نقدي	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا تعمل بأجر (فئة مرجعية) ١= تعمل بأجر
مشاهدة رسائل إعلامية عن تنظيم الأسرة عبر التلفاز	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا تشاهد رسائل إعلامية عبر التلفاز (فئة مرجعية) ١ = تشاهد رسائل إعلامية عبر التلفاز
الرغبة في مزيد من الأطفال	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا توجد رغبة في مزيد من الأطفال (فئة مرجعية) ١ = توجد رغبة في مزيد من الأطفال
تفضيلات الإنجاب	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= رغبة الزوج غير متفقه من رغبة الزوجة (فئة مرجعية) ١ = اتفاق رغبة الزوج مع الزوجة
الاتجاه الايجابي للزوجة نحو استخدام الوسائل	متغير ثنائي يأخذ القيم ٠= لا (فئة مرجعية) ١= نعم

وبناء على هذه المتغيرات تم تطبيق معادلة الانحدار اللوجيستي حسب النموذج التالي:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1 + X_1 + B_2 X_2 + \ldots\ldots\ldots B_P X_P$$

ومن ثم:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = B_0 + B_1 \text{ العمر الحالي للزوجة} + B_2 \text{ محل الإقامة} + B_3 \text{ تعليم الزوجة}$$

$$+ B_4 \text{ عدد المواليد الأحياء} + B_5 \text{ عمل المرأة بأجر} + B_6 \text{ مشاهدة (التلفاز)}$$

$$+ B_7 \text{ الرغبة فى مزيد من الأطفال} + B_8 \text{ تفضيلات الإنجاب للزوج}$$

$$+ B_9 \text{ الاتجاه الإيجابي للزوجة نحو استخدام الوسائل}$$

حيث:

Ln	=	(e = 2.7182)	اللوغاريتم الطبيعي للأساس e
P	=		احتمال نية الاستخدام مستقبلاً
B_0	=		الحد الثابت
$B_1 \ldots B_p$	=		معامل الانحدار
$X_1 \ldots X_p$	=		المتغيرات المستقلة

نتائج تطبيق نموذج الانحدار اللوجيستى

أشارت نتائج تطبيق النموذج إلى أن حوالى ٨٠٪ من الحالات تم تصنيفها بطريقة صحيحة. ويوضح جدول (٧-٦) وشكل (٧-٣) نتائج الإنحدار اللوجستى الثنائى لاحتمالات نية الاستخدام مستقبلاً، حيث أشارت النتائج إلى أنه من بين تسعة متغيرات مستقلة فى معادلة الانحدار اللوجيستى هناك فقط سبعة متغيرات كانت معنوية، أما باقى المتغيرات فبالرغم من عدم معنويتها إلا أنها شاركت فى ارتفاع نسبة تصنيف المتغير التابع، وتتمثل فى عدد المواليد الأحياء، وعمل المرأة بأجر.

➢ عمر الزوجة

تضمنت معادلة الإنحدار متغير عمر الزوجة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت العمر "٣٥ سنه فأكثر" ويساوى (صفر) إذا كانت العمر "أقل من ٣٥ سنه". وقد أظهرت النتائج أن العمر عند "٣٥ سنه فأكثر" له تأثير معنوى على نية الاستخدام مستقبلاً، فكلما ارتفع العمر إلى ٣٥ سنة فأكثريصاحبه زيادة ملموسة فى احتمالات نية الاستخدام المستقبلى بحوالى ١٠ مرات مقارنة بعمر الزوجة "أقل من ٣٥ سنه"، باحتمال ٠,٦٩ مع ثبات العوامل الاخرى.

➢ محل الإقامة

تم استخدام محل الإقامة في المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (صفر) إذا كان محل الإقامة بالحضر، ويساوي (١) إذا كان محل الإقامة بالريف للسيدات، ولقد أوضحت البيانات أن لمحل الإقامة تأثير معنوي على نية الاستخدام مستقبلاً حيث ترتفع نية الاستخدام مستقبلاً كلما كان محل الإقامة بالريف، وبالتالي يكون احتمال نية الاستخدام المستقبلي

للسيدات المقيمات فى الريف بحوالي ١,٤ مرة مقارنة بالسيدات المقيمات في الحضر، باحتمال ٠,٢٣، مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ تعليم الزوجة

تم استخدامه فى المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (صفر) إذا كانت غير متعلمة أو حاصلة على تعليم أقل من الثانوى، ويساوى (١) إذا كان الزوجة حاصلة على تعليم ثانوى فأكثر، وقد أوضحت البيانات أن هناك تأثير معنوى وعلاقة طردية بين نية الاستخدام والتعليم، فكلما ارتفع مستوى التعليم للزوجة كلما كان هناك ارتفاع فى احتمال نية الاستخدام المستقبلى بحوالى ١,٨ مرة مقارنة بالزوجة الأقل تعليماً باحتمال ٠,٣٦مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ مشاهدة رسائل إعلامية عن تنظيم الأسرة عبر التلفاز

تم استخدامه فى المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت السيدة تشاهد فى التلفاز اعلان عن تنظيم الأسرة، ويساوى (صفر) إذا كانت السيدة لا تشاهد رسائل تنظيم الاسرة بالتلفاز. ولقد أوضحت نتائج المعادلة وجود تأثير معنوى عالى لهذا المتغير، حيث يشير جدول (٧-٦) إلى وجود علاقة طردية، فمشاهدة رسائل إعلامية عن تنظيم الاسرة عبر التلفاز يرفع من احتمال نية الاستخدام المستقبلى بحوالى ١,٣ مرة مقارنة بمن لا يشاهدن رسائل إعلامية عن تنظيم الأسرة عبر التلفاز، باحتمال ٠,٢ مع ثبات العوامل الاخرى.

➢ الرغبة فى مزيد من الأطفال

تم استخدامه فى المعادلة كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت ترغب فى مزيد من الأطفال ويساوى (صفر) إذا كانت لا ترغب فى مزيد من الأطفال. ولقد أظهرت النتائج أن الرغبة فى مزيد من الأطفال له تأثير معنوى على احتمال نية الاستخدام المستقبلى لوسائل تنظيم الأسرة ، فكلما ارتفعت الرغبة فى مزيد من الأطفال كلما قل احتمال نية الاستخدام المستقبلى بحوالى ١٥٪ مقارنة بالسيدات اللائى لا يرغبن فى مزيد من الأطفال، باحتمال ٠,١٤ مع ثبات العوامل الأخرى.

➢ تفضيلات الإنجاب

تم استخدام متغير تفضيلات الإنجاب كمتغير ثنائي يساوى (١) إذا كانت رغبة الزوج تساوى رغبة الزوجة ، ويساوي (صفر) إذا كانت رغبة الزوج تختلف عن رغبة الزوجة، وقد أظهرت النتائج أن لتفضيلات الإنجاب تأثير معنوي على نية الاستخدام مستقبلاً، حيث أن مساواة رغبة الزوج والزوجة يصاحبه ارتفاع فى نية الاستخدام مستقبلاً بحوالي ١,٤ مرة أى عندما تتساوى رغبة الزوج مع الزوجة فى تفضيلات الإنجاب يكون لديهما نية للاستخدام مستقبلاً مقارنة بالسيدات اللائي لديهن تفضيلات مختلفة عن أزواجهن باحتمال ٠,٢٤ مع ثبات العوامل الأخرى.

جدول رقم (٧-٦)

نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة للطلب الممكن

المتغيرات	β	الخطأ المعياري S.E	Odds Ratio	Probability
العمر الحالي للزوجة	٢,٢٦٣	٠,٠٧٩	**٩,٦١٧	٠,٦٩
محل الإقامة	٠,٣١١	٠,٠٧٥	**١,٣٦٥	٠,٢٣
تعليم الزوجة	٠,٥٧١	٠,٠٧٨	**١,٧٦٩	٠,٣٦
المواليد الأحياء	٠,٠٧٧	٠,٠٩٢	١,٠٨١	٠,٠٧
عمل المرأة بأجر نقدى	-٠,١٧٩	٠,٠٩٧	٠,٨٣٦	٠,١٥
مشاهدة رسائل إعلامية عن تنظيم الاسرة عبر التلفاز	٠,٢٩٤	٠,١٠٠	*١,٣٤٢	٠,٢٣
الرغبة فى مزيد من الأطفال	-٠,١٦٢	٠,٠٧٩	*٠,٨٥١	٠,١٤
تفضيلات الإنجاب	٠,٣١٢	٠,٠٧١	**١,٣٦٥	٠,٢٤
الاتجاه الايجابى للزوجة نحو الاستخدام	١,٣٠٠	٠,١١٦	**٣,٦٦٩	٠,٥٧
الثابت	-٣,٣٥٢			
Overall Classification	٨٠			

** معنوى بدرجة ثقة ٩٩٪ * معنوى بدرجة ثقة ٩٥٪

➢ الاتجاه الإيجابى للسيدات نحو استخدام الوسائل

تم استخدامه فى المعادلة كمتغير ثنائى يساوى (١) إذا كانت الزوجة لديها اتجاه ايجابي نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة ويساوى (صفر) إذا كانت السيدة ليس لديها اتجاه ايجابى نحو الاستخدام. وكما أوضحت بيانات جدول (٥-٦) أن الاتجاه الايجابى نحو الاستخدام له تأثير معنوى على احتمال نية الاستخدام مستقبلا حيث أن الاتجاه

الايجابى للسيدات يصاحبه ارتفاع فى نية الاستخدام مستقبلاً بحوالى ٣,٧ مرة مقارنة بالسيدات اللائى ليس لديهن اتجاه ايجابى نحو الاسنخدام، باحتمال ٠,٥٧ مع ثبات العوامل الأخرى.

وبناء على نتائج جدول (٧-٦) لتحليل الانحدار اللوجيستى الثنائي نستطيع توضيح المعادلة كما يلي:

$$Ln\left[\frac{p}{1-p}\right] = -٣,٣٥٢$$

تعليم الزوجة ٠,٥٧١ + محل الإقامة ٠,٣١١ + عمر الزوجة ٢,٢٦٣

تفضيلات الانجاب ٠,٣١٢ + رغبة المزيد من الأطفال ٠,١٦٢ - مشاهدة التلفاز ٠,٢٩٤ +

الاتجاه الايجابى للزوجة نحو الاستخدام ١,٣٠٠ +

ملحوظة: اشتملت المعادلة على المتغيرات المعنوية فقط

شكل رقم (٧-٣)

نتائج الإنحدار اللوجستى للعوامل المحددة لنية الاستخدام مستقبلاً

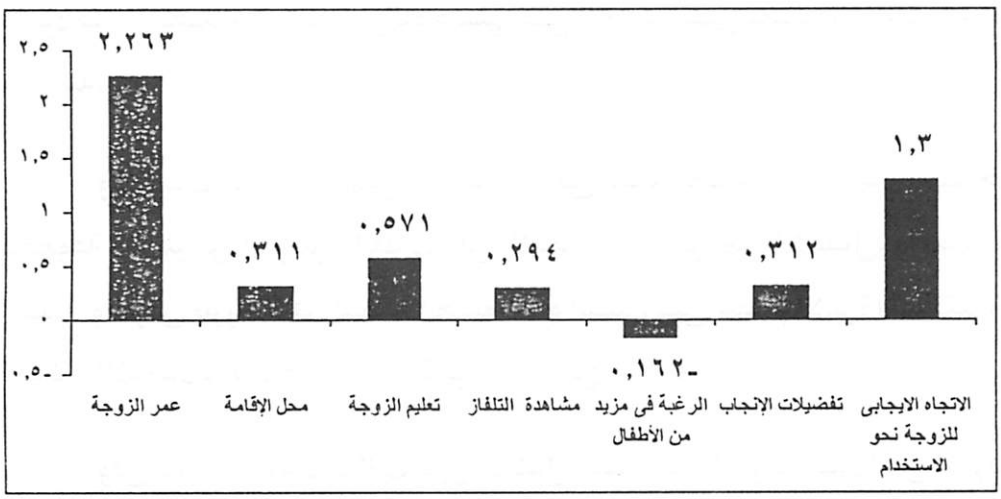

ثامناً : أهم النتائج والتوصيات

ترجع أهمية هذا البحث إلى أن التوجه الاستراتيجى لسياسة مصر السكانية يقوم على دعامتين أساسيتين؛ أولاهما خفض الطلب على الإنجاب إلى حده الأدنى الممكن، والثانية تعظيم الطلب على تنظيم الأسرة. وتفعيل مثل هذا التوجه يتطلب التعرف على اتجاهات هذه الظواهر وتبايناتها، ومحدداتها – وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة للمساعدة فى إختيار حزمة التدخلات التى تحقق هدف خفض الطلب على الإنجاب وتعظيم الطلب على ضبط الإنجاب مما يؤدى إلى تحقيق هدف السياسة القومية للسكان المتعلقة بمستوى الخصوبة. وقد اعتمدت الدراسة أساسا على البيانات التى تتيحها سلسلة المسوح الديموجرافية الصحية التى أجريت فى مصر خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٥، بالإضافة إلى أية بيانات أخرى تتعلق بأهداف البحث من مصادر أخرى متنوعة. واستخدمت الدراسة عدداً من المنهجيات شملت الأسلوب الوصفى، والأسلوب التحليلي المتعمق الذى استخدم نموذجى الإنحدار المتعدد، واللوجستى فى التعرف على محددات الظواهر محل الدراسة.

وقد تبنت الدراسة، النظرية الاقتصادية فى تفسير الخصوبة التى ترى أنها حصيلة مجموعة أو أكثر من العوامل؛ الطلب على الأطفال، والعرض من الأطفال، والمقارنة بين الطلب والعرض يبرز الدافع لتنظيم الخصوبة (أو الطلب على تنظيم الأسرة) ثم تكلفة هذا التنظيم الاقتصادية والاجتماعية السيكلوجية ... الخ.

وفى تناولها لجانب الطلب على الأطفال استخدمت الدراسة عدداً من المؤشرات تشمل حجم الأسرة المرغوب؛ والرغبة فى إنجاب أطفال آخرين، والإنجاب المخطط وغير المخطط ... ولجانب الطلب على تنظيم الإنجاب تناولت جوانب تشمل الطلب الملبى، والطلب غير الملبى، والطلب الكلى، والطلب الممكن ... الخ.

-١-

وقد تتبعت الدراسة تاريخياً نمو سكان مصر، وانتهت إلى أن مشكلة التزايد السريع فى حجم السكان فى حالة مصر هى مشكلة خصوبة مرتفعة بالدرجة الأولى. وتتبعت

اتجاهات هذه الظاهرة الأخيرة وانتهت إلى أن تأمل الاتجاه طويل المدى لمعدل المواليد فى مصر يوضح أن المعدل أخذ اتجاهاً تنازلياً منذ بداية الستينيات، وأن قوة هذا الاتجاه قد اشتدت بوجه خاص منذ الثمانينيات، وأنه رغم التقلبات التى طرأت عليه - بين الارتفاع والانخفاض - إلا أنها كانت آخذه فى التناقص عبر الزمن بحيث احتفظ المعدل بإتجاهه التنازلى وإن كان بإيقاعات بطيئة نسبياً. وقد دعم هذه النتيجة تحليل اتجاهات الخصوبة العمرية ومعدلات الخصوبة الكلية المقدّرة من سلسلة المسوح الديموجرافية التى أجريت فى مصر خلال ١٩٨٠-٢٠٠٥، حيث شهدت كل معدلات الخصوبة العمرية انخفاضاً فى نهاية الفترة مقارنة بنقطة البدء رغم التذبذب المشاهد فى السنوات البينية. وسجل معدل الخصوبة الكلى انخفاضاً من ٥,٣ مولود حى/سيدة إلى ٣,١ مولود حى/سيدة فى مسح ٢٠٠٥ (بلغ ٣ مولود حى/سيدة طبقا لنتائج المسح الديموجرافى الصحى - ٢٠٠٨)، أى لم يطرأ على المعدل أى تغيير يذكر.

وقد أوضحت الدراسة أن إيقاع التغير فى معدل الخصوبة الكلى لم يكن واحداً فى كل أقاليم مصر. فبينما بلغ معدل التغير السنوى على المستوى القومى خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٥ (-١,٧٤٪) انخفض فى المحافظات الحضرية إلى (-٠,٩٨٪) وشهد الانخفاض ذروته فى ريف قبلى (-٢,١٨٪). مما يعكس حقيقة أن التحول فى مستويات الخصوبة فى مراحله الأولى يبدو سريعاً، ثم يتباطأ حتى تصل هذه المستويات إلى حالة من الاستقرار فى المراحل المتقدمة من التحول.

وبوجه عام يبدو معدل الخصوبة الكلى فى الريف أعلى منه فى الحضر، وبين من لم يسبق لها الذهاب للمدرسة أعلى بالمقارنة بمن أتممن المرحلة الثانوية فأعلى، وبين من لا يعملن بأجر نقدى بالمقارنة بمن يعملن مقابل عائد نقدى.

مما يدعو إلى: أولاً : النظر إلى محافظات الوجه القبلى على أنها حالة خاصة يتعين أن توضع لها استراتيجية وتدخلات تتناسب مع خصوصيات ثقافة هذه المنطقة. ثانياً: أن تحسين مكانة المرأة معبراً عنها بمستوى تعليمها ومشاركتها فى قوة العمل من العوامل التى يتعين التركيز عليها فى المرحلة القادمة. ثالثاً : إعطاء مزيد من الإهتمام إلى المحددات الثقافية لظاهرة الخصوبة وترجمة نتائج

البحوث الميدانية التى تناولت هذه الجزئية إلى برامج تشمل تدخلات ملائمة للتأثير فى هذه المحددات.

-٣-

وحول اتجاهات وتباينات "الطلب على الإنجاب" فقد أظهرت الدراسة أن حجم الطلب – بدلالة حجم الأسرة المرغوب – يبدو ثابتاً تقريباً خلال المجال الزمنى للدراسة عند مستوى ٢,٩ طفل/سيدة؛ بما يوحى بأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تعمل على المستوى المجتمعى لتحديد المعايير والقواعد والأعراف المتعلقة بحجم الأسرة المرغوب، لم يطرأ عليها تغيير يذكر على مستوى المجتمع خلال المجال الزمنى للدراسة.

وقد لوحظ أن العدد المرغوب من الأطفال يأخذ اتجاهاً تصاعدياً مع عدد المواليد الأحياء لدى السيدة (بما يوحى بأنه محاولة لتبرير الواقع)، ولوحظ أيضا أن السيدات بوجه عام يرغبن فى عدد من الأطفال أقل من عدد الأطفال الفعلى الذى لديهن، وهذا الاتجاه لم يتغير على مدى فترة الدراسة (بما يعكس قدراً من الفشل فى ضبط الإنجاب). وبتحليل حجم الأسرة المرغوب فى علاقته بعمر السيدات تبين أن الفروق بين الأجيال الصغيرة والأكبر نسبياً طفيفة بما يعكس مره ثانية أن الموروثات الثقافية المحددة لحجم الأسرة المرغوب لا تزال راسخة فى المجتمع.

والمشاهد أيضا أن حجم الأسرة المرغوب حسب الأقاليم الجغرافية لم يطرأ عليه تغيير يذكر خلال العقدين الماضيين. وإن كان هناك فروقاً فى المستوى حيث يبدو الحجم أكبر من المتوسط العام فى ريف قبلى وفى محافظات الحدود.

وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الحالة التعليمية للسيدات وحجم الأسرة المرغوب، وأن هناك علاقة بين اتجاهات الزوجين (الإيجابية) نحو تنظيم الأسرة وبين حجم الأسرة المرغوب، وأن حجم الأسرة المرغوب يعلو فى الريف عنه فى الحضر، وأيضا يتأثر بدرجة تعليم الزوج، وبالتوافق بين الزوجين على أهدافهما الإنجابية – وتتأثر حالة الاتفاق بين الزوجين بالعمر حيث تبدو الأعلى فى الأعمار ٢٠-٣٩، وبطبيعة محل

الإقامة (أعلى فى الحضر) وبالمستوى التعليمى للزوجين، والحالة العملية للزوج (أعلى بين من يعملون لدى الغير).

وهذه النتائج تدعو إلى مزيد من التركيز على عوامل الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب (مما سوف تناقشها الدراسة لاحقاً) من خلال البرامج الفعالة للإعلام والتعليم والاتصال (IEC) وخدمات المشورة – التى يتعين دائما أن تكون عنصراً من عناصر تقديم الخدمة.

ومرة أخرى يبدو إقليم الوجه القبلى والمناطق الريفية حالة خاصة بالنسبة لحجم الأسرة المرغوب يتعين التعامل معها بما يلائمها من أساليب الاتصال وعلى وجه الخصوص أساليب الاتصال الشخصى ... ومما تدعو إليه النتائج فى هذه الجزئية أيضا ضرورة التركيز على مسألة الاتصال بين الزوجة والزوج – Wife-Husband Communication- بما يؤدى إلى مزيد من التوافق حول أهداف الزوجين الإنجابية – وتحسين المستويات التعليمية، وخاصة المرأة.

-٣-

وتحليل الطلب على الإنجاب بدلالة "الرغبة فى مزيد من الأطفال" يعكس أن النسبة الأعلى (حوالى الثلثين) لا يرغبن فى المزيد من الأطفال – وأن هذه النسبة أخذت اتجاهاً متذبذباً خلال المجال الزمنى للدراسة يتراوح بين ٦٤، ٦٨٪.

وأوضحت الدراسة أن مؤشر "عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال" يأخذ اتجاهاً تصاعدياً مع التقدم فى عمر الأم، ومن الجدير بالذكر أن الدراسة أظهرت أن حوالى خمس السيدات فى الفئة العمرية ٣٠-٣٤ لا يزلن يرغبن فى طفل آخر، وأن نسبة تتراوح بين ٤,٥، ١١,٦٪ فى الفئات العمرية الأعلى لا تزال ترغب فى المزيد من الأطفال، وتكون السيدة حينئذ معرضة للحمل ذو المخاطر العالية الذى يرتبط دائماً بالمعدلات المرتفعة لوفيات الرضع، والأطفال دون الخامسة، ووفيات الأمومة.

وقد عكست النتائج أيضا أن مؤشر عدم الرغبة فى إنجاب مزيد من الأطفال يتوقف – جزئياً – على عدد المواليد أحياء ويرتبط معه طردياً ... وأيضا على عدد المواليد الأحياء.

ومع وجود الطفل الثانى لا تزال هناك نسبة ٣٥,٨٪ من السيدات يردن مزيداً من الأطفال، ومع وجود الطفل الثالث لا تزال هناك نسبة تقدر بـ ٨,٥٪ تريد الرابع ... مما يعكس أن الدعوة إلى الاكتفاء بطفلين سوف يقابلها الكثير من التحديات الثقافية فى الغالب.

ومن العوامل المرتبطة بـ "عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال" التى عكستها الدراسة – طول مدة الحياة الزواجية التى تأخذ اتجاهاً تصاعدياً مع تزايد طول الفترة.

كذلك حالة الموافقة على، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، حيث العلاقة إيجابية مع مؤشر عدم الرغبة فى إنجاب المزيد من الأطفال. والمؤشر يبدو فى الحضر أعلى منه فى الريف، ويبلغ ذروته فى المحافظات الحضرية، ويبلغ أدنى مستوياته فى محافظات الوجه القبلى والحدود.

وعكست الدراسة أيضا أن المؤشر – يبلغ على غير المتوقع – أدنى مستوياته مع ارتفاع المستوى التعليمى للزوجة – وإلى حد ما للزوج – وقد يعود هذا إلى ارتفاع السن عند الزواج – نسبيا – بين المتعلمات.

وبوجه عام فقد أظهر التحليل – أنه مع وجود طفلين على قيد الحياة أو أكثر، يبدو أثر التعليم على مؤشر عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال واضحاً بحيث يرتفع بين من سبق لهم الذهاب للمدرسة لكل من الزوجة والزوج.

وعكست النتائج كذلك أنه ثمة ارتباط بين مؤشر عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال، وبين عمل المرأة، حيث يعلو المؤشر بين العاملات بالمقارنة بغير العاملات.

ومن العوامل المرتبطة عكسيا بمؤشر عدم الرغبة فى مزيد من الأطفال وجود ثمة إتفاق بين الزوجين على أهدافهما الإنجابية، والتركيب النوعى المختلط للأطفال الباقين على قيد الحياة.

وبوجه عام، فأهم ما تدعو إليه النتائج هنا هو وجود رغبة فى مزيد من الأطفال عند السيدات ٣٥ سنة فأكثر – مما يؤدى بهن إلى الدخول فى منطقة الحمل مرتفع الخطورة – وهنا يبدو الدور الأهم بالنسبة لبرامج الإعلام/التعليم/الاتصال، وخدمة المشورة للتبصير والتحفيز على تجنب هذا الخطر.

وأيضا وجود نسبة عالية لمن يرغبن فى مزيد من الأطفال بين من لديهن طفلين فأكثر، بما يمثل تحدياً لدعوة السياسة القومية للسكان "طفلين لكل أسرة" مما يعنى مرة أخرى أن برامج التوعية ولاسيما الاتصال الشخصى وخدمات المشورة، عليها الدور الأهم لتغيير مثل هذه الاتجاهات. وضمن ما تدعو إليه النتائج هنا أيضا أهمية استقرار الزواج، وتأكيد الاتجاهات الإيجابية نحو تنظيم الأسرة، وتحسين تعليم المرأة ... الخ.

-٤-

أما تحليل اتجاهات وتباينات الطلب على الأطفال بدلالة الإنجاب المخطط وغير المخطط، فقد عكست النتائج أن النسبة الأعلى من المواليد أحياء خلال الخمس سنوات السابقة على كل من مسوح ١٩٩٢-٢٠٠٥ كانت مرغوبة فى ذلك الوقت، وأن هناك نسبة تقدّر بأكثر من الثلث فى عام ١٩٩٢ إما أن الحمل كان مرغوباً فيه ولكن بعد فترة (فشل فى ضبط التوقيت) أو لم يكن مرغوباً فيه على الإطلاق (فشل فى ضبط الإنجاب). وبوجه عام فهذه النسبة قد أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة المعنية، حيث تناقصت إلى حوالى ١٩٪ فى عام ٢٠٠٥؛ وإن كانت لا تزال عالية وتمثل فشلاً فى توقيت/ضبط الإنجاب؛ الأمر الذى إن أمكن تجنبه فسوف ينخفض معدل الخصوبة الكلى المشاهد من ٣,١/سيدة إلى ٢,٣/سيدة فى عام ٢٠٠٥، أى بحوالى ٠,٨ طفل، ويكون هدف بلوغ مستوى الإحلال (٢,١/سيدة) أكثر يسراً مع حلول عام ٢٠١٧.

وعموماً فإن حالة الفشل فى توقيت أو تجنب الحمل الحالى (وقت المسح) تتباين حسب الخصائص الخلفية للمبحوثة، فهناك علاقة طردية بين عمر السيدة وعدم القدرة على توقيت أو تجنب ذاك الحمل. ونفس النمط بالنسبة لعمر الزوج، وبالنسبة لعدد الأطفال الباقين على قيد الحياة أيضا.

وفى الحضر تبدو عدم القدرة على توقيت الحمل أعلى منها فى الريف، والعكس بالنسبة لعدم القدرة على تجنب ذاك الحمل.

والفشل فى توقيت الحمل (الحالى) يبلغ ذروته فى المحافظات الحضرية بالمقارنة بحضر بحرى، والعكس فى الوجه القبلى. ويبلغ أدنى مستوياته فى محافظات الحدود.

وتعكس النتائج أن الفشل فى توقيت/ضبط الحمل الحالى يبدو الأعلى بين المجموعة التى لم يسبق لها الذهاب للمدرسة، ويأخذ اتجاهاً تنازلياً حتى الشريحة التى أتمت المرحلة الثانوية، ثم يعلو – على غير المتوقع – بين الجامعيات، ونفس النمط بالنسبة لحالة العمل.

وتعكس النتائج وجود الكثير من التباينات فى مؤشر الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب للمواليد خلال الخمس سنوات السابقة على مسح ٢٠٠٥. فهناك علاقة طردية بين المؤشر وعمر الزوجة، ونفس النمط لعمر الزوج. وهناك علاقة طردية أيضا بين مؤشر الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب وعدد المواليد الأحياء، وعلاقة إيجابية بينه وبين اتجاهات الزوجين نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

وأظهرت النتائج أن الفشل فى توقيت الإنجاب بين المستخدمات للوسائل وغير المستخدمات يبدو متقارباً. فى حين يرتفع مؤشر الفشل فى ضبط الإنجاب بين المستخدمات للوسائل بالمقارنة بغير المستخدمات – على غير المتوقع.

ولا توجد فروق تذكر بين عدم القدرة على توقيت/ضبط الإنجاب حسب طبيعة محل الإقامة (حضر/ريف). والملاحظ أن مؤشر عدم القدرة على توقيت/ضبط الإنجاب يبلغ ذروته فى ريف قبلى، ويصل إلى أدنى حد له فى محافظات الحدود.

وتعكس البيانات وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمى للزوجة أوالزوج والفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب. وعلى غير المتوقع تبدو درجة الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب أعلى بين السيدات اللائى يعملن بالمقارنة باللاتى لا يعملن.

وتسترعى كل هذه النتائج الانتباه إلى ضرورة إعطاء ظاهرة الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب المتفشية الآن بين حوالي خمس المواليد أحياء – المزيد من الجهود فى برامج التوعية وخدمة المشورة للمجتمع المستهدف. وهناك قاعدة ذهبية يتعين أن تصاغ فى رسائل إعلامية واضحة لهذا المجتمع؛ مؤداها أن ممارسة وسائل تنظيم الأسرة للسيدات المعرضات لخطر الحمل ينبغى أن تكون "نمط حياة" بمعنى أن السيدة تستخدم الوسيلة بشكل دائم خلال فترات التعرض للحمل ولا تتوقف عنها إلا عندما يقرر الزوجان

بحرية ومسئولية تامة وفى التوقيت الذى يرغبان فيه "إنجاب طفل آخر".

ونفس العوامل - تقريباً - المرتبطة بهذه الظاهرة - سبق الإشارة إليها عند تناول الطلب على الإنجاب بدلالة حجم الأسرة المرغوب، والرغبة فى مزيد من الأطفال.

-٥-

وفى تناولها لمحددات الطلب على الإنجاب، استخدمت الدراسة معادلة انحدار متعدد للعوامل التى تؤثر تأثير مباشراً على حجم الأسرة المرغوب، والانحدار اللوجستى الثنائى لمتغير الرغبة فى مزيد من الأطفال والإنجاب المخطط وغير المخطط. وقد أكدت الدراسة - فيما يتعلق بحجم الأسرة المرغوب - وجود علاقة عكسية ومعنوية بين هذا المؤشر وعمر السيدة، وعلاقة طردية ومعنوية بين الإقامة فى الريف وحجم الأسرة المرغوب (والعكس بالنسبة للإقامة فى الحضر)، وعلاقة عكسية ومعنوية بين الحالة التعليمية للزوجة وحجم الأسرة المرغوب، وعلاقة طردية ومعنوية بين المؤشر تحت الدراسة وتعليم الزوج. ووجود علاقة طردية ومعنوية بين عدد المواليد أحياء وحجم الأسرة المرغوب، وبينه وبين مدة الحياة الزواجية(عند ٢٠ سنة فاكثر)، ووجود علاقة عكسية ومعنوية بين تفضيلات الإنجاب (تساوى تفضيلات الزوجة والزوج) وحجم الأسرة المرغوب، وحالة الاستخدام الحالى لوسائل تنظيم الأسرة والمتغير تحت الدراسة، وبين موافقة الزوجين على الاستخدام (بعد الطفل الأول).

وأكدت الدراسة -- فيما يتعلق بمحددات الرغبة فى مزيد من الأطفال على وجود علاقة عكسية ومعنوية بين ارتفاع العمر الحالى للزوجة/للزوج والرغبة فى مزيد من الأطفال، وبينها وبين الإقامة فى الحضر وارتفاع المستوى التعليمى للزوجة، وعدد المواليد الأحياء، وتفضيلات الإنجاب (تطابق رغبة الزوجين فى الإنجاب)، والاستخدام الحالى للوسائل، واتجاهات الزوجين نحو الممارسة (بعد الطفل الأول). وأن هناك علاقة طردية بين الرغبة فى مزيد من الأطفال وتعليم الزوج.

وفيما يتعلق بالإنجاب المخطط/غير المخطط عكست الدراسة أن عمر الزوجة/الزوج (٣٥+) له تأثير معنوى على ارتفاع احتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب. وأن ارتفاع تعليم الزوج له تأثير معنوى على خفض احتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب، وكذا طول الحياة الزواجية (٢٠ سنة+). وأن إنجاب المزيد من الأطفال على قيد الحياة يرفع من احتمالات الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب. وأن استخدام الوسائل له تأثير معنوى على احتمال الفشل فى توقيت/ضبط الإنجاب - بما يعكس عدم انتظام الاستخدام، أو فشل الوسيلة. وكذا موافقة الزوجين على الاستخدام (بعد الطفل الأول).

والنتائج فى هذا القسم تؤكد بشكل أو بآخر ما توصلت إليه الدراسة حين تناولت جزئية "التباينات" فالطلب على الإنجاب بشكل عام يتأثر بعمر الزوجة والزوج، وطبيعة محل الإقامة، والحالة التعليمية للزوجة والزوج وعدد المواليد الأحياء، وطول مدة الحياة الزواجية وتساوى تفضيلات الإنجاب لكل من الزوج والزوجة والاتجاهات نحو؛ وممارسة الوسائل...

وذات التدخلات التى اقترحت فى هذا الخصوص سابقاً تصدق على نتائج هذا القسم من الدراسة.

-٦-

وتتقدم الدراسة نحو الجانب الآخر من الظاهرة المعنية، وهى الطلب على تنظيم الإنجاب أو تنظيم الأسرة. وتعكس النتائج بالنسبة للطلب الملبى (الاستخدام الحالى لوسائل تنظيم الأسرة) أن معدل الاستخدام لأية وسيلة يأخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال المجال الزمنى للدراسة بمقدار ٢١ وحدة مئوية تقريباً، ويقدر حجم التغير السنوى للاستخدام فيما بين ١٩٨٨، ١٩٩٢ بحوالى ٢,٧ وحدة مئوية، ويتباطأ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ ليصل إلى حوالى ٠,٣ وحدة، ثم يأخذ إيقاعاً أسرع خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ فيبلغ ١,٦ وحدة مئوية. ثم يعود ليتباطأ مرة ثانية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وبوجه عام فإن معدل التغير السنوى لمعدل الاستخدام يقدّر بحوالى ٢,٦٪ خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٥.

وأظهرت الدراسة أن بنية الوسائل خلال المجال الزمنى للدراسة قد طرأ عليها العديد من التغيرات لصالح الوسائل الأكثر فعالية. وهناك تباينات ملحوظة فى معدل الاستخدام الحالى فيعلو فى الحضر عنه فى الريف، ويعلو فى جميع الأقاليم عن المعدل على المستوى القومى ماعدا ريف قبلى ومحافظات الحدود. ويبدو الإيقاع السنوى للتغير هو الأسرع فى الوجه القبلى بعامة وفى ريفه بخاصة.

وأوضحت الدراسة أيضا وجود تباينات فى معدل الاستخدام الحالى حسب العمر حيث يأخذ المعدل اتجاهاً تصاعدياً حتى العمر ٤٠، ثم يبدأ فى الإنخفاض بعدها. ويرتبط المعدل طردياً مع عدد الأطفال الأحياء حتى الطفل الثالث، ثم يتناقص بعدها وأيضا يرتبط المعدل طردياً مع المستوى التعليمى للمستخدمات. وقد أظهر تحليل البيانات حسب الغرض من الاستخدام ان الأغلبية العظمى تستخدم الوسائل بغرض إنهاء الإنجاب وليس للمباعدة بين الولادات.

وتدعو النتائج فى هذه الجزئية حول الاستخدام الحالى إلى مزيد من التدخل لضبط إيقاع التغير فى ممارسة الوسائل، فالملاحظ أن التباين فى إيقاع التغير من فترة إلى أخرى – قد تعنى جزئياً حالة من التراخى فى جانب العرض لبرنامج تنظيم الأسرة. وكون الأغلبية العظمى من الممارسات حاليا يستخدمن الوسائل بغرض إنهاء الإنجاب تعنى جزئياً فشل البرنامج فى جذب الأجيال الأصغر والمستخدمات بغرض المباعدة. وهن الأهم من منظور فعالية البرنامج القومى لتنظيم الأسرة فى مصر.

-٧-

وفيما يتعلق بالطلب غير الملبى أو الحاجة غير الملباة، فقد أظهرت الدراسة أن نسبة السيدات ذوات الحاجة غير الملباة قد أخذت إتجاهاً تنازلياً خلال المجال الزمنى للدراسة، حيث انخفضت النسبة بما يقارب النصف سواء كانت للحاجة غير الملباه إجمالا أو بغرض المباعدة أو إنهاء الإنجاب. وقد تبين أن السيدات ذوات الحاجة للمباعدة أصغر سنا ولديهن أسر صغيرة بالمقارنة بذوات الحاجة لإنهاء الإنجاب حيث يقع حوالى نصفهن فى الفئة العمرية ٣٠-٣٩، وأكثر من الخمس لديهن ٦ أطفال فأكثر.

وتتركز السيدات اللائى فى حاجة إلى تنظيم الأسرة بصورة كبيرة فى المناطق الريفية ولا سيما ريف قبلى. وأكثر من ثلث السيدات اللائى لهن حاجة غير ملباة لم يسبق لهن الذهاب للمدرسة. والمفارقة أن أكثر من ٩٤٪ من السيدات ذوات الحاجة إلى تنظيم الأسرة يوافقن على الاستخدام (ولكن لا يستخدمن) وثلاثة أرباع السيدات ذوات الحاجة أبدين نية الاستخدام مستقبلاً. وأكثر من ٨٩٪ من ذوات الحاجة غير الملباة سمعن حديثاً رسالة عن تنظيم الأسرة من التلفزيون أو الراديو. وأكثر من ثلاثة أرباع قرأن رسائل تنظيم الأسرة فى صحيفة أو مجلة أو نشرة. وهناك ١٦٪ تلقت نصيحة عن تنظيم الأسرة من خلال الإتصال الشخصى ...

والحاجة غير الملباة – التى تقدر فى عام ٢٠٠٥ بحوالى ١٠% من المجتمع المستهدف لتنظيم الأسرة – تقدم معلومات عن حجم شريحة هامة من السكان تشمل النساء المعرضات لخطر الحمل ولديهن حاجة واضحة لتنظيم الأسرة وأبدين الرغبة فى إنهاء الإنجاب أو المباعدة ولا يستخدمن حالياً أى وسيلة. والأغلبية العظمى منهن يوافقن على الاستخدام وأبدين النية فى الاستخدام مستقبلاً، مما يوحى بان أسباب عدم الاستخدام ترجع إلى عوامل قد تعزى أساساً إلى برنامج تنظيم الأسرة تتعلق بسهولة الحصول على الخدمة أو بوجود تصور مسبق لدى هذه الشريحة بتدنى مستوى الخدمة المقدمة وبالتالى عدم جدواها.

هذا وتعكس النتائج أن الطلب الكلى على تنظيم الأسرة قد بلغ حوالى ٧٠٪ فى عام ٢٠٠٥، ونسبة الطلب المشبع بلغت ٨٤٪. وقد عكست الدراسة أن إجمالى الطلب المشبع لمختلف الشرائح الفرعية قد فاق نسبة الـ ٨٠٪. وتحليل التباينات فى هذه النسبة يعكس أنه فيما يتعلق بعمر السيدة فإن النسبة تأخذ اتجاهاً تصاعدياً حتى فئة العمر ٤٠-٤٤ ثم تبدأ فى الإنخفاض. وتبدو أعلى فى الحضر عنها فى الريف، وتبلغ ذروتها فى وجه بحرى بوجه عام، وأدنى مستوياتها فى ريف قبلى. وقد لوحظ ارتفاع نسبة الطلب المشبع كلما ارتفع المستوى التعليمى، وبين من يعملن مقابل عائد نقدى...

وفيما يتعلق بالطلب "الممكن" الذى يمكن أن تضيفه غير المستخدمات وأبدين النية فى الاستخدام مستقبلاً، فقد بينت الدراسة أن هناك نسبة تتراوح ما بين ٢٩، ٣٢٪ من المستخدمات يتوقفن عن الاستخدام خلال الإثنى عشر شهراً من بدء الاستخدام وهى نسبة ليست بالقليلة. وأن السبب الرئيسى للتوقف يعزى إلى "الأعراض الجانبية" وفى المرتبة الثانية إلى حدوث حمل أثناء الاستخدام. ومن الأسباب المقبولة التحول إلى وسيلة أكثر فعالية.

وقد بينت الدراسة أن النسبة الأعلى من السيدات غير المستخدمات حالياً قررت أنها تنوى الاستخدام مستقبلاً وبلغت ٦٤٪ فى عام ٢٠٠٥.

أما أسباب عدم النية فى الاستخدام مستقبلا فتعزى إلى العديد من الأسباب بعضها يرتبط بالإنجاب وبعضها بالوسيلة والبعض يتعلق بمعارضة الاستخدام أو نقص المعلومات.

وهذه الشريحة وإن كانت هى الأولى من حيث التعرض للاتصال الشخصى من جانب مقدمى الخدمة إلا أن الواقع قد عكس أن نسبة لم تتجاوز ٤٪ (فى عام ٢٠٠٥) قد تم زيارتها من أحد العاملين ببرنامج تنظيم الأسرة. وحين تقوم السيدات بزيارة أحد مواقع تقديم خدمة صحية فإن نسبة ضئيلة منهن لا تتعد الخمس فى المتوسط تكون قد ناقشت مسألة تنظيم الأسرة خلال هذه الزيارة وهناك شريحة من بين غير المستخدمات تصل إلى ٥٠٪ منهن قد قامت من جانبها بالإتصال بأحد العاملين فى تنظيم الأسرة أو بالمواقع الصحية ولكن من ناقشت تنظيم الأسرة مع هؤلاء لم تتعد ربع هذه الشريحة.

وتدعو النتائج فى هذه الجزئية إلى إعطاء المزيد من الجهود لتحسين نوعية خدمات تنظيم الأسرة المقدمة، فكون السبب الرئيسى للتوقف عن الاستخدام يعزى إلى الأعراض الجانبية هى مسألة تتعلق بجودة الخدمة - التى من أهم مكوناتها الاختيار الحر للوسيلة الأكثر ملائمة لحالة كل منتفعة بالذات. والنتائج قد تلقى ظلالاً كثيفة على تدنى أو عدم وجود خدمة المشورة كأحدى عناصر الخدمة المقدمة مما يدعو إلى توجيه رسالة هامة لمقدمى الخدمة تؤكد على حقيقة مؤداها - كما سبق الإشارة - أنه إذا كانت سهولة الحصول على الخدمة تدفع المجتمع المستهدف للذهاب

إلى موقع تقديم الخدمة، فإن جودة الخدمة المقدمة من شأنها أن تجعل المنتفعة تعاود التردد على موقع الخدمة وتستمر فى الاستخدام ...

وفى تناولها لمحددات الطلب على تنظيم الأسرة (الطلب الملبى) استخدمت الدراسة أيضا الانحدار اللوجستى الثنائى. وقد أكدت النتائج أن ارتفاع عمر الزوجة يصاحبه ارتفاع فى الاستخدام الحالى لوسائل تنظيم الأسرة والعلاقة بينهما طردية ومعنوية. ويرتفع الاستخدام فى حالة الحضر عنه فى الريف، وارتفاع مستوى تعليم الزوجة يصاحبه ارتفاع فى الاستخدام الحالى ... وأن العلاقة طردية بين عدد المواليد الأحياء والاستخدام الحالى. وأيضا بين عمل السيدة بمقابل نقدى والاستخدام الحالى للوسائل. وأن مساواة رغبة الزوج والزوجة فى تفضيلات الإنجاب تؤدى إلى زيادة الاستخدام الحالى. ووجود اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة يؤدى إلى زيادة الاستخدام.

والنتائج هنا تدعو إلى العمل على جذب الأجيال الأصغر من السيدات نحو الاستخدام، ونشر ثقافة "الحضرية" Urbanism فى الريف لتضييق الفجوة الثقافية بين الحضر والريف فى محاولات برنامج تنظيم الأسرة تسويق خدماته وتغيير الاتجاهات لصالح الأسرة الصغيرة ودعم الجهود الرامية إلى تحسين مركز المرأة فيما يتعلق بالمستويات التعليمية والمشاركة الأكبر فى سوق العمل، ومزيد من الاتصال بين الزوجين Wife-Husband Communication وأهم ما تدعو إليه النتائج هنا – فى رأى الباحث – هو تعديل نمط العلاقة بين عمر السيدة وعدد المواليد الأحياء من ناحية والاستخدام الحالى من ناحية أخرى التى جاءت طردية فلا يتوقف الاستخدام على الأكبر سناً و/أو الأكبر عدداً من الأطفال على قيد الحياة بمعنى أن تنضم الأصغر سناً والأقل عدداً من الأطفال بكثافة أكبر إلى حالة الاستخدام للوسائل.

وفيما يتعلق بمحددات الحاجة غير الملباه فقد عكست الدراسة أن ارتفاع عمر الزوجة يؤدى إلى نقص فى احتمال حدوث حاجة غير ملباه، وأن طبيعة محل الإقامة له تأثير معنوى على حدوث حاجة غير ملباه. (أقل فى الريف) وأن المستوى التعليمى ثانوى فأكثر له تأثير معنوى على حدوث حاجة غير ملباه حيث العلاقة عكسية بين المستوى التعليمى واحتمال حدوث حاجة غير ملباه. وأيضا هناك تأثير معنوى لعمل السيدة بأجر نقدى حيث يؤدى إلى انخفاض احتمال حدوث الحاجة غير الملباه – وأيضا التعرض

لرسائل إعلامية عن تنظيم الأسرة له نفس التأثير، وكذا تساوى رغبة الزوج والزوجة فى الإنجاب له ذات التأثير الإيجابى وأيضا الاتجاهات الإيجابية نحو تنظيم الأسرة (تأثير إيجابى).

وفى تناولها لمحددات الطلب الممكن باستخدام الانحدار اللوجستى الثنائى أكدت الدراسة على أن ارتفاع العمر يصاحبه زيادة ملموسة فى احتمالات نية الاستخدام المستقبلى، وأن لمحل الإقامة تأثير معنوى على نية الاستخدام حيث ترتفع نية الاستخدام فى الريف بحوالى ١,٤ مرة مقارنة بالسيدات فى الحضر. وهناك علاقة طردية بين المستوى التعليمى للزوجة ونية الاستخدام، فكلما ارتفع مستوى تعليم الزوجة كلما كان هناك ارتفاع فى احتمال نية الاستخدام. وأيضا هناك علاقة طردية بين مشاهدة رسائل إعلامية عن تنظيم الأسرة واحتمال نية الاستخدام. والعلاقة عكسية بين الرغبة فى مزيد من الأطفال ونية الاستخدام مستقبلا، وبالنسبة لتفضيلات الإنجاب أظهرت النتائج أنه عند تساوى رغبة الزوج مع الزوجة فى الأهداف الإنجابية يكون لديها نية فى الاستخدام المستقبلى للوسائل بالمقارنة بالسيدات اللائى لديهن تفضيلات مختلفة عن أزواجهن، وأن الاتجاهات الإيجابية نحو تنظيم الأسرة له تأثير معنوى على احتمال نية الاستخدام مستقبلاً.

والنتائج هنا تدعو إلى تضمين حزمة التدخلات للتشجيع والتحفيز على الاستخدام المستقبلى للوسائل، وتحسين مستويات تعليم المرأة، وتكثيف الرسائل الإعلامية عن تنظيم الأسرة ولا سيما من خلال التلفزيون، وأن تضع برامج تنظيم الأسرة هدف غرس الاتجاهات الإيجابية نحو تقليل حجم الأسرة، جنباً إلى جنب وبدرجة متساوية مع هدف تقديم الوسيلة والمعلومات والخدمات المرتبطة بها بغرض رفع معدلات الممارسة. وتضمين حزمة التدخلات أيضا الدعوة إلى مزيد من الاتصال بين الزوجين Wife-Husband Communication وغرس الاتجاهات الإيجابية نحو تنظيم الأسرة بين المجتمع المستهدف.

بوجه عام، الكثير من النتائج التى أفرزتها الدراسة الكمية الحالية تعكس حاجة بحثية ملحة لأجراء دراسة كيفية تستخدم أسلوب المجموعات البؤرية النقاشية FGD والمقابلات المتعمقة للإجابة على العديد من التساؤلات التى لم تتمكن الدراسة الكمية الحالية من الاجابة عليها فى نطاق المنهجية التى اتبعتها.

المراجع

المراجع العربية

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨، "مصر فى أرقام"، القاهرة.
- المركز الديموجرافى بالقاهرة، ١٩٩٧، "دور الأزواج فى مجال الصحة الإنجابية"، القاهرة.
- المركز الديموجرافى بالقاهرة، ٢٠٠١، "التحليل المتعمق لدور الأزواج فى الصحة الإنجابية،" القاهرة.
- المركز الديموجرافى بالقاهرة، ٢٠٠٣، سكان مصر، فى القرن العشرين، القاهرة.
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار/مجلس الوزراء، ٢٠٠٦، "تقرير حالة السكان فى مصر"، القاهرة.

المراجع الاجنبية

- Armsden H.A.ed. (1980). The Economic of Women and Work, St. Martins Press Inc. New York, USA.
- Attai Randa Hassaneen (2003). Fertility Preference and their Implications on Family Planning Use and Intertion, Unpublished Master Thesis, CDC, Egypt.
- Blood, Robert O.Jr. and Wolfe, Donald M. (1992). Husband and Wives: The Dynamics of Married Living, The Free Press of Glencoe, Illinois, USA.
- Bongaarts, J. 1991 b "The KAP-gap and the Unmet Need for Contraception". Population and Development Review 17, 2: 293-313.
- Bongaarts, J. and J. Menken (1983). The Supply of Children: A Critical Essay. Determinants of Fertility in Developing countries. R. A. Bulatao and R. Lee, New York, Academic Press.

- Bulatao and R.D. Lee (eds) (1983), Determinants of Fertility in Developing Countries: supply and Demand of Children, Volume 2. New York.

- Carolina Population Center, University of North Carolina, Chapel Hill Handbook of Indicators for Family Planning Program Evaluation. 1992.

- Casterline, John B. et.al (1997), Unment Need and Unintended Fertility : Longitudinal Evidence from Upper Egypt, in International Family Planning Perspevtives, Vol. 20, No. 14, Dec. 2003.

- Chayovan, N. A. I. Hermalin and J. Knodel, 1984. "Measuring Accessibility to Family Planning Services in Thailand." Studies in Family Planning 15, 5: 201-211.

- Dixan – Mueller, R. and A. Germain 1992. "Stalking the Elusive" Unmet Need for Family Planning". Studies in Family Planning 23,5: 330-335.

- Easterlin, Richard A., 1975, An Economic Framework for Fertility Analysis, in Studies in Family Planning, Vol.6, No.3.

- Foreit, J. R., M.E. Gorosh, D.G. Gillespie, and G.C. Merritt. 1978. "Community-based and Commercial Contraceptive Distribution : an Inventory and Appraisal." Population Reports, Series J. No. 19. March: J1-J29.

- Foreit, K. 1992. "Unmet Demand for Contraception vs. Unmet Demand for Appropriate Contraception." Paper Presented at the 120th Annual Meeting of the American Public Health Association, Wastington, DC,.

- Hassan, Zaky H. (1996). Determinants of Desired Family Size in Egypt: Wives and Husbands, CDC Research Monogrsph Series No. 26, Cairo, Egypt.

- Hermalin A. 1983. Fertility Regulation and its Costs: A Critical Essay. In: Bulatao R.A., Lee RD, editors, Determinants of Fertility in Developing countries, New york: Academic Press.

- Knodel, J, 1983, "Natural Fertility, Age Patterns, Levels and Trends", in R. Bulatao and R.D. Lee (eds), Determinants of Fertility in Developing countries: A Summary Knowledge, Vol. 1, New York: National Academic Press.

- Nimkoff Meyer F. (1982), Marriage and the Family, Houghton Mifflin Company, New York, USA.

- Pullum, T. W. 1980. Illustrative Analysis: Fertility Preferences in Sri-Lanka. WFS Scientific Reports, No 9. London: World Fertility Survey.

- Simon, Julian (1992). Income, Wealth and Their Distribution on Policy Tools in Fertility Control, Population and Development, New York, USA.

- Todaro, Michael P. (1982), Economic Development in the Third World, Second Edition, Longman Inc, New York, USA.

- Westof, C.F. and L.H. Ochoa. 1991. Unmet Need and Demand for Family Planning. Demographic and Health Surveys Comparative Studies No. 5, Columbia, Mary Land : Institute for Kesomce Development/Macro International, Inc.

- WHO, Eastern Mediterranean Health Journal, (EMHJ), Vol. 13, No, 6, 2007.

- World Bank (2000), World Development Indicators, New York, USA.

- World Bank (2007), World Development Reports, New York, USA.

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypy.	Sep, 1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقوييم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطـــرد التنميـــة (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الإستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧

٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩